مصادر التاريخ الإسلامي

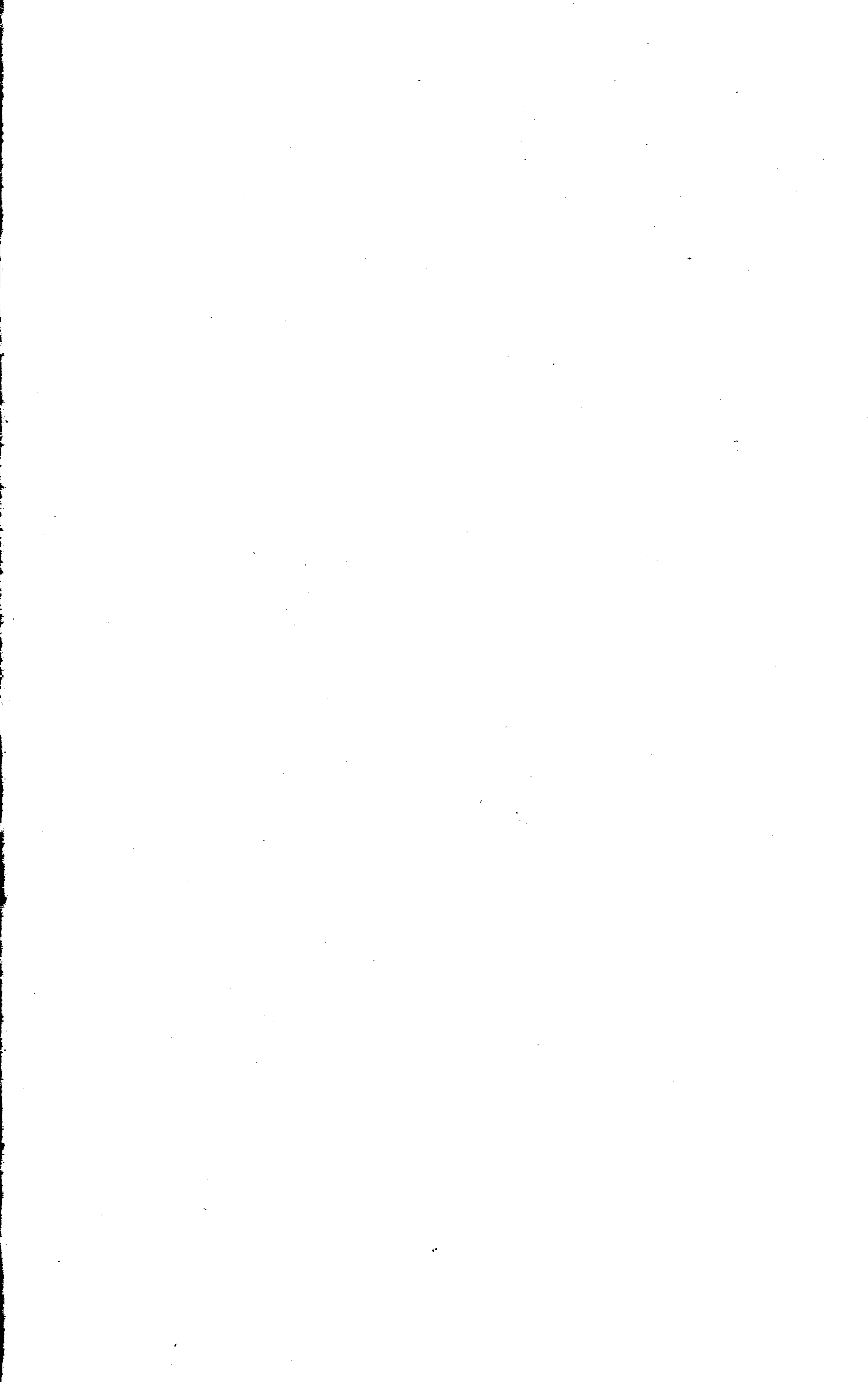
ومناهج البحث فيه

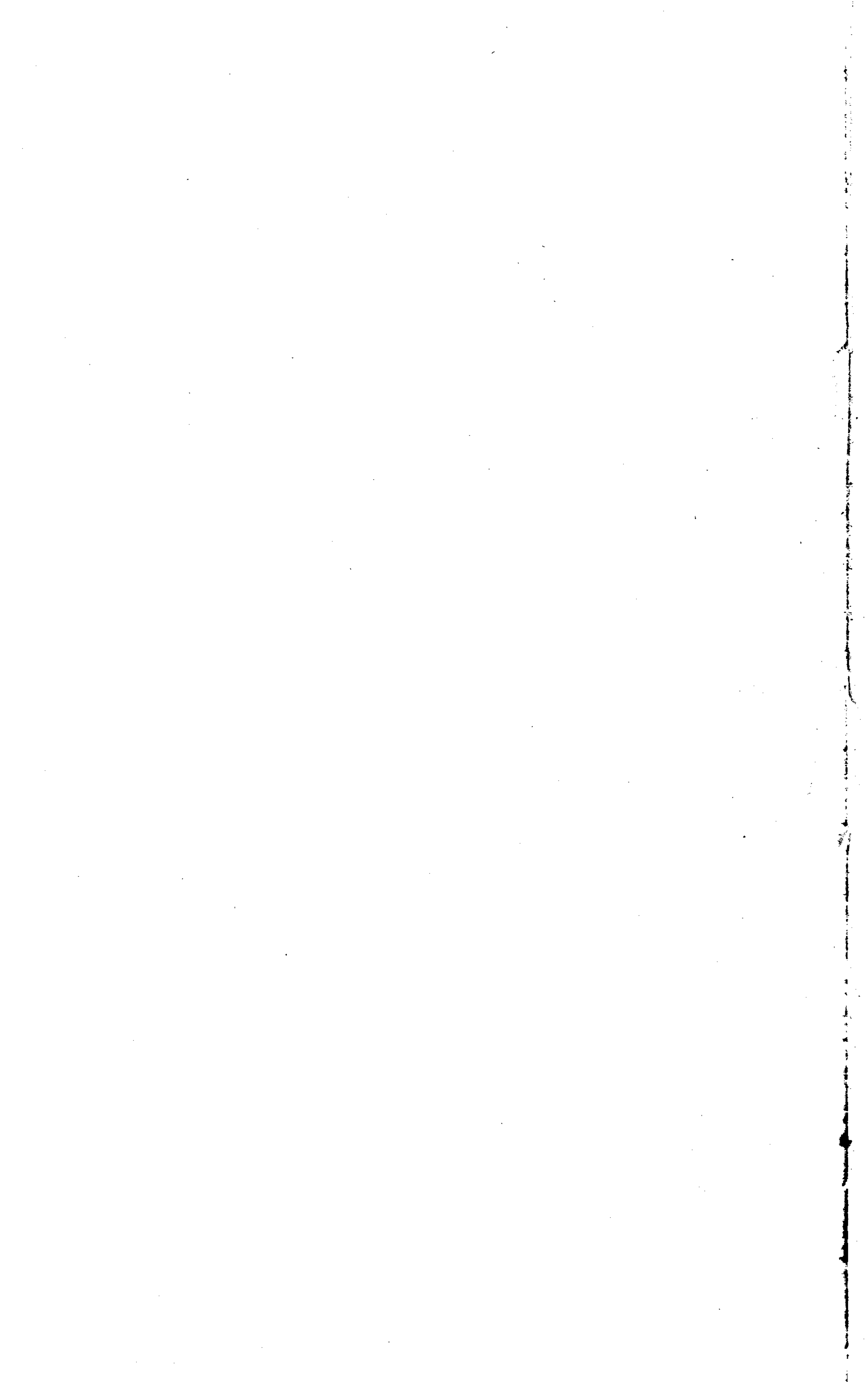
تأليف

دكتورة سيدة إسماعيل كاشف

دار الرائد العربي

بيروت • لبنان







مصادر التاريخ الإسلامي
ومناهج البحث فيه

مصادر التاريخ الإسلامي
ومناهج البحث فيه

تأليف

دكتورة سيدة اسماعيل كاشف

أستاذة التاريخ الإسلامي

كلية البنات (جامعة عين شمس)

دار الرائد العربي

بيروت • لبنان

ص . ب ٦٥٨٥

طبعة مزيدة ومنقحة

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.



وبعد فهذا كتاب يعرض لنشأة علم التاريخ عند المسلمين، وارتباط هذا العلم بغيره من العلوم المختلفة، كما يعرض لأشهر المؤرخين المسلمين، وكتبهم ومناهج البحث في التاريخ الإسلامي. وقد دفعني إلى الكتابة في هذه الموضوعات المختلفة إدخال مادة «النصوص التاريخية والتمرينات» في مناهج جامعات الجمهورية العربية المتحدة، وذلك كي يتعرف الطالب على المصادر الأصيلة والمراجع الهامة في دراساته التاريخية، ولتربية ملكة النقد التاريخي لدى الطالب حتى يستطيع الكتابة في الموضوعات التاريخية المختلفة.

وهذا الكتاب سلسلة من محاضرات ألقيتها على طالباتي بكلية البنات لتنير الطريق لهن للبحث في التاريخ الإسلامي وذلك أثناء قيامهن بكتابة الأبحاث المختلفة.

وأرجو أن أكون قد وفقت فيما قصدت إليه.

١٤ ذو القعدة ١٣٧٩

٩ مايو ١٩٦٠

دكتورة
سيدة إسماعيل كاشف
أستاذة التاريخ الإسلامي
كلية البنات (جامعة عين شمس)



مقدمة لكتاب
مصادر التاريخ الاسلامي
ومناهج البحث فيه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وخاتم النبيين.

وبعد فإن هذا الكتاب يعرض في ايجاز لنشأة علم التاريخ عند المسلمين وارتباط هذا العلم منذ نشأته بغيره من العلوم المختلفة. والمعروف ان احداث التاريخ لا تتأتى للباحث الا بعد أن تمر بعقول مختلفة وعصور متنوعة وظروف غير الظروف التي يكتب فيها المؤرخ المحدث مما يضطر الباحث الى الجهد والبحث والموازنة والتدقيق ليصل الى ما يرجح انه الحق. هذا فضلا عن المتعة الفنية والأدبية التي يثيرها تصور نفوس المؤرخين وعقولهم، وميولهم وأمزجتهم والظروف الكثيرة التي كانت تحيط بهم حين يكتبون الروايات التاريخية وحين يدونون احداث العصور المختلفة.

وقد حاولنا أن نعرض في ايجاز لأشهر الكتاب المسلمين وكتبهم، وكيف تطورت كتابات المؤرخين في قرون الهجرة. كما

حاولنا أن نبيّن للمؤرخين المحدثين، المصادر والاصول التي نستقي منها المادة التاريخية. كما بينا كيفية الكتابة والتأليف وكيفية نقد النصوص التاريخية والاستنتاج منها وربطها مع بعضها البعض.

وقد نشر هذا الكتاب في القاهرة في ذي القعدة ١٣٧٩ هـ / مايو ١٩٦٠ م، وأقبل عليه طلاب الليسانس والدراسات العليا في مصر وفي غيرها من البلدان.

والحّ عليّ كثير من الزملاء ومن الأساتذة والطلاب لاعادة نشره. وها أنذا أقدمه لطلاب البحث التاريخي معدّلا ببعض الاضافات والآراء.

وأرجو ان يوفقنا الله سواء السبيل.

دكتورة

سيدة اسماعيل كاشف

استاذة التاريخ الاسلامي

كلية البنات ـ جامعة عين شمس

القاهرة ٦ ربيع الثاني ١٤٠٣ هـ

٢٠ يناير ١٩٨٣ م

الفصل الاول

التاريخ السياسي وتاريخ الحضارة

كان المؤرخون حتى مطلع القرن الحالي يتجهون في دراسة التاريخ إلى بحث الأحوال السياسية للدول، ويهتمون بدراسة الحكام والشخصيات البارزة وأعمالهم وخصوماتهم، فلم يظفر تاريخ الشعوب نفسها بالعناية الواجبة. ولكن الاتجاهات الحديثة في دراسة التاريخ تهدف إلى دراسة الطبقات المختلفة في الشعب وطرق معيشتها ونظمها وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والواقع أن هذه الاتجاهات الحديثة هي التي تحقق الغرض من دراسة التاريخ. فدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي هي التي تكشف لنا تطور الحضارة في الشعوب. وهي التي تساعدنا على فهم معظم الأحداث السياسية، وعلى فهم عوامل التقدم والتأخر ومعرفة مواطن الضعف والقوة في الشعوب، والوقوف على التيارات المختلفة التي تؤثر في حياتها.

والواقع أن مثل هذه الدراسة التي تلتقي بما يسمونه الجغرافية التاريخية والجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية هي التي تمكننا

من فهم الأحداث التاريخية والاشراف عليها وربطها بعضها ببعض، وادراك ما بينها من علاقات بعيدة المدى.

ولا عجب فان كثيراً من الحركات السياسية والاجتماعية لا يمكن فهمها تماماً إلا إذا درسنا العوامل الاقتصادية التي ولدتها وأثرت فيها وتأثرت بها.

فالدعوة العباسية، وحركة القرامطة، وحركة الاسماعيلية في التاريخ الإسلامي مثلا لم تكن حركات سياسية أو دينية فقط، ولكن صلتها بالأوضاع والأهداف الاقتصادية وثيقة جداً. وثورة الزنج لم تكن حادثاً سياسياً فقط بل كانت وثيقة الصلة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، كما كانت سبباً هاماً من أسباب تفكك الامبراطورية العباسية وتشجيع الحركات الاستقلالية والاقليمية في بعض أجزائها. والفتوحات الإسلامية لا يمكن أن نفهمها حق الفهم إذا قررنا أن هدفها كان نشر الإسلام فقط لأن الحقيقة أن العوامل الاقتصادية كانت مهمة جداً في سيرها، كما كانت منذ القدم أهم الأسباب لهجرة الساميين من شبه جزيرة العرب إلى الهلال الخصيب ومصر والحبشة.

كما أن العوامل الاقتصادية تفسر لنا كثيراً من التعديلات التي أدخلها الأمويون في النظام المالي على يد الحجاج مثلا والتي أعاد عمر بن عبدالعزيز النظر فيها في ضوء سياسته في العناية بنشر الإسلام قبل أي اعتبار آخر. والعوامل الاقتصادية والاجتماعية

تفسر لنا معظم الأحداث السياسية التي أدت إلى سقوط الأسرات الحاكمة وقيام أسرات أخرى في التاريخ الإسلامي.

ويجب أن نذكر دائماً أن حالات الشعوب ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتطور تطوراً بطيئاً ومنتظماً يستغرق أزمنة طويلة، وأما الأحداث السياسية الكبيرة كسقوط أسرة حاكمة أو قيام أسرة حاكمة أو انتصار فاتح أجنبي أو اختراع معين فتحدث في مدد قصيرة وغالباً ما يكون لها آثار بعيدة المدى، ومع ذلك فهي لا تسبب تغييرات أساسية وسريعة في حياة الشعوب، وذلك لأن مقومات هذه الحياة لا تتطور بالسرعة التي تقع بها الأحداث السياسية.

وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الأحداث السياسية لا تؤثر في تطور المجتمع ولكن المقصود أن النظم الاقتصادية والاجتماعية أبطأ في التطور وأنها تؤثر في وقوع الأحداث السياسية أكثر مما تتأثر بها.

وهكذا نرى أن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لا يسير جنباً إلى جنب مع التقسيمات التي اصطلحنا في وضعها للتاريخ الإسلامي منسوبة إلى الأسرات الحاكمة. لأن مجيء أسرة حاكمة جديدة لا يمكن أن يقلب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية رأساً على عقب ولكنه يتطور بها تطوراً بطيئاً منتظماً.

ونرى من ناحية أخرى ان النظام المالي والأوضاع الاقتصادية

ذات صلة وثيقة بتطور النظم الاجتماعية ونشأة الحركات الفكرية وتطورها، ففنون النثر والشعر ومظاهر الحياة العقلية ذات صلة وثيقة بالحالة الاقتصادية.

وكانت التجارة والأهداف الاقتصادية من أكبر العوامل على انتشار الرحلات وكانت ذات صلة وثيقة بنشر الإسلام في الأجزاء النائية من المعمورة في العصور الوسطى، وبالتأليف العربي في تقويم البلدان وبما وصل الينا من أوصاف الرحالة لكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية في الأقاليم الإسلامية المختلفة. كما كانت التجارة والأهداف الإقتصادية عاملا أساسياً في مزج حضارة المسلمين بكثير من مظاهر الحضارة عند الأمم المجاورة، فأثرت في حضارات تلك الأمم وتأثرت المدنية الإسلامية بها في كثير من النواحي الفكرية والفنية والعلمية. والواقع أن المجال لا يزال واسعاً لدراسة العلاقات الفكرية والفنية بين الحضارة الإسلامية وحضارات الهند والصين نتيجة للعوامل الاقتصادية والعلاقات التجارية بينها وبين تلك البلاد.

بل إننا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا الحد في بيان أهمية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في التاريخ الإسلامي فنقول إن دراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإسلامي في العصور الوسطى تساعدنا على تفهم كثير من المشكلات والأوضاع في التاريخ الحديث والتاريخ المعاصر للبلاد الإسلامية

المختلفة. ولا ريب في أن هذا من الأهمية بمكان كبير جداً لأن دراسة التاريخ القديم والوسيط لا تحقق أهدافها ولا تؤتي ثمرتها إذا لم تكن عوناً على تفهم الأحداث والأوضاع في التاريخ الحديث.

وهكذا ننتهي إلى أننا، إذا أردنا أن ندرس التاريخ الإسلامي دراسة صحيحة تساعدنا على فهم الأحداث السياسية وتمكننا من تفهم العوامل التي أدت إلى تقدم المسلمين أو إلى تأخرهم في الفترات المختلفة من التاريخ الإسلامي، يجب علينا أن ندرس المجتمع الإسلامي من كل نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن العناية بدراسة المظاهر المختلفة في حياة الإنسان وأحوال معيشته ليس معناها صرف النظر عن التاريخ السياسي والتركيز على الجوانب الحضارية فحسب على النحو الذي دعا إليه بعض علماء الألمان في القرن الماضي والذي اضطروا إلى تسميته تاريخ الحضارة **Kulturgeschichte**.

فالواقع أن الاتجاه المعاصر في دراسة التاريخ يجمع بين دراسة التاريخ السياسي والتاريخ الحضاري، فكلاهما لا بد منه لتفهم الماضي وموازنته بالحاضر مما يعيننا على أن نفهم الأحوال التي نعيش فيها الآن، كأن نعرف مصادر الاختراعات التي ننعم بفضلها والمعتقدات والمذاهب الاجتماعية والسياسية والدينية التي تسود بيننا. ولذلك فأننا لا نؤيد تقسيم الدراسات التاريخية إلى

« تاريخ » و « حضارة » لأن دراسة التاريخ السياسي وحده ليست تاريخاً كاملا ، كما أن دراسة « الحضارة » لا يمكن فصلها تماماً عن التاريخ السياسي ، اللهم إلا إذا كقصد بها أن تكون دراسة جانب من التاريخ . فعلم التاريخ لا يمكن أن يؤدي الغرض منه وأن يكون تاريخاً بالمعنى الصحيح إلا إذا درس الماضي بما فيه من الأحداث events ، والأحوال Conditions التي كان يعيش فيها الإنسان من النواحي المختلفة ، والنظم Institutions التي اهتدى إليها وتطورت على يده[1] .

والمعروف أن الاكتفاء بدراسة الأحداث أو التاريخ السياسي أيسر من التعمق في الدراسات التاريخية لتشمل الأحوال والنظم . ومن الغريب أننا نرى بعض المؤرخين يؤلفون كتباً يسمونها تاريخاً سياسياً ولكننا نجد فيها حديثاً عن بعض جوانب الحضارة . والراجح أن مثل هؤلاء المؤرخين قد يكونون على بينة مما في كتبهم من قصور في الدراسات الخاصة بالحضارة وأنهم يحاولون ستر هذا القصور بتسمية تلك الكتب تاريخاً سياسياً .

(١) أنظر: Robinson (James Harvey): Medieval and Modern Times 2nd ed. (New York, 1934) p. 1.

الفصل الثاني

صعوبة تقسيم التاريخ
الى فترات تبتدىء وتنتهي في سنين معينة

ليس من السهل تقسيم العصور الماضية إلى فترات محدودة تماماً تبدأ كل منها في سنة معينة وتنتهي في سنة معينة. فلا نستطيع مثلا أن نقول أن العصور القديمة انتهت تماماً وخلفتها العصور الوسطى عند سقوط روما في يد البرابرة سنة ٤٧٦ م، وأن هذه الأخيرة انتهت وخلفها عصر النهضة ثم العصور الحديثة عند استيلاء العثمانيين على القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م، وأن العصر الحديث بدأ بقيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م.

والواقع أن سقوط مدينة وانتهاء دولة، أو قيام ثورة أو غير ذلك من الأحداث قد يسبب تغيير حكومة أو تعديل نظام من أنظمة الحكم، وقد يؤدي هذا إلى كساد في التجارة أو رواج، وإلى تغير في بعض نظم الحياة والطرز الفنية، ولكن هذه التأثيرات العميقة لا تظهر إلا تدريجياً، إذ أن الشعب لا يمكن أن يغير نظام حياته اليومية أو الثقافية والاجتماعية، والصانع لا يستطيع أن يغير أساليبه الصناعية، والفنان لن تتغير مواهبه، بين عشية وضحاها

بسبب قيام ثورة أو خسارة معركة حربية. وهكذا نرى أن قيام الحكومات الجديدة لا يغير في حياة الشعب إلا تدريجياً وقد لا يؤثر فيها تأثيراً يستحق الذكر.

أما الأحداث التاريخية التي تسبب تغيراً ملموساً كاختراع الطباعة، وظهور الصحف، واستخدام البخار، واختراع السكك الحديدية، فإن هذا التغير الذي تحدثه إنما يكون في جانب معين من حياة الإنسان، ولا ينتج عنه تغير فجائي في عادات الناس وطرق معيشتهم بوجه عام. وصفوة القول أن مثل هذا التغيير الفجائي في أساليب معيشة الناس، ونظام حياتهم، والصفات العامة للمجتمع الذي يعيشون فيه لا يمكن أن يحدثه تعديل نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري، أو هزيمة الدولة في حرب كبيرة، أو استخدام البخار في تسيير الآلات، أو ما إلى ذلك مما يمكن أن نتصوره من أحداث كبيرة، لأن الأثر الذي ينتج عن هذه الأحداث إنما يكون تدريجياً. أجل إن هذا الأثر يتفاوت في الشدة وسرعة الظهور ولكنه لا يكون فجائياً. وتلك هي الظاهرة التي تعرف باسم وحدة التاريخ Unity of history أو الاستمرار والتسلسل في التاريخ Continuity of History.

الفصل الثالث

نشأة علم التاريخ عند المسلمين

قام علم التاريخ عند العرب على أسس من الرواية الشفهية، ولا عجب فإن إنتشار الأمية قبيل الإسلام وفي بداية العصر الإسلامي من ناحية، وطبيعة المجتمع القبلي في بلاد العرب وما كان يسود هذا المجتمع من مفاخرة الأفراد والقبائل بحسبها ونسبها من ناحية أخرى، جعل كثيراً من العرب يحرصون على رواية مفاخرهم ومفاخر قبائلهم ومثالب خصومهم. وكانت الرواية الشفهية تنقل الأحاديث في هذا الميدان من جيل إلى جيل. ومما يتصل بذلك في القبائل التي كانت تنزل القسم الشمالي من بلاد العرب، الأخبار التي تعرف باسم «أيام العرب» والتي تقص أحاديث الحروب بين القبائل المختلفة. وعلى الرغم مما في بعض هذه الأخبار من خيال وغموض وعدم تقيد بالدقة فقد كان لها تأثير كبير في نشأة علم التاريخ، إذ أن قيام الإسلام لم يقض عليها، بل إن المؤلفين المسلمين في فجر الإسلام استمدوا منها كثيراً مما دونوه عن بلاد العرب الشمالية قبيل الإسلام وفي القرن الأول الهجري، فضلا عن

أنها حفظت أنساب العرب إلى حد كبير.

أما الأخبار التي نعرفها عن بلاد العرب الجنوبية في المصادر العربية فإن أساسها الرواية الشفهية وليس فيها ما يعتمد على بيانات تاريخية مدونة، وذلك على الرغم من أن اليمن كانت مقراً لحضارة قديمة. ولا تكاد هذه الأخبار تتجاوز أسماء بعض الملوك وقصصاً تحمل طابع الخرافة عن العصور التي سبقت القرن الأول قبل الهجرة. ولكن ما وصل إلينا عن هذا القرن الأخير نراه أكثر تفصيلا ودقة.

* * *

ونلاحظ أن الدعوة الإسلامية شغلت العرب عن أساطير الأولين، وعن أيام العرب وأنسابهم، وعن أخبار بعض دول اليمن، وعن أخبار اليهود وأحبارهم، والنصارى ورهبانهم، وعن أخبار الأمم المجاورة للعرب الذين اتصلوا بهم بواسطة التجارة، كالأحباش والروم والفرس والهنود والأنباط والسريان والكلدان. ولما استقر الإسلام بدأ العرب يعنون بأخبارهم القديمة.

وقد شهد القرن الأول بعد الهجرة عناية بتنمية الأخبار المختلفة عن العرب في العصر الجاهلي والأمم التي اتصلت بهم، وتألف من تلك الأخبار مجموعة من الأساطير. وممن عرفوا بالدراية في هذا الميدان وهب بن منبه (ت سنة ١١٠ هـ / ٧٢٨ م) وعبيد بن شرية.

ويبدو أن تدوين هذه الأساطير والأخبار والسِير بدأ في العصر الأموي في صحف وكراريس. ويروى أن عبيد بن شرية ألف لمعاوية بن أبي سفيان (كتاب الملوك وأخبار الماضين) كما روي أن معاوية كان يستمع كل ليلة إلى شيء من أخبار العرب وأيامها وأخبار العجم وملوكها. وكان يأتيه غلمان بكتب يقومون على حفظها ويقرأون له مما فيها عن سير الملوك وأخبار دولهم[١].

وكان المشتغلون بالأخبار الشفهية عن العرب في الجاهلية هم الرواة والمعنيون بالأنساب. ثم انضمت إليهم طائفة جديدة قوامها الادباء والمشتغلون باللغة فقد اتجهوا إلى دراسة كل ما وصل إليهم من الشعر الجاهلي فبحثوا الروايات المختلفة عن أخبار العرب الشماليين وأيامهم في الجاهلية، وعن أخبار المسلمين في عهد النبي ﷺ وفي عصر الفتوحات. وظهر من بين هؤلاء الرواة والأدباء والنسابة، المؤلفون الذين مهدوا للكتابة في التاريخ مثل محمد بن السائب الكلبي (ت ١٤٦ هـ / ٧٦٣ م) وابنه هشام الكلبي (ت ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م) وأبي مخنف الازدي (ت ١٥٧ هـ /

---

(١) المسعودي: مروج الذهب ج ٣ ص ١٧٣ وص ١٧٥ ج ٤ ص ٨٩ وج ٥ ص ٧٧ - ٧٨ (ط. أوربا)، F. Krenkow: The two oldest, books on Arabic Folklore (in Islamic Culture, II.).

الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في الموازنة بين المؤرخين في دار الاسلام والمؤرخين الأوروبيين في العصور الوسطى ص ٦ - ٧ (مجلة كلية الآداب والعلوم في بغداد. الجزء الثاني يونية ١٩٥٧).

٧٧٣ م)، وسيف بن عمر الكوفي الأسدي (ت ١٧٠ هـ / ٧٨٦ م) والمدائني (ت ٢٢٥ هـ / ٨٣٩ م) والزبير بن بكار (ت ٢٥٩ هـ / ٨٦٩ م وهو من سلالة عبدالله بن الزبير).

وقد ذكر ابن النديم صاحب الفهرست مئات الكتب لهؤلاء المؤلفين ومع ذلك فقد ضاعت كلها تقريباً ولم يبق بأيدينا إلا بضع كتب أو ما اقتبسه المؤرخون منها وأودعوه كتبهم كالطبري والمسعودي وبن عبد ربه وأبي الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني.

كذلك كان للدين الإسلامي أثر كبير في إيجاد علم التاريخ عند العرب وتطوره، حتى فاق المسلمون في هذا العلم غيرهم من الأمم. وقد عني المسلمون ولا سيما الصحابة منهم بحفظ القرآن وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام.

أما القرآن فهو كتاب الله تعالى أنزله لفظاً ومعنى على رسوله محمد عليه الصلاة والسلام. ونص القرآن مضبوط بصفة عامة يقر الجميع بصحته وإن وجدت القراءات المختلفة إلا أنها قليلة نسبياً ومقصورة على بعض الكلمات. وقد استقر من هذه القراءات سبع في أواخر القرن الرابع الهجري كلها مقبولة لدى المسلمين والفروق بينها لفظية لا تمس المعنى. ولم ينزل القرآن الكريم مرة واحدة وإنما نزل على محمد منجماً في مدة تقرب من العشرين عاماً.

وتفسر كلمة «قرآن» من قرأ بمعنى تلاوة شيء مكتوب أو التلاوة التي لا تستوجب ما هو مكتوب بيد القارىء.

وترد كلمة (كتاب) مرادفة لكلمة (قرآن) كما في الآية الكريمة: ﴿الله الذي أنزل الكتاب بالحق﴾[1].

والقرآن يتكون من سور وهي أقسام القرآن الرئيسية أو فصوله. وتحتوي السور على الآيات وهي أجزاء القرآن الصغيرة. والآية في الأصل البرهان أو المعجزة فهي دليل على نبوة النبي عليه الصلاة والسلام.

وترجع سور القرآن الكريم إلى فترتين: الفترة المكية قبل سنة ٦٢٢ م والفترة المدنية من خريف ٦٢٢ م إلى صيف سنة ٦٣٢ م (من ١ هـ - ١١ هـ). ونلاحظ أن مركز المسلمين اختلف في الفترتين، ففي الأولى كانوا أقلية مضطهدة، وفي الثانية توسع نفوذهم تدريجياً حتى صاروا سادة المدينة ثم أعظم قوة في الجزيرة العربية.

وفي القرآن الكريم شيء من أخبار العرب قبل الإسلام ولا سيما ذكر بعض القبائل العربية القديمة مثل عاد وثمود فضلا عن قصص الأنبياء وموضوع سيل العرم وقصة لقمان وأصحاب الفيل وبعض أخبار ملوك اليمن. ومن سور القرآن الكريم التي جاء فيها بعض أخبار العرب القدماء سورة البقرة وآل عمران والنساء والكهف والحاقة.

---

(١) سورة الشورى آية ١٧.

وعلى الرغم من أن الكشوف الأثرية قد أيدت صحة ما جاء في الكتب المقدسة ـ ولا سيما القرآن ـ عن بعض أخبار العرب القدماء، فان المستشرقين لا يميلون إلى الاعتماد على الكتب المقدسة في ميدان التاريخ إذ أنهم يرون أن ما جاء فيها سرد بأسلوب مختصر وأنه كان يهدف ـ ولا سيما القرآن ـ إلى عبرة أخلاقية فضلا عن أن بعض أخبارها لا يزال غير واضح وينقصه التحديد الزماني والمكاني. ويشيرون بهذه المناسبة إلى اختلاف المفسرين والشراح في تفسير تلك الأخبار.

ويلقي القرآن الكريم ضوءاً كبيراً على المشاكل الكثيرة التي واجهت الرسول والعقبات التي اعترضته. ولا شك أن القرآن الكريم هو المصدر الأول لدراسة نشأة الإسلام وعقائده نظراً لأصالته ولما فيه من إشارات وأخبار عن الرسول وعصره وما لاقته الدعوة الاسلامية.

غير أنه ينبغي أن نتذكر صعوبة الاستفادة من ذلك المصدر الرئيسي نظراً لأن القرآن الكريم لم يشمل بالذكر كافة الحوادث التي مر بها الإسلام، أو كل الأعمال التي قام بها محمد عليه الصلاة والسلام، أو كافة من اتصل بهم من أشخاص.

وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يحفظ ما يوحى إليه ويظهر انه ﷺ استعان بعد فترة بالكتاب لكتابة ما يمليه عليه الوحي في مكة والمدينة أمثال زيد بن ثابت وأبيّ بن كعب. وكان هؤلاء

الكتاب يكتبون على المواد المتوفرة مثل العسب[١] واللخاف[٢] والرقاع[٣] والقـراطيس، وكسر الأكتـاف[٤]، وقطـع الأديم[٥] والأقتاب[٦].

وحينما توفي الرسول ﷺ كان لا بد من حفظ كلام الله، وكان فيما كتب للرسول ﷺ، وفي الصحف الخاصة التي كتبها بعض الصحابة في مكة وفي المدينة، وما حفظ في صدور الرجال المادة اللازمة لجمع القرآن.

ويظهر أن الجمع الأول للقرآن بعد الرسول ﷺ كان في حياة أبي بكر الصديق. إذ يروى أن عمر بن الخطاب خشي بعد مقتل قسم كبير من القراء في الحرب مع مسيلمة الكذاب، أن يقتل قراء آخرون في معارك أخرى فيضيع شيء من القرآن، ولذا اقترح على أبي بكر الصديق جمع القرآن وأقنعه بوجهة نظره، وتروي أغلب الروايات أن أبا بكر عهد بذلك إلى زيد بن ثابت كاتب الوحي للرسول ﷺ وقد أتم زيد هذا الجمع من سور مكتوبة على العسب وعلى الأحجار وعلى قطع من الجلد وعلى صحف (أي أوراق

---

(١) العسب جمع العسيب وهو جريد النخل.
(٢) اللخاف: الحجارة الرقيقة جمع اللخفة.
(٣) الرقاع من جلد أو ورق جمع رقعة.
(٤) الأكتاف جمع كتف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة إذا جف كتب عليه.
(٥) الأديم هو الجلد.
(٦) الأقتاب جمع قتب وهو الرحل أو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير.

متفرقة)، ومن صدور الرجال، ولما أتم جمع القرآن أعطى نسخته لأبي بكر. وقد خلفها أبو بكر لعمر بن الخطاب الذي تركها بدوره عند ابنته حفصة زوج الرسول ﷺ، أما جمع القرآن النهائي فقد تم في عهد عثمان بن عفان.

ونلاحظ أن القرآن جمع على أساس طول السور وقصرها، وليس بحسب ترتيبها التاريخي وزمن نزولها. ولهذا نرى أنه ليس من السهل الاستفادة من القرآن في الدراسة التاريخية لحياة الرسول ﷺ فالسورة الواحدة لم تنزل مرة واحدة بل كثيراً ما تكون في السورة الواحدة آيات مكية وأخرى مدنية. وقد تكون السورة الواحدة مكية خالصة ولكن آياتها نزلت في فترات متباعدة ثم جمعت في سورة واحدة.

وقد بحث العلماء المسلمون مثل عبدالله بن عباس في تعاقب نزول السور ورووا ترتيبها حسب نزولها ولكنهم اختلفوا في أبحاثهم إختلافات كبيرة.

وقد حاول بعض المستشرقين دراسة زمن النزول مثل ثيودور نلدكه Nöldeke في كتابه تاريخ القرآن. وقد اتخذ نلدكه الأسلوب أساساً لمعرفة زمن نزول السور واعتبر السور الأولى آياتها قصيرة مسجوعة، أما السور المتأخرة فآياتها طويلة غير مسجوعة في الغالب. ولكن دراسته شأن دراسة العلماء المسلمين تعتبر ناقصة من حيث آيات السورة الواحدة فقد تكون نزلت في أوقات متباعدة.

وقد قام المستشرق الانجليزي رتشارد بل Bell بدراسة أخرى حيث ترجم القرآن ودرس كل آية وحاول تحديد زمن نزولها من معناها وموضعها وأسلوبها، ولا شك أن بحثه له أهميته ولكن أحكامه ليست بطبيعة الحال قاطعة[١].

أما الأحاديث فتتصل اتصالا وثيقاً بنشأة التاريخ عند العرب بعد القرآن، وتعني كلمة «حديث» في الأصل «الخبر» أو «الرواية الشفوية» في موضوع ديني أو دنيوي. ثم اتخذت معنى خاصاً في الإسلام فصارت تعني أقوال الرسول ﷺ. أما كلمة «سنة» فتعني طريقة التصرف العادي في النواحي الاجتماعية والدينية والقانونية. وكانت هذه الكلمة معروفة عند العرب الجاهلين وتعني العادة المتبعة عندهم. فلما جاء الإسلام صارت تعني عادة الرسول ﷺ أي ما عمله أو أقره أو رآه فلم ينكره.

فالحديث يشير للقول، والسنة تشير للعمل. وقد تكون السنة مشمولة بحديث كما يتضح من قول الإمام أحمد بن حنبل «في هذا الحديث خمس سنن».

وفي البداية كان الصحابة أي الذين عاشوا مع الرسول عليه

---

(١) قارن السيوطي. الإتقان في علوم القرآن،

Nöldeke: Geschichte des Qoräns, Göttingen 1860, Bell: The Qur'än. Translated with a critical rearrangement of the Surahs, 2 vols. Edinburgh 1937-1939, Blachère: Le Coran. Traduction selon un essai de reclassement des sourates 3 vols. Paris 1949 - 1951.

الصلاة والسلام، وصحبوه خير مصدر للمعلومات عن الحديث والسنة. فقد سمعوا الرسول ﷺ نفسه يتكلم وشاهدوا أعماله. وبعد ذلك أخذ الناس الأحاديث والسنة عن «التابعين» أي الجيل التالي لعصر النبوة الذين سمعوا الحديث عن الصحابة. ثم أخذ بعد ذلك عن التابعين «تابعوا التابعين».

ولذا نرى أن كل حديث كامل يتألف من قسمين. القسم الأول هو سلسلة رواة الحديث على التوالي ويسمى «الإسناد» أو «السند» لأنه يثبت صحة الخبر. ويبدأ السند بآخر راو للحديث ويتدرج إلى الشخص الذي صدر عنه الحديث. والقسم الثاني للحديث «المتن» أو محتويات الحديث.

وقد رأى المؤمنون في السنة والحديث، أساساً بعد القرآن في تفهم كل أمور الحياة دينية كانت أو إجتماعية أو إدارية.

ولما كان المجتمع الإسلامي يستند في أساسه إلى الدين، فقد استند إلى القرآن والسنة. أما القرآن فإن نصه معين محدد. وأما السنة والأحاديث فقد استطاع ذوو الأغراض المختلفة أن يدخلوا فيها ما يحلو لهم لخدمة أغراضهم.

والواقع أن أئمة الحديث متفقون على أن أحاديث كثيرة وضعتها جهات مختلفة ويشير بن حزم صاحب «الفصل في الملل والأهواء والنحل» إلى وضع أحاديث في حياة الرسول ﷺ نفسه. ومنذ الفتنة الأولى في الإسلام زمن عثمان بن عفان أخذ وضع

الحديث يزداد وينمو حتى أستفحل الأمر فيما بعد. فنرى الأمويين يروجون الأحاديث في فضائل عثمان وفضائل الأمويين. وقد وضع العباسيون أحاديث تؤيد حكمهم وتثبت حقهم في الخلافة. وينسب إلى المهلب بن أبي صفرة - بطل محاربة الخوارج زمن الأمويين - الأحاديث ضد الخوارج. كذلك وضع أنصار المرجئة الأحاديث في تعضيد المرجئة، كما وضع بعض الصوفية الأحاديث في تأييد الصوفية. وهكذا نرى أن كل فرقة وضعت الأحاديث نصرة لرأيها وتعضيداً لمسلكها. أما الشيعة فأنهم يسمون الأحاديث «الأخبار». ولا تنتقل الأحاديث عندهم بالاسناد، وإنما تروي عن أئمة الشيعة وحدهم.

ولم يقتصر وضع الحديث على أصحاب الفرق والمذاهب المختلفة بل أن قصاص العامة الذين كانوا يروون القصص الغريبة والخزعبلات المختلفة لاضحاك الناس وجلب رضاهم في سبيل الحصول على المال، كان هؤلاء يضعون الأحاديث الغريبة لاستهواء الناس.

وهناك بعض الأتقياء والزهاد الذين وضعوا الحديث لصرف الناس إلى الدين وإلى القرآن وذلك رغبة في حفظ الدين وتقويته. ومن هؤلاء نوح بن مريم الذي كان يعد من أكابر الفقهاء والمحدثين كما كان قاضياً في خلافة أبي جعفر المنصور، فقد روى كثيراً في فضائل سور القرآن واعترف بأنه وضعها لوجه الله وذلك ليصرف بها الناس إلى القرآن المجيد.

كذلك كان للتطور الاجتماعي والفكري عند المسلمين أثره في الحديث الموضوع. كما لعب الزنادقة والملاحدة دورهم في اختلاف الحديث لإفساد الدين.

وكان ابتلاء الحديث بالوضع سبباً في عناية المحدثين بالتنقيب والتدقيق فيه. ومع أن علماء الحديث بذلوا جهداً عظيماً رائعا في هذا الميدان إلا أن اهتمامهم كان منصباً على النقد الظاهري دون الباطني أي على الرواة ورجال السند دون نصوص الحديث. والواقع أن محاولات رجال الحديث لم تؤد إلى تنقيته التامة فظل كثير من الأحاديث مثار نقاش حول مدى صحتها ودقتها.

* * *

ولم يقتصر الحديث في البداية على الحفظ والرواية الشفهية بل الراجح أن تدوين الحديث بدأ في حياة النبي ﷺ.

ويقال أن عبدالله بن عمرو بن العاص استأذن النبي ﷺ في أن يكتب عنه فأذن له، فقال: «يا رسول الله! أكتب ما أسمع في الرضا والغضب. قال. نعم! فأني لا أقول إلا حقا»[1].

ويذكر ابن سعد[2] عن إسحاق بن يحيى عن مجاهد أنه قال: «رأيت عند عبدالله بن عمرو بن العاص صحيفة فسألته عنها

(١) ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة. ج٣ ص ٢٣٣ ط. القاهرة ١٢٨٥ - ١٢٨٦ هـ.

(٢) الطبقات الكبير ج٧ ص ١٨٩ (ط. ليدن ١٩٠٥ - ١٩٢١ م).

فقال: هذه الصادقة، فيها ما سمعت من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه فيها أحد.»

وقال أبو هريرة: ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبدالله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب ولا أكتب. وقال عبدالله: حفظت عن النبي ﷺ ألف مثل[1].

ويقال إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه جمع خمسمائة حديث. وكانت عند علي رضي الله عنه صحيفة حديث أيضاً. ويروي أنه كان عند عبدالله بن عباس صحف عديدة وأنه ترك عند موته من الكتب ما بلغ حمل بعير. كذلك كانت عند جابر بن عبدالله صحيفة، كما يروي أنه كانت هناك صحف لصحابة آخرين.

وقد وجدت مثل هذه الصحف في عصر التابعين فكان عند الزهري صحف وكذلك عند مكحول والحسن البصري.

والمعروف أن الصحابة تفرقوا في كافة البلدان التي فتحتها الجيوش الإسلامية، بل انضم كثير منهم إلى الجيوش التي فتحت تلك البلدان. وربما تعمد الخلفاء تفريقهم ليعلموا أهلها الدين الإسلامي. وكان الصحابة العلماء أساس المدارس الدينية في مختلف الأمصار. ويذكر المقريزي[2] أن أهل المدينة كانوا يتبعون في

---

(١) ابن الأثير. أسد الغابة ج ٣ ص ٢٣٣، ابن حجر العسقلاني: الاصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ١١٢ (ط. القاهرة ١٣٢٣ - ١٣٢٥ هـ).

(٢) الخطط ج ٢ ص ٣٣٢ (ط. بولاق ١٢٧٠ هـ).

الأكثر فتاوى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وأن أهل الكوفة كانوا يتبعون في الأكثر فتاوى عبدالله بن مسعود رضي الله عنهما، وأن أهل مكة كانوا يتبعون في الأكثر فتاوى عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، وأن أهل مصر كانوا يتبعون في الأكثر فتاوى عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

وكان أئمة الحديث الأول بعيدين عن السياسة وعن السلطان في عصر الخلفاء الراشدين مثل عبدالله بن عمرو بن العاص وعبدالله بن عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب. أما في العصر الأموي فكانت الخصومة بين الأمويين والفقهاء مستمرة باستثناء خلافة عمر بن عبدالعزيز (٩٩ ـ ١٠١ هـ) فلم يحاول الأمويون تقريب الفقهاء والاعتماد عليهم لتأييد حكمهم كما فعل العباسيون بعد ذلك، ومن ناحية أخرى كان فقهاء المسلمون يأخذون على بني أمية إيجادهم سنة الملك وخروجهم على سنة الخلفاء من قبلهم، كما أن معظم أولئك الفقهاء لم يرتاحوا إلى استيلاء أرستقراطية قريش على السلطان في الدولة الإسلامية فتجني ثمار الدعوة بعد أن كانت تقاوم النبي في بدايتها كل المقاومة.

ولما جاء العباسيون اعتمدوا على الفقهاء لتأييد خلافتهم وقربوهم إليهم. ولعل رعاية العباسيين للفقهاء كان لها أثرها في تنشيط حركة جمع الحديث. والواقع أن المسلمين كانوا يروون معظم الأحاديث شفهياً، وإن كان هناك تدوين للأحاديث كما

ذكرنا فلم يكن تدوينا بالمعنى الصحيح. ولعل المسلمين تحاشوا تدوين الأحاديث تدوينا شاملا منذ البداية مخالفة اختلاطها بالقرآن.

ومن الصحائف الباقية إلى الآن والتي تعتبر من أقدم صحائف الحديث صحيفة عبدالله ابن لهيعة المصري (ت ١٧٤ هـ) وهي ضمن مجموعة أوراق البردى بمدينة هيدلبرج.

أما أقدم الأحاديث المدونة الباقية فهي موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ) الذي يمتاز مذهبه باعتماده على الحديث وهو صاحب مدرسة أهل الحديث التي كان مركزها الأول في المدينة وكان أصحابها يتمسكون بالحديث ويعتمدون عليه في المشاكل الفقهية ولا يرجعون إلى الرأي إلا نادراً وفي حالات قاهرة.

وقد وصلنا الموطأ عن عدة روايات أهمها رواية تلميذ الإمام مالك الأندلسي يحي بن يحي المصمودي، ورواية سحنون، ورواية الشيباني.

ونلاحظ أن الموطأ ليس مجموعة أحاديث بل هو كتاب فقهى يستند إلى الأحاديث للاستشهاد.

ويظهر أن التدوين المنظم للحديث كان في القرن الثالث الهجري إذ ظهرت في هذا القرن مجموعات من كتب الحديث أهمها عند السنة ستة، وهي صحيح البخاري (ت ٢٥٦ هـ/

٨٧٠ م) وصحيح مسلم (٢٦١ هـ/ ٨٧٥ م) وسنن أبي داود (٢٧٥ هـ/ ٨٠٧ م) وسنن الترمذي (٢٧٩ هـ/ ٨٩٢ م) والنسائي (٣٠٣ هـ/ ٩١٥ م) وسنن ابن ماجه (٢٧٣ هـ/ ٨٨٦ م).

وهناك رواية تنسب للإمام مالك بن أنس مؤداها أن الخليفة عمر بن عبدالعزيز (٩٩ - ١٠١ هـ) أمر قاضيه على المدينة - أبا بكر محمد بن عمر ابن حزم - أن يكتب له ما كان من حديث رسول الله ﷺ وسنته خوفاً من ضياع العلم وذهاب العلماء. وهذا الخبر يرد في طبعة واحدة لموطأ مالك وهي رواية محمد الحسن الشيباني. ولا يشير جامعو الأحاديث في القرن الثالث الهجري إلى هذا الجمع في زمن عمر بن عبدالعزيز.

* * *

ذكرنا أن بداية التأليف العلمي في التاريخ عند المسلمين كانت وثيقة الصلة بالحديث والسنة. ولا عجب فإن علم الحديث والسنة يهدف إلى دراسة أقوال النبي ﷺ وأفعاله وكان الاعتماد فيه أولا على الرواية الشفهية، وإذا كان قد كتب في القرن الأول كما ذكرنا فإنه لم يدون تدوينا صحيحاً وشاملاً إلا في القرنين الثاني والثالث الهجري. كذلك كان علم التاريخ عند المسلمين يهدف في البداية إلى دراسة سيرة النبي ﷺ وأعمال الصحابة والجماعة الإسلامية الناشئة وأخبار الغزوات والجهاد. وكان الاعتماد فيه أيضاً

على الرواية الشفهية قبل كل شيء. وهكذا نرى أن طبيعة علم التاريخ لم تكن تختلف أولا عن طبيعة علم الحديث، اللهم إلا في هدف كل منهما ونوع الروايات التي يعنى بها. فالمحدثون يعنون بالروايات التي تقرر مبادىء فقهية أو خلقية بينما يعنى المؤرخون بالروايات التي تتجه إلى سرد الحوادث. فالحديث دراية ورواية والتاريخ عند العرب دراية ورواية. وحسبنا دليلاً على اشتراك العلمين في المصادر والمنهج أن كل جيل كان يأخذ الروايات عن الجيل الذي سبقه، وأن المتن في كل رواية كان مسبوقاً بالسند أو الإسناد [1]. والمعروف أن المحدثين عنوا بالإسناد عناية كبيرة وكانوا لا يثقون بالحديث إلا إذا كان إسناده سلسلة متصلة من الرواة الموثوق بهم، ولذلك اتجهوا إلى دراسة الرواة والوصول إلى درجة تدقيق كل منهم في نقل الأحاديث. وألف العلماء بعض كتب الطبقات (أي سيرة الرجال) مثل طبقات ابن سعد (ت ٢٣٠ هـ/٨٤٤ م) وطبقات الحفاظ للذهبي (٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م). وكان هذا كله أساسا لعلم نقد الرواة وهو المعروف في مصطلح الحديث باسم «الجرح والتعديل» [2]

* * *

---

(١) سمى سند لأن المتن يستند إلى أولئك الرواة أي يعتمد عليهم فهم يثبتون صحته، وسمى إسنادا لأن المتن يسند أي يعزى ويرفع إليهم.

(٢) التعديل من عدل الشاهد أي زكاه، والتجريح من جرح الشهادة أو الشاهد أي ردها أو رده. والتعديل والتجريح من مصطلح الحديث والفقه، فالتعديل هو =

وأقدم الكتب التاريخية التي تجمع بين الحديث والتاريخ هي كتب المغازي والسير. وطبيعي أن تكون نشأتها في المدينة بوصفها «دار السنة» التي عاش فيها الصحابة وشاهدوا الرسول ﷺ وسمعوا أحاديثه ورووها إلى التابعين. والواقع أن الكتابة في تاريخ المغازي والسير لم تنتشر من المدينة إلى غيرها من الأمصار إلا في القرن الثاني للهجرة. وكيفما كانت الحال فإن الكتابة في المغازي تنقلنا لأول مرة إلى الكتابة التاريخية الصحيحة عند العرب على الرغم من ضعف بعض الروايات في هذه الكتب التاريخية، بسبب ما نعرفه عن أن نص الحديث لم يكن مجموعا ومعينا وان هذا فتح الباب لوضع الأحاديث المدسوسة لتأييد طائفة معينة من المسلمين أو لصالح فرقة أو مذهب أو قبيلة أو بلد.

= التسليم لأحد بأنه حاصل على العدالة في الرواية والشهادة بسبب ما عرف عنه من استقامة السيرة في الدين والخوف من الله خوفا وازعا عن الكذب، والتجريح قول أئمة الحديث والفقه عن أحد الرواة أو الشهود أنه غير ثقة أو أمين في روايته أو شهادته (أنظر أبو حامد الغزالي: المستصفى من علم الأصول (ط. مصر) ج ١ ص ١٠٠ وج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٣، ابن حجر العسقلاني: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ط. مصر سنة ١٣٠٨ هـ) ص ٣، عياض بن عياض: كتاب الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ٣، وابن الصلاح الشهر زوري. مقدمة ابن الصلاح (ط - حلب) ص ١١٤ - ١٣٧، الدكتور أسد رستم. مصطلح التاريخ ص ١٠٠ - ١٢٣. وأنظر أيضاً الجرح والتعديل في التاريخ في مقدمة ابن خلدون (مطبعة الكشاف ببيروت) الكتاب الأول ص ٣٥ - ٣٨.

وكانت تلك الكتب التاريخية الأولى تبحث في سيرة النبي ﷺ

وغزواته وتجمع أخبار هجرة المسلمين إلى الحبشة وإلى المدينة، وأخبار غزوات النبي ﷺ والذين اشتركوا فيها.

ومن أقدم كتاب المغازي عروة بن الزبير (ت ٩٢ هـ/ ٧١٠ م) وقد وصلت إلينا بعض رسائله في كتب بن اسحق والواقدي والطبري. ومنهم ابان بن عثمان بن عفان (ت نحو سنة ١٠٥ هـ/٧٢٣ م) الذي يذكر بأنه أول من دون مجموعة خاصة بالمغازي. ومن أشهر مؤرخي السيرة أيضاً شرحبيل ابن سعد (ت سنة ١٢٣ هـ/ ٧٤٠ م) وعبدالله بن أبي بكر بن حزم (ت سنة ١٣٥ هـ/ ٧٥٣ م) وعاصم بن عمر بن قتادة (ت سنة ١٢٠ هـ/ ٧١٧ م). وكان هؤلاء كلهم من المدينة.

وهناك كاتب آخر من الرعيل الأول بين كتاب المغازي كان يمنيا من إحدى الأسرات الفارسية التي استقرت فيها قبل الإسلام ذلك هو وهب بن منية (ت سنة ١١٠ هـ/ ٧٢٨ م). وقد اشتهر وهب بمعرفته أخبار أهل الكتاب من يهود ومسيحيين عن طريق اليمنيين من أهل الكتاب. ويبدو أنه كان ذا دراية بالكتابات القديمة فقد أشار المسعودي إلى أن الخليفة الأموي الوليد بن عبدالملك عثر على حجر عليه نقوش غير عربية أثناء بناء الجامع الأموي بدمشق في سنة ٨٧ هـ « وعرض الحجر على جماعة من أهل

الكتاب فلم يقدروا على قراءته فوجه به إلى وهب بن منبه ليقرأها »[1].

وينسب إلى وهب بن منبه « كتاب المبتدأ » الذي استغله الثعلبي في كتابه « عرائس المجالس في قصص الأنبياء » ويشير عنوان كتاب « المبتدأ » إلى مبتدأ الخلق. ولكن الكتاب يضم كثيراً من قصص الأنبياء. كما ينسب إلى وهب « كتاب الملوك المتوجة من حمير وأخبارهم وغير ذلك »[2] وهو التاريخ القديم الخرافي لليمن. وعلى الرغم من أن هذه الكتب لم تصل الينا فإننا نعرف أجزاء منها في « كتاب التيجان » لابن هشام[3]. وفي المانيا قطعة من كتاب في المغازي لوهب، تاريخ نسخها سنة ٢٢٨ هـ وفيها ذكر لبيعة العقبة الكبرى، واجتماع قريش في دار الندوة، والهجرة[4].

ومن أشهر من كتبوا في « المغازي » محمد بن مسلم الزهري المتوفي سنة ١٢٤ هـ (٧٤١ م)، وهو قرشي من قبيلة زهرة. وقد درس في المدينة وتنقل بين الحجاز ودمشق واتصل بالخلفاء الأمويين واشتهر بسعة معارفه وبأنه جمع علم شيوخه في المدينة. وكان قوي

---

(١) مروج الذهب ج ٢ ص ١٥٢ (المطبعة البهية المصرية سنة ١٣٤٦ هـ).

(٢) ياقوت: معجم الأدباء ج ٧ ص ٢٣٣ (ط. أوروبا).

(٣) يوسف هوروفتس: المغازي الأول ومؤلفوها، ترجمة حسين نصار (القاهرة ١٩٤٩ م).

(٤) الدكتور عبدالعزيز الدوري والأستاذ ناجي معروف: موجز تاريخ الحضارة العربية ص ٢٦٠ (بغداد ١٩٥٢ م).

الذاكرة شغوفا بجمع الأخبار، وكان يقول: «ما نشر أحد من الناس هذا العلم نشري ولا بذله بذلي». وكان الزهري «لا يبقى في المجلس شابا ولا كهلاً ولا عجوزا ولا كهلة إلا سألهم حتى يحاول ربات الحجال»[1]. وقد امتاز باقباله على تدوين الحديث والأخبار التي يجمعها على غير المألوف في ذلك الوقت. ولم يقتصر الأمر على التدوين للاستعمال الخاص بل يبدو أنه دون كثيرا من الأخبار والحديث بأمر من الخليفة عمر بن عبدالعزيز وهشام بن عبدالملك. وروى أحد تلاميذه أنه وجدت في مكتبة الأمويين بدمشق أكوام من المجلدات التي احتوت على المادة العلمية التي جمعها الزهري[2]. وكيفما كانت الحال فإننا نرى أن خطوة جديدة تمت على يد الزهري في سبيل الوصول إلى الكتابة التاريخية، فإن المصادر القديمة تنسب إليه تأليف كتب ألف فيها بين مجموعات من الروايات والأحاديث في موضوع واحد. فيروون أنه بدأ كتابا عن القبائل العربية الشمالية بأمر من خالد بن عبدالله القسري، كما ألف كتابا في سيرة النبي ﷺ ولكن هذا الكتاب لم يصل الينا وإنما نرى في مجموعة الأحاديث المسماة «الزهريات» والتي رواها كتاب متأخرون، كثيرا من الفقرات التي نقلها كتاب السيرة[3].

---

(١) المرجع السابق ص ٢٦٠.

(٢) أنظر ابن سعد: الطبقات الكبير ج ٢ ص ١٣٦ (طبعة أوربا).

(٣) أنظر.

A. A. Duri: A Study on the beginnings of history writing in

وكانت الأحاديث والأخبار التي جمعها الزهري أساساً لكتب ألفها في « المغازي » ثلاثة من تلاميذه[1]: أحدهم معمر بن راشد اليماني البصري المتوفي نحو سنة ١٥٠ هـ (٧٦٧ م) والذي خلف كتابا في الحديث والمغازي لا يزال محفوظاً في إستنبول على رق الغزال وقد نسخت هذه النسخة في طليطلة سنة ٣٦٣ هـ (٩٧٣ م)[2]. أما أشهر تلاميذ الزهري فهو محمد بن إسحق المتوفي سنة ١٥١ هـ (٧٦٨ م) وقد رحل إلى العراق واتصل بالمنصور وألف كتابا في المغازي لم يصل الينا كاملاً وإنما نقله الينا بشيء من التعديل والاختصار ابن هشام في سيرته المعروفة. وكان « كتاب المغازي » لابن اسحق ينقسم في الأصل إلى أجزاء ثلاثة: المبتدأ والمبعث والمغازي، فعرض في القسم الأول لتاريخ الرسالات قبل الإسلام وفي القسم لسيرة النبي ﷺ في مكة وفي القسم الثالث للدور المدني من السيرة. ويشير ابن هشام (المتوفي سنة ٢١٨ هـ/٨٣٣ م والذي روى كتاب بن اسحق عن تلميذه المباشر البكائي) في مقدمته إلى التعديلات التي قام بها في كتاب ابن اسحق، مثل حذف تاريخ أهل الكتاب من آدم إلى إبراهيم

Islam (in Bullentin of the School of African and Oriental Studies, Feb., 1957). =

(١) أنظر: الدكتور صالح أحمد العلي: محاضرات في تاريخ العرب ج ١ ص ٢١٧ - ٢١٨ (بغداد ١٩٥٥).

(٢) الدكتور عبدالعزيز الدوري والأستاذ ناجي معروف: موجز تاريخ الحضارة العربية ص ٢٦١.

وحذف بعض الحكايات اختصارا للكتاب. ومع ذلك فإن قسطاً كبيرا مما حذفه بن هشام قد وصل الينا منقولا في تاريخ الطبري وفي أخبار مكة للازرقى[1].

وقد أشار ابن النديم في كتاب الفهرست إلى كتاب لابن أسحق سماه « كتاب الخلفاء » ولسنا نعرف شيئاً عن مادة هذا الكتاب ولكن الراجح انه كان موجزا وأن ابن إسحق تناول فيه المغازي خاصة، وإن كان الطبري قد ذكره بين رواته في تاريخ الخلفاء الراشدين.

وأعظم الذين خلفوا ابن اسحق في الكتابة عن المغازي محمد بن عمر الواقدي المتوفي سنة ٢٠٧ هـ (٨٢٣ م) وكان من أهل المدينة واتصل بالبلاط العباسي وعين قاضيا للرصافة في خلافة المأمون وكان مقبلا على درس المعارف المنتشرة في عصره فنسخ جميع المخطوطات التي استطاع الوصول إليها، ويقال إنه خلف ستمائة قمطر من الكتب من نسخ غلامين مملوكين وأنه اشترى مخطوطات بألفي دينار. وقد أشار ابن النديم في الفهرست وياقوت في معجم الأدباء إلى مؤلفات عديدة للواقدي في القرآن والحديث والفقه والتاريخ. ومن بين الأخيرة كتاب « التاريخ الكبير » وكتاب « الطبقات » و « السيرة » وعدد من الرسائل في أخبار مكة وبيعة

(١) الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في الموازنة بين المؤرخين في ديار الإسلام والمؤرخين الأوربيين في العصور الوسطى ص ١٠.

السقيفة، وسيرة ابي بكر والردة، ويوم الجمل، وصفين، وفتوح الشام، وفتوح العراق، وضرب الدنانير والدراهم. ولم تصل إلينا من هذه الكتب إلا مقتطفات في كتب متأخرة. أما الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا من مؤلفات الواقدي فهو «كتاب المغازي» وقد نشر فون كريمر Von Kremer الثلث الأول منه في كلكتا سنة ١٨٥٦ م عن مخطوط غير كامل وجده في دمشق ولكن في المتحف البريطاني مخطوطا كاملا من هذا الكتاب[١].

ومما يستحق الذكر أن الواقدي يوصف بالتشيع ولكنه كان من المتشيعين المعتدلين.

واشتهر من تلاميذ الواقدي مؤلف في المغازي هو محمد بن سعد المعروف بكاتب الواقدي والمتوفي سنة ٢٣٠ هـ (٨٤٥ م). وكان مولده في البصرة ثم رحل إلى المدينة وبغداد واتصل بالواقدي. ولا يذكر صاحب (الفهرست) من مؤلفات ابن سعد غير (كتاب أخبار النبي) ويبدو أن هذه السيرة وحدها كتبها بن سعد بالصورة التي وصلت إلينا بعد أن رواها لتلاميذه، في حين حفظ كتابه (الطبقات) بصورته المعروفة للمرة الأولى على يد الحسين بن فهم (المتوفي سنة ٢٨٩ هـ/ ٩٠٢ م). وجمع بن معروف الكتابين في كتاب واحد نحو سنة ٣٠٠ هـ ٩١٣٠ م)، وتؤلف سيرة النبي

---

(١) أنظر يوسف هوروفتس: المغازي الأول ومؤلفوها ١١٩ - ١٢٠.

ﷺ الجزء الأول منه وتلى ذلك تراجم الصحابة والتابعين»[1].

ونلاحظ أن السيرة التي خلفها ابن سعد تعطينا في بعض المواضيع تفاصيل أوفى من ابن إسحق، كما أن «أخبار النبي» في «طبقات» ابن سعد تضيف كثيرا عن رسائل النبي وسفاراته وتعني ببابين جديدين هما «علامات النبوة» و «صفة أخلاق رسول الله» مما كان أساسا لما صنف من الكتب المتأخرة في (الدلائل) و (الشمائل). ويمتاز ابن سعد بأنه يذكر النص الكامل لكثير من الوثائق الأصلية. ولا ريب في أن كتابة مثل هذا المعجم التاريخي في تراجم النبي والصحابة والتابعين تؤلف حلقة جديدة في الوصل بين علم الحديث وبين الرواية التاريخية على النحو الذي كان معروفا بين القصاص والرواة. وقد نشرت (الطبقات الكبرى) لابن سعد في ليدن بين سنتي ١٩٠٤ و ١٩٢٨ على يد المستشرق إدورد سخاو[2].

* * *

رأينا أن كتاب السيرة النبوية وأصحاب كتب الطبقات ومؤرخي الفتوحات الإسلامية والمغازي كانوا أكبر الممهدين لكتابات المؤرخين في العصر العباسي حين بدأ المؤرخون يكتبون في

---

(١) المرجع السابق ١٢٧.
(٢) راجع عن نشأة علم التاريخ عند المسلمين القسم الأول من مقال الأستاذ جب Gibb (مادة «تاريخ» في محلق دائرة المعارف الإسلامية).

التاريخ العام وأحوال الأمم والبلاد وتأثروا في ذلك بنماذج كتب التاريخ العام الفارسية والتي نقل بعضها إلى العربية مثل كتاب سير ملوك العجم الذي عربه ابن المقفع (ت ١٤٠ هـ/ ٧٥٧ م).

ومن أقدم كتاب التاريخ العام ابـن قتيبـة الدينـوري المتـوفي ببغداد في سنة ٢٧٦ هـ (٨٨٩ م). وكان ابن قتيبة كوفيا ولد بالكوفة وإنما سمي الدينوري نسبة إلى مدينـة الدينـور بـالعـراق العجمي وقد تولى قضاءها فنسب إليها. ولم يكن ابن قتيبة مؤرخا فحسب بل كان عالما في النحـو واللغـة والعلـوم الدينيـة والنقـد الأدبي. ومن كتبه التاريخية (كتاب المعارف) وهو موجز في تاريخ الخليقة والرسـل والعـرب في الجاهليـة والسيرة النبـويـة والفتـوح والمغازي وأخبار الصحابة والتابعين والعرب والعجم وهو مطبوع في مصر وأوربا.

ومن مؤلفاته كتاب (الامامة والسياسة) وموضـوعـه الخلافـة وتاريخها وشروطها وتطورها حتى عصر الأمين والمأمون. أما كتاب عيون الأخبار فيشتمل على أبواب كثيرة وفيه فصول تعنينا بوجه خاص مثل كتاب السلطان وكتاب الحرب وكتاب العلم بأخبار العلم والعلماء. وكتاب عيون الأخبار مطبوع في مصر. وقد طبعته دار الكتب على نفقتها. كما طبعـت فصـول منـه في ألمانيـا بـأشراف الأستاذ كارل بروكلمان.

ومن معاصري ابن قتيبـة أحمد بـن أبي يعقـوب بـن واضـح

المعروف باليعقوبي. كان جده من موالي الخليفة المنصور. وكان اليعقوبي رحالة ومؤرخا وجغرافيا اشتهر بميوله العلوية وجاب الأقطار الإسلامية وتوفي نحو سنة ٢٨٤ هـ (٨٩٧ م). وقد ألف اليعقوبي (كتاب البلدان) وهو أقدم الكتب التي وصلت إلينا من نوعه. وقد طبع في المكتبة الجغرافية في ليدن، ونقل حديثاً إلى الفرنسية مع كثير من الشروح والتعليقات على يد الأستاذ جاستون ڤييت Wiet. أما كتابه في التاريخ فيعرف بتاريخ اليعقوبي وقد طبع في ليدن على يد الأستاذ هوتسما في جزءين: الأول في التاريخ العام القديم والثاني في تاريخ الإسلام مرتب حسب الخلفاء إلى عصر المعتمد على الله سنة ٢٥٩ هـ.

وتاريخ اليعقوبي مطبوع أيضاً في مطبعة النجف الأشرف بالعراق.

وقد اشتهر من أهل الدينور مؤرخ آخر هو أبو حنيفة الدينوري المتوفي سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) أو ٢٩٠ هـ (٩٠٣ م). وكان الدينوري من علماء اللغة والنبات والهندسة والحساب، وقد أخذ الدينوري عن البصريين والكوفيين. وقد وصلنا من مؤلفاته كتاب (الأخبار الطوال) وهو على نحو تاريخ اليعقوبي فهو يبدأ من آدم عليه السلام إلى انقضاء ملك يزدجرد ويذكر ملوك قحطان وملوك الروم وملوك الترك في كل عصر. ثم يذكر الأئمة والخلفاء إلى آخر أيام المعتصم وثورة بابك الخرمى وحروبه. ونلاحظ أن هذا الكتاب أكثر اختصارا من تاريخ

اليعقوبي فيما يتعلق بالتاريخ العام القديم وأوفى في تاريخ بني أمية. وقد طبع في ليدن في جزءين كما طبع في مصر في جزء واحد.

أما أشهر المؤرخين المسلمين على الإطلاق فهو الطبري والمسعودي. وقد توفي أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في سنة ٣١٠ هـ (٩٢٢ م) في بغداد. أما مولده فكان في طبرستان على الشاطىء الجنوبي لبحر قزوين. وقد رحل إلى مصر والشام والعراق وطلب العلم في بغداد وفي مصر. وذاع صيت الطبري بتفسيره للقرآن وبكتابه « تاريخ الرسل والملوك » الذي يعرف بتاريخ الأمم والملوك والمشهور بتاريخ الطبري. وقد اعتمد المؤرخون بعده على تاريخه مثل مسكويه وابن الأثير وابن خلدون وأبو الفدا والذهبي.

وقد اشتهر الطبري بمثابرته على العمل حتى زعموا أنه قضى أربعين سنة يكتب كل يوم أربعين صحيفة.

وكتابه أخبار الرسل والملوك أول كتب التاريخ الشاملة في اللغة العربية. وقد بدأه بالخليفة ووقف فيه عند سنة ٣٠٢ هـ والمعروف أنه رتبه على السنين الهجرية واتبع في طريقة الاسناد إلى رواة الحوادث بالتسلسل. وقد قيل إن كتابيه في التاريخ والتفسير كان كل منهما ٣٠ ألف ورقة وقد أشار عليه تلامذته باختصاره إلى الحجم الحالي وهو نحو عشر ذلك. وعلى كل فقد اعتمد في تأليفه على الكتب التي كانت موجودة آنذاك وعلى ما جمعه من الأحاديث

والروايات عن شيوخه وفي أسفاره المتعددة. وقد طبع تاريخه في أوربا وفي مصر.

وتظهر في تاريخ الطبري الصلة الوثيقة بين علمي الحديث والتاريخ. والمعروف أن الطبري محدث قبل أن يكون مؤرخا وأن تاريخه مكمل في كثير من النواحي لكتابه الكبير في تفسير القرآن الكريم.

ونلاحظ أن الجزء الأخير من تاريخ الطبري ينم عن ضعف في المادة وينذر بأن أساليب المحدثين لم تعد وحدها كافية لكتابة التاريخ في الإسلام بعد أن تعقدت النظم الحكومية وأصبح الكتاب ورجال البلاط والمتصلون برجال الحكم بخير مصدر لكثير من الأخبار[1].

أما المسعودي وهو من نسل عبدالله بن مسعود فقد نشأ في بغداد وتوفي سنة ٣٤٦ هـ (٩٥٧ م) في الفسطاط. وقد استن في تأليف التاريخ سنةجديدة فصار لا يرتب الحوادث حسب السنين الهجرية بل جمعها تحت رءوس موضوعات من الشعوب والملوك والأسرات. وقد تبعه في هذه الطريقة بعض المؤرخين ولا سيما ابن خلدون. وكان المسعودي من المعتزلة وساح في طلب العلم فطاف أكثر أجزاء العالم الإسلامي وقضى الجزء من حياته في سورية ومصر حيث ألف كتابه «مروج الذهب ومعادن الجوهر» وهو كتاب

(١) الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في الموازنة.... ص ١١.

تاريخي جغرافي عظيم القيمة لم يكتف فيه المؤلف ببحث الموضوعات التي اعتادها المؤرخون المسلمون، بل تطرق إلى تواريخ الهند والفرس والروم واليهود، فأتى منها بأشياء طريفة حتى لقد أطلق الكتاب على المسعودي اسم «هيرودوت العرب».

وقد ألف المسعودي كتابا آخر اسمه «التنبيه والاشراف» لخص فيه آراءه في فلسفة التاريخ والكون وآراء الفلاسفة في التدرج والعلاقة بين الحيوان والنبات والمعدن. كما كتب فيه عن التاريخ القديم وتاريخ المسلمين واهتم اهتماما كبيرا بالجغرافية ووصف البلدان المختلفة.

ومن أشهر المؤرخين المسلمين مسكويه المتوفي سنة ٤٢١ هـ (١٠٣٠ م) والذي كان أمينا لمكتبة ركن الدولة الفضل بن العميد ثم دخل في خدمة عضد الدولة بن بويه. وقد كان مسكويه متضلعا في اللغة البهلوية والعربية. ويعتبر كتاب تجارب الأمم (الجزء الخامس والسادس نشره Amedroz وترجمه إلى الانجليزية Margoliouth ـ أكسفورد ١٩٢١، والجزء الأول منه طبع ليدن) مصدرا جديرا بالثقة في أغلب الأحيان لأن مسكويه اعتمد على الطبري إلى درجة كبيرة في الحوادث التي لم يدركها ثم كان بعد ذلك متصلاً بأكبر الشخصيات في عصره قادرا على جمع المعلومات من مصادرها الصادقة. وفضلاً عن ذلك فانه لم يكن كاتبا مؤرخا فحسب بل كان فيلسوفا وطبيبا وخبيرا بأحوال الحرب والسياسة

مما يجعل أحكامه صادقة لا سيما وأنه كان عادلا فيها.

ويدلنا على روح مسكويه أن أحسن ما كان يعجب به في خلق عضد الدولة (٣٦٧ - ٣٧٢ هـ) إنما هو شدة تسامحه. كذلك أظهر مسكويه في كتابته عجز سيف الدولة ولم يخف هزيمته أحيانا ضد البيزنطيين مع أن سيف الدولة كان يعتبر بطلا دينيا كبيرا ويشاد بذكر حروبه ضد البيزنطيين.

الفصل الرابع

الجغرافية عند المسلمين وارتباطها بالتاريخ

ارتبطت كتابة التاريخ عند المسلمين منذ البداية بعلم تقويم البلدان أو الجغرافية. إذ وصفوا المدن والبلاد وذكروا طرقها وشعابها وحاصلاتها وأجواءها قبل أن يتأثروا بعلوم اليونان. ولعل من أهم الأسباب التي دفعت المسلمين إلى العناية بعلم تقويم البلدان هو معرفة البلاد التي فتحها العرب زمن الخلفاء الراشدين والأمويين وذلك لتنظيم الجزية والخراج.

كذلك كان المسلمون يرحلون إلى الأنحاء المختلفة في العالم الإسلامي يطلبون العلم ويجمعون الحديث أو يدونون الأدب ومفردات اللغة من عرب البوادي أو يقومون بالوظائف الدينية والإدارية المختلفة من قبل الخليفة أو الأمير. كذلك عنى المسلمون بعلم تقويم البلدان عناية خاصة لحاجتهم إلى معرفة الطرق إلى مكة وذلك للقيام بفريضة الحج. هذا بالإضافة إلى عناية العرب بالتجارة، ونحن نعرف أن العرب كانت لهم بالإضافة إلى عناية العرب بالتجارة، ونحن نعرف أن العرب كانت لهم منذ العصور

القديمة تجارة واسعة بين الشرق والغرب وقد اشتهرت اليمن بوجه خاص في ميدان التجارة، كما كان أهل الحجاز من أشهر تجار العرب.

وكان كتاب بطليموس الجغرافي هو الأساس الذي نسج على منواله العرب حين بدءوا في نقل الجغرافية اليونانية إلى لغتهم. ولم يكتف العرب بالنقل وإنما توسعوا في هذا العلم وأخذوا يتجولون في أنحاء البلاد المختلفة كما ذكرنا واستطاعوا بذلك أن يصححوا كثيراً من أخطاء اليونانيين.

وقد اشتملت الكتب التي ألفها المسلمون على معلومات كثيرة حول المدن الإسلامية من أواسط آسيا إلى الأندلس. وكان الجغرافيون المسلمون يرون أن البلاد الإسلامية تقع في المنطقة المعتدلة بين المنطقة الحارة والباردة، ولما كانت هذه المنطقة في نظرهم أفضل المناطق لحياة الإنسان لذلك اعتبروا أنها أكثر أقسام العالم حضارة. وقد ترجمت جغرافية بطليموس إلى العربية على يد يعقوب بن إسحق الكندي قبل سنة ٢٤٦ هـ (٨٦٠ م) وينتسب يعقوب إلى ملوك كندة، ونزل جده بالبصرة ثم انتقل إلى بغداد وكان يعقوب الكندي عالماً بالطب والفلسفة والمنطق والرياضيات وعلم النجوم. كذلك ترجمت جغرافية بطليموس على يد ثابت بن قرة المتوفي سنة ٢٨٨ هـ (٩٠١ م) وهو من صابئة حران ثم انتقل إلى بغداد واتصل بالخليفة المعتضد فأدخله في جملة المنجمين، وقد مهر أيضاً في علم الطب والفلسفة.

وقد نسج محمد بن موسى الخوارزمي على منوال بطليموس فألف كتابا سماه « صورة الأرض » أو رسم افريقية (èd. Hans V. Mzik, Wien 1916) وكان هذا الكتاب (القرن الثالث الهجري والتاسع الميلادي) أساسا لمؤلفات جغرافية تالية كما كان مصحوبا بخريطة رسمها الخوارزمي ومعه تسعة وستون عالما وذلك بأمر من الخليفة المأمون. وكان المسعودي (القرن الهجري والعاشر الميلادي) من الذين رجعوا إلى هذه الخريطة.

ومن المسلمين الذين زاروا الهند والصين عدة مرات رحالة عربي اسمه سليمان التاجر وصف سياحته في الهند والصين حوالى سنة ٢٣٧ هـ (٨٥١ م) ولهذا الوصف ذيل وضعه في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) مؤلف من سيراف اسمه أبو زيد حسن اعتمد فيه على ما سمعه من قصص الرحالة والتجار في بحار الصين. وقد طبعت « رحلة سليمان التاجر » أو « سلسلة التواريخ في سنة ١٨١١ م على يد المستشرق لانجلس Langlès ثم نشرها المستشرق رينو Reinaud مع ترجمة فرنسية سنة ١٨٤٥. وقد ترجمها سنة ١٩٢٢ م إلى الفرنسية المستشرق فران Ferrand في مجموعة الرحلات والنصوص الجغرافية العربية والفارسية والتركية الخاصة بالشرق الاقصى[١].

(١) أنظر: الدكتور زكي محمد حسن: الرحالة المسلمون في العصور الوسطى (القاهرة ١٩٤٥ م) ص ٢٣.

وتعتبر رحلة سليمان التاجر من أهم الآثار الإسلامية عن الرحلات البحرية في المحيط الهندي وبحر الصين في القرن الثالث الهجري والتاسع الميلادي، كما أنها مصدر مهم عن التجارة والعلاقات بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى في العصور الوسطى.

ومن الرحالة المشهورين أيضاً ابن فضلان، وكان مولى للقائد محمد بن سليمان الذي أفلح في هزيمة الدولة الطولونية وإعادة مصر إلى حظيرة الخلافة العباسية في سنة ٢٩٢ هـ (٩٠٥ م) وقد أنفذه الخليفة المقتدر بالله العباسي في سنة ٣٠٩ هـ (٩٢١ م) إلى البلغار باقليم الفولجا، وذلك بعد أن أسلم ملكهم وكتب إلى الخليفة يسأله (أن يبعث إليه من يفقهه في الدين، ويعرفه شرائع الإسلام ويبني له مسجدا، وينصب له منبرا ليقيم عليه الدعوة في جميع بلده وأقطار مملكته، ويسأله بناء حصن يتحصن فيه من الملوك المخالفين له).

والمعروف أن شعب البلغار أسس في بداية العصور الوسطى دولتين أقدمهما التي زارها بن فضلان وانتشر فيها الإسلام في حوض الفولجا الاوسط (أو نهر اتل كما تسميه المصادر العربية) والأخرى في حوض الطونة أو الذانوب.

أما كلمة بلغار فكانت تطلق على الشعب وعلى البلاد وعلى الحاضرة التي كانت تقع شرقي نهر الفولجا والتي لا يزال بعض

أطلالها قائماً على مقربة من مدينة قازان الحالية وعلى نحو ستة كيلومترات من شاطىء الفولجا الأيسر.

وكان بن فضلان الخبير الديني في السفارة التي أرسلها الخليفة العباسي والتي كان على رأسها مندوب من الخليفة لبحث الأمور السياسية والحربية. وقد كتب بن فضلان رحلة عرفت باسمه، وصف فيها الأماكن التي طرقها وتحدث بصورة واضحة عن البلغار وحضارتهم وعاداتهم وتجارتهم. وقد نشرت هذه الرحلة لأول مرة بعناية المستشرق الألماني فرهن FRAHEN في سنت بطرسورج في روسيا سنة ١٨٢٣م بعنوان (رسالة بن فضلان في الروس). وقد نشرت هذه الرسالة مع ترجمة ألمانية وأضاف إليها المستشرق فرهن ما وجده في كتب العرب عن قبائل روسيا القديمة. وأفاد من هذه الرسالة المستشرق الروسي بارتولد في المقال الذي كتبه عن (البلغار) في دائرة المعارف الإسلامية.

وقد نقل المؤرخون والجغرافيون المسلمون عن رسالة بن فضلان منذ القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) مثل الاصطخري والمسعودي. ثم نقل ياقوت الحموي أجزاء كبيرة منها فيما كتبه عن مادة «اتل» و «باشغرد» و «بلغار» و «خزر» و «خوارزم» [١].

---

(١) أنظر: الدكتور زكي محمد حسن: الرحالة المسلمون في العصور الوسطى ص ٢٦ - ٣١.

ومن الجغرافين المسلمين ابن خرداذبة الخراساني المتوفي حوالي سنة ٣٠٠ هـ (٩١٢م) وقد وصلنا من مؤلفاته «كتاب المسالك والممالك». ويزيد من قيمة الكتاب أن مؤلفه كان عاملاً على البريد في أقليم الجبل (ميديا) بايران ويشتمل هذا الكتاب على احصاءات وبيانات وافية عن خراج البلاد وطرقها والمسافات بينها ونحو ذلك. وقد طبع هذا الكتاب في ليدن ضمن مجموعة المكتبة الجغرافية على يد المستشرق دي جويه De Goeje. والظاهر أن الكتاب ألف في منتصف القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي). وعلى كل حال فقد انتفع بما فيه من معلومات طبوغرافية ابن الفقيه وابن حوقل والمقدسي.

ومن مشاهير الجغرافيين المسلمين ابن واضح اليعقوبي وقد كان علوياً وألف في نهاية القرن الثالث الهجري والتاسع الميلادي تاريخاً تحدثنا عنه. وألف كتاب البلدان الذي طبع في المكتبة الجغرافية في ليدن والذي ترجمه حديثاً الأستاذ ڤييت Wiet إلى الفرنسية. وهو كتاب قيم نظرا للأسفار التي قام بها اليعقوبي والوظائف التي تقلدها في الدولة الطاهرية بخراسان والدولة الطولونية [1] ونظرا للبيانات التي جمعها من غيره فضلا عن أنه لم ينسج على منوال كثيرين ممن سبقوه بنقل ما كتبوه دون فحص أو تمحيص. ويمتاز هذا الكتاب بالإفاضة في وصف بغداد وسامرا.

---

(١) أنظر Zaki M. HASSAN: Les Tulunides. pp. 271 - 272 (Paris 1933)

كذلك ألف قدامة بن جعفر (المتوفي سنة ٣١٠ هـ/ ٩٢٢ م أو ٣٢٠ هـ/ ٩٣٢ م) «كتاب الخراج وصنعة الكتابة» تحدث فيه عن أقسام العالم الإسلامي وعن الجباية وطرق البريد. وقد طبع نبذ من هذا الكتاب ضمن المكتبة الجغرافية (الجزء السادس) في ليدن ١٨٨٩ م مع ترجمة فرنسية، فضلا عن أن جرجي زيدان نشر كثيراً من محتوياته - ومن محتويات سائر الكتب في الخراج والمسالك والممالك - في كتابه تاريخ التمدن الإسلامي.

أما ابن الفقيه الهمذاني (ت أواخر القرن ٣ هـ/ أوائل ١٠ م) فقد وصلنا من مؤلفاته «مختصر كتاب البلدان» وهذا الكتاب طبع ايضاً في ليدن سنة ١٨٨٥ م (الجزء الخامس من المكتبة الجغرافية) باشراف الأستاذ دي جويه وعليه تعليقات باللغة العربية واللاتينية. وقد ألف بن الفقيه هذا الكتاب حوالي سنة ٢٧٩ هـ وصف به الأرض والبحار في الصين والهند وبلاد العرب وغيرها وأفاض في وصف البصرة والكوفة. وقد جاء ذكر هذا الكتاب كثيراً في كتب المقدسي وياقوت.

كذلك كتب ابن رسته في أصفهان حوالي سنة ٢٩٠ هـ/ ٩٠٣ م كتاب «الأعلاق النفسية» وأصله معجم كبير في الجغرافيا يتكون من بضعة مجلدات طبع أحدها في المكتبة الجغرافية بليدن مع كتاب البلدان لليعقوبي في الجزء السابع ١٨٩١ - ١٩٨٢.

وموضوع كتاب الأعلاق النفيسة عجائب السموات ومركز

الأرض وحجمها ووصف كثير من أقاليمها.

ومن الذين كتبوا في موضوعات جغرافية خاصة الهمداني المعروف بابن الحائك (ت ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م) وهو ينسب إلى قبيلة همدان اليمنية. وقد وصلنا من مؤلفاته كتاب «صفة جزيرة العرب» ويبحث في وصف بلاد العرب وجبالها ومساكنها ومدنها ولغاتها وآثارها ومعادنها وقد طبع على يد المستشرق مل **Müller** في ليدن سنة ١٨٨٤ م؛ وله كتاب آخر أسمه كتاب «الاكليل» في أنساب حمير وملوكها وبه وصف بلاد اليمن. وقد وصلنا جزء منه نشره المستشرق **Müller** المذكور في ليبزج سنة ١٨٧٩ م.

وممن نبغ في الجغرافية من علماء المسلمين في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) شمس الدين أبو عبدالله المقدسي المولود في القدس. وقد ساح المقدسي في أكثر بلاد الإسلام شرقاً إلى السند والهند وغربا إلى الأندلس وقد ذكر في كتابه «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» أحوال الربع المعمور وبلاده وبره وبحره. وقال أنه لا بد منه للمسافرين ولا غنى عنه للعلماء والرؤساء. ويقول المقدسي عن نفسه أنه رسم مع كتابه خريطة بين فيها الأقاليم وحدودها وخطوطها ولون فيه الطرق المعروفة باللون الأحمر والرمال الذهبية باللون الأصفر والبحار المالحة باللون الأخضر والأنهار بالزرقة والجبال المنهورة بالغبرة.

وقد طبع كتاب «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» في القسم

الثاني من المكتبة الجغرافية العربية في ليدن ١٨٧٧ باشراف الأستاذ دي جويه وعليه بعض تعليقات وترجمتها إلى اللغة اللاتينية. وطبع ثانية مع ترجمة فرنسية وشروح وتعليقات باعتناء الأساتذة دوزي ودي جويه في ليدن ١٩٠٦ كذلك طبع في الجزء الأول من المكتبة الهندية في كلكتا سنة ١٩٨٧/ ١٩٠١ م مع ترجمة إنجليزية.

وقد أطنب المقدسي في ذكر تجاربه كما أسرف في وصف مزايا كتابه وما تكبد في سبيل تأليفه ومن ذلك قوله «وما تم لي جمعه إلا بعد جولاتي في البلدان، ودخولي أقاليم الإسلام، ولقائي العلماء، وخدمتي الملوك، ومجالستي القضاة ودرسي على الفقهاء، واختلافي إلى الأدباء والقراء وكتبة الحديث، ومخالطة الزهاد والمتصوفين، وحضور مجالس القصاص والمذكرين، مع لزوم التجارة في كل بلد، والمعاشرة مع كل أحد والتفطن في هذه الأسباب بفهم قوي حتى عرفتها، ومساحة الأقاليم بالفراسخ حتى أتقنتها، ودوراني على التخوم حتى حررتها، وتنقلي إلى الأجناد حتى عرفتها... الخ[1]».

وكان المقدسي بوجه عام يتحرى التدقيق والتمحيص فيما يكتب كما كان يعني بالأخبار الطريفة والعادات غير المألوفة.

ومن العلماء المسلمين الذين كتبوا في الجغرافية أبو الريحان

---

(١) قارن: دكتور زكي محمد حسن: الرحالة المسلمون في العصور الوسطى ص ٤٢ - ٤٣.

البيروني الخوارزمي (ت ٤٤٠ هـ/ ١٠٤٨ م). والبيروني نسبة إلى مدينة بيرون في السند. وقيل إن السلطان محمود بن سبكتكين لما استولى على خوارزم صحبه معه في فتوحاته في بلاد الهند. وأقام البيروني بين الهنود وتعلم لغتهم واقتبس علومهم ثم أقام بغزنة حتى مات بها، وقد ألف كتاباً عن الهند بعنوان «تاريخ الهند» وقد طبع هذا الكتاب في لندن ـ غوتا ١٨٨٧ / ١٨٨٨، مع ترجمة إنجليزية بإشراف الأستاذ سخاو Sachau (مستشرق ألماني). وهذا الكتاب من الكتب القيمة في جغرافية الهند وتاريخها، وقد كتب بأسلوب علمي خال من التحيز، فلم يمنع إسلامه من الإخلاص في الحكم على غير المسلمين.

وللبيروني كتاب في التاريخ والنجوم هو «الآثار الباقية عن القرون الخالية». طبع في ليبزج باشراف الاستاذ سخاو مع ترجمة إلى الانجليزية ١٨٧٦ ـ ١٨٧٩ وطبع طبعة ثانية في ليبزج ١٩٢٣.

ومن الرحالة المشهورين في القرن الخامس الهجري ناصرِ خسرو وهو من ايران وقام برحلات واسفار طويلة في انحاء ايران وتركستان والهند وبلاد العرب والشرق الادنى وزار مصر الفاطمية في عصر الخليفة الفاطمي المستنصر بالله فيما بين ٤٣٩ و ٤٤١ هـ (١٠٤٧ ـ ١٠٥٠ م) واعجب بها وبرخائها، واعتقد ناصر خسرو ان الفضل في استقرار ورخاء وادي النيل إنما يرجع إلى الدولة الفاطمية ومذهبها الاسماعيلي، ولذا اصبح من اشد دعاة

الاسماعيلية والمتعصبين للخلفاء الفاطمين بعد ان كان يتبع المذهب السني، وحينما عاد ناصر خسرو إلى خراسان أخذ يدعو للمذهب الاسماعيلي ولاحظ السلاجقة خطر هذه الدعوة فاضطهدوه والجأوه إلى الفرار إلى بلاد ما وراء النهر حيث توفي سنة ٤٥٣ هـ (١٠٦١ م).

وقد ترك ناصر خسرو وصفاً دقيقاً لرحلته يعتبر من اهم المصادر في دراسة الحضارة الاسلامية في شرق الاسلام في القرن الخامس الهجري بعنوان «سفر نامة» وقد ترجم هذه الرحلة من الايرانية إلى الفرنسية شارل Charles Schefer (باريس ١٨٨١ م) وترجمها إلى العربية يحي الخشاب (القاهرة ١٩٤٥ م).

ومن أعظم علماء الجغرافيا وراسمي الخرائط في العصور الوسطى الشريف الادريسي الذي ولد في سبتة بالمغرب الاقصى سنة ٩٤٣ هـ (١١٠٠ م) ودرس في جامعة قرطبة ثم طاف في الاندلس وشمالي افريقية وآسيا الصغرى، ويقال انه زار فرنسا وانجلترا ثم لبى دعوة الملك رجار Roger الثاني النورمندي في بلاطه بصقلية، وقد وقع اختيار رجار الثاني عليه ليؤلف له كتاباً شاملاً في وصف مملكته في صقلية وجنوب إيطاليا وفي وصف سائر البلاد المعروف حينذاك، واصبح الادريس من ألمع رجال البلاط النورمندي وبقي اسم صقلية متصلا باسمه وصنف رسالته المشهورة

« نزهة المشتاق في اختراق الآفاق » المعروفة باسم « كتاب رجار » قبل وفاة رجار سنة ٥٤٨ هـ (١١٥٤ م). كذلك صنع الادريسي للملك رجار اول كرة ارضية عرفت في التاريخ وكانت من الفضة وزنتها ١٤٤ أقة وقد رسم عليها جميع انحاء الارض المعروفة حينذاك رسما غائراً مشروحاً.

ومن أشهر الجغرافيين والمؤرخين والأدباء المسلمين ياقوت الحموي ، وكان ياقوت رومي الأصل ولد حول سنة ٥٧٥ هـ (١١٧٨ م) في بلاد الروم وأسر في حداثته وابتاعه تاجر حموي مقيم في بغداد ، فنشأ مسلماً وعني التاجر بتعليمه لينتفع به في تجارته فتلقى العلوم المعروفة في عصره وقام بعدة أسفار في أعمال تجارية لسيده ولا سيما بمنطقة الخليج الفارسي. وقد أعتقه مولاه سنة ٥٩٦ هـ (١١٩٩ م) وأخذ يبعثه في شئون تجارته إلى الاصقاع المختلفة ثم دب بينهما الخلاف فاحترف ياقوت نسخ الكتب. وقد أفاد ياقوت من ذلك كثيراً ومن تجارة الكتب بعد ذلك ومن أسفاره ورحلاته قبل عتقه وبعده فجال في إيران وبلاد العرب وآسيا الصغرى ومصر والشام وبلاد ما وراء النهر. وأفاد ياقوت فائدة كبيرة من التنقيب في خزانات الكتب ولا سيما من خزائن مدينة مرو. وقد صادف ياقوت وهو بخوارزم خروج التتر في سنة ٦١٦ هـ. وقد ألف ياقوت « معجم البلدان ». وقد امتاز هذا المعجم بترتيبه على حروف الهجاء وبدقته واتساعه وجمعه بين

الجغرافية والتاريخ والعلم والأدب[1]. وقد فرغ ياقوت من تأليف هذا المعجم في سنة ٦٢١ هـ (١٢٢٤ م) أما وفاة ياقوت فكانت في ظاهر حلب سنة ٦٢٦ هـ (١٢٢٨ م).

---

(١) أنظر: دكتور زكي محمد حسن: الرحالة المسلمون في العصور الوسطى ص ١٠٢ - ١٠٥.

الفصل الخامس

المؤرخون في ديار الإسلام ومنهج الكتابة التاريخية

يحق للتراث الإسلامي أن يفخر بعدد كبير من المؤلفات لا يرقى إليه تراث اي حضارة اخرى في العصور القديمة والوسطى، ويستطيع الباحث في التاريخ الإسلامي ان يفيد من مؤلفات تاريخية كثيرة جداً، ومن مؤلفات اخرى يبدو أنها ليست ذات صلة وثيقة بالتاريخ ولكن الباحث يستطيع ان يستخرج منها معلومات كثيرة عن الجوانب المختلفة في الحضارة الإسلامية.

وكان معظم المؤرخين المسلمين يتجهون إلى الكتابة التاريخية لتوفرهم على هذه الدراسة، ولم يكونوا يؤلفون تبعاً لأمر من القائمين بالحكم. فلم يكن هناك مؤرخون رسميون متصلون بالخلفاء والأمراء إلا فيما ندر، وذلك على الرغم من ان عدداً من المؤرخين كانوا على صلة وثيقة بالحكومة فكان من بينهم الوزراء والكتاب والقضاة.

وكان بعض المؤرخين المسلمين في سعة من العيش. كما كان من بينهم من احترف التعليم أو التجارة، ويبدو أن بعض الفقراء من

بينهم كانوا يكسبون شيئاً من المال يدفعه التلاميذ الذين يدرسون عليهم وينقلون عنهم الروايات التاريخية.

ومن أمثلة كتب التاريخ ذات الطابع الحكومي كتاب التاج الذي ألفه الوزير إبراهيم الصابي (كاتب عز الدولة بختيار) في تاريخ الدولة البويهية. وقد نقل مسكويه في «تجارب الأمم» كثيراً مما جاء في ذلك الكتاب[1].

ولكن هذه الكتب الرسمية في كتابة التاريخ الإسلامي historiograph official كانت نادرة، فالمعروف أن الخلفاء والحكام كانوا يطلبون إلى الأدباء والفقهاء أن يؤلفوا في موضوعات معينة، مثلما نرى في كتاب الخراج لأبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة فإننا نعرف أن الخليفة هرون الرشيد وجه إليه أسئلة مختلفة أجاب عنها أبو يوسف في كتابه الخراج.

والظاهر أن أولى الأمر لم يفعلوا ذلك مع المؤرخين ومع ذلك فإننا نعرف أن الخلفاء والأمراء كانوا يأمرون للمؤرخين في بعض الأحيان بالعطاء والجوائز المالية. والظاهر كما يبدو بوجه عام أن عدداً كبيراً من المؤرخين المسلمين كانوا يهدفون إلى الإستقلال في الرأي وإلى توخي الصدق في الرواية وإنهم لم يتأثروا بالحكام تأثراً كبيراً. ومن أمثلة هؤلاء المؤرخين البلاذري والطبري وهلال الصابي ومسكويه والمسبحي المصري وبن حيان القرطبي. وحسبنا

---

(١) أنظر الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في الموازنة... ص ١٤ - ١٥.

مثلا أن مسكويه يعرض لتأسيس دولة بني بويه من دون أن يخفي جرائم مؤسسيها.

ولم يتأثر المؤرخون المسلمون تأثراً كبيراً بغيرهم من المؤرخين في الأمم القديمة أو التي عاصرتهم. فلم يصل إلينا شيء يشهد بأنهم عرفوا المؤرخين اليونان عن طريق ترجمات عربية.

كذلك لم يكن للكتابة التاريخية السريانية تأثير على المؤرخين المسلمين وذلك على الرغم مما نعرفه من أن السريان كانت لهم مدرسة مشهورة في الرها وفي نصيبين، ثم أسس لهم كسرى أنو شروان مدرسة في جنديسابور، وأنهم كانوا يتعلمون لغة اليونان وينقلون إلى السريانية الكتب اليونانية وأنهم أصبحوا بعد ذلك واسطة لاقتباس العرب كثيراً من التراث اليوناني. والمعروف أن ما اقتبسه العرب منهم كان على الخصوص في المنطق والفلسفة والرياضيات والفلك والجغرافيا وليس في التاريخ. والواقع أن التأثير الأجنبي الذي نلمسه عند بعض المؤرخين المسلمين القدماء إنما كان في كتب التاريخ الفارسية فيما يختص بالتاريخ الإيراني القديم

ونلاحظ أن معظم المؤرخين في ديار الإسلام ـ كما كان الحال في الغرب عند معظم مؤرخي العصور الوسطى ـ كانوا يميلون إلى ذكر الأساطير العجيبة والخرافات والأشياء الخارقة للعادة وينسبون كل ما هو قوي أو عظيم إلى الجن أو إلى آدم، كما كانوا يبالغون

في الإحصاءات المختلفة الخاصة بالجند أو الأموال أو العمال أو مادة البناء ... إلخ. وكانت هذه المبالغات ظاهرة بوجه خاص حين يتحدثون عن العصر الجاهلي مثلما نرى في كتاب الاكليل لابن الحائك الهمداني وتاريخ الطبري ومروج الذهب للمسعودي. كذلك نلاحظ أن المؤرخين في ديار الإسلام وفي أوروبا في العصور الوسطى كانوا ينقلون نقلا كثيراً جداً عن مؤلفات من سبقوهم، وفي بعض الأحيان كانوا ينقلون عن مؤلفات الذين عاصروهم بل إنهم كانوا ينقلون أحياناً كتباً بأكملها. وفي معظم الأحيان كان الذي ينقل يذكر المصدر الذي نقل عنه وأحياناً كان البعض لا يفعل ذلك [1].

ونلاحظ أن النقل كان مألوفاً في العصور الوسطى وربما دعا إلى ذلك قلة النسخ التي كانت تكتب من المؤلفات وعدم انتشارها انتشاراً كافياً بسبب غلاء الورق وعدم اختراع الطباعة. وكان المؤرخون لا يرون في ذلك أدنى حرج ما داموا يذكرون المصدر الذي ينقلون منه. وربما كان سبب ذلك أيضاً انعدام العنصر الشخصي في الكتابة التاريخية في العصور الوسطى. فلم تكن البحوث التاريخية التي تقوم على جمع الأصول من المصادر المادية القديمة والكتب. وعلى نقد الروايات التاريخية وتنظيمها وتعليلها وإيضاحها

---

(١) الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في الموازنة... ص٢٣ - ٢٤.

واستنباط الحقائق منها والربط بينها ، لم تكن هذه البحوث العلمية التاريخية قد ظهرت بعد.

كذلك كان بعض المؤرخين يقبلون على كتابة المختصرات لمؤلفاتهم أو لمؤلفات غيرهم. وقد انتقد ابن خلدون هذه المختصرات في الفصل الذي عقده في مقدمته بعنوان « في أن كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلة بالتعليم[1] ».

وقد أخذ المؤرخ التركي حاجي خليفة - (ت ١٠٦٧ هـ/ ١٦٥٧ م) كتابة المختصرات في التأليف بعين الاعتبار حين كتب عبارته المشهورة في كتابه « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » فقال: « إن التأليف على سبعة أقسام ، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه ، أو شيء ناقص يتممه ، أو شيء مغلق يشرحه ، **أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه** ، أو شيء ، متفرق يجمعه ، أو شيء مختلط يرتبه ، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه. »

ومن الملاحظ أن معظم المؤرخين في ديار الإسلام كانوا يوردون عدة روايات تاريخية متناقضة دون التعرض لنقدها أو لترجيح بعضها على بعض ، فضلاً عن الاستطراد الذي يخرج المرء عن الموضوع الأساسي إلى الكلام على موضوعات جانبية. ولا شك

---

(١) أنظر ابن خلدون: المقدمة ص ٥٣٢ - ٥٣٣.

أن هذه كانت أموراً عادية في العصور الوسطى لأن مناهج البحث العلمي في التاريخ وتنظيمها إنما يرجع إلى القرنين التاسع عشر والعشرين [1].

ونلاحظ أيضاً أن المؤرخين في ديار الإسلام وفي العصور الوسطى عامة كانوا يخلطون الروايات التاريخية الصحيحة بروايات أخرى خرافية أو مدسوسة أو بعيدة الإحتمال أو أملتها أغراض الرواة وميولهم. كذلك نلاحظ أنهم كثيراً ما كانوا يخطئون في

---

(١) أنظر الدكتور زكي محمد حسن دراسات في الموازنة ص٢٦، وهناك مراجع خاصة بمناهج البحث التاريخي نذكر منها.

Crump, C. G.: History and Historical Research (London 1928).

Feuter, E.: Histoire de l'Historiographie Moderne (Paris 1914).

Fling, F. M.: The Writing of History. An Introduction to Historical Research (Yale 1926).

Vincent, T. M.: Aids to Historical Research (New York 1934).

Oman, Ch.: On the Writing of History (London 1939)

Laglois. C. V. et Seignobos, C.: Introduction aux Etudes Historiques (Paris 1898).

Chaterji, M.M.: History as a Science (London 1927).

علم التاريخ للأستاذ هرنشو Hearnshaw وترجمة الأستاذ عبدالحميد العبادي (القاهرة ١٩٣٧ م).

الدكتور اسد رستم: مصطلح التاريخ (بيروت ١٩٣٩ م).

الدكتور حسن عثمان: منهج البحث التاريخي (القاهرة ١٩٤٣ م).

الدكتور علي إبراهيم حسن: استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ المصري الوسيط (القاهرة ١٩٤٩ م).

رواية الأحداث السياسية بسبب الاعتماد في البداية على الرواية الشفهية وبسبب النقل عن المؤلفات السابقة من دون نقد أو تحقيق.

كذلك نلاحظ في كتب التاريخ التي ألفت في العصور الوسطى قلة العناية بدراسة المجتمع والنظم وسير الأداة الحكومية والمرافق العامة وسائر النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمالية والزراعية والصناعية التي نستطيع أن نتبين منها أحوال الشعوب الإسلامية، حتى ليتبادر إلى الذهن أن المؤرخين كانوا لا يظنون أن مثل هذه الدراسات من أهداف الكتابة في التاريخ. ولعل للمؤرخين بعض العذر في هذا لأن التطور في أحوال المجتمع ونظمه في ديار الإسلام في العصور الوسطى كان بطيئاً فكانت هذه الأحوال والنظم ملموسة للقارىء في ذلك الحين.

وجدير بالباحث أن يعرف سيرة المؤلف ليتبين ميوله وأهواءه واثرها في كتاباته فقد يكون المؤلف مشايعاً لمذهب أو لحزب أو لفئة معينة ممن يكتب عنهم فيناصرهم من غير قصد، أو يذهب في ذلك إلى تعمد الكذب في الرواية، أو إلى تحريف الحقائق وحذف بعضها ليقود القارىء إلى نتائج معينة ترفع من شأن الذين يشايعهم أو تدفع عنهم مسئولية أو عاراً. وقد يندفع المؤلف إلى البعد عن العدالة بسبب الحرص على تملق أولياء الأمور، أو على مداراتهم والنجاة من اضطهادهم.

وينبغي للباحث في التاريخ أن يتذكر أن كتب التاريخ

الإسلامي التي ألفت بين القرنين الثالث الهجري (التاسع الميلادي) والتاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) ليست كلها مصادر أصلية لهذا التاريخ، فهي لا تستوي جميعاً من حيث قيمتها بين المصادر الأصيلة للتاريخ الإسلامي.

فهناك مؤلفات عرض فيها أصحابها لأحداث شهدوها أو كانت معاصرة لهم أو قريبة العهد بهم جداً، ولا شك في أن مثل هذه المؤلفات مصادر أصيلة يجب الاعتماد عليها مع مراعاة قواعد البحث العلمي من حيث نقد المصادر والروايات. ومن أمثلة هذا النوع سيرة أحمد بن طولون للبلوي، وسيرة أحمد بن طولون لابن الداية، وسيرة الأخشيد لابن زولاق، و «أخبار الراضي والمتقي بالله» للصولي، و «سيرة صلاح الدين لابن شداد» وكتاب الروضتين في أخبار الدولتين (النورية والصلاحية) لأبي شامة.

ومن بين المصادر التاريخية كتب عني فيها مؤلفوها القدامى بأحداث عصرهم أو التي سبقته بفترة قصيرة، وكان أسلوب تأليفهم يشبه إلى حد كبير أسلوب الصحفيين المحدثين في جمع المعلومات، فكانوا يتصلون بأعلام المعاصرين وبرجال الجيش والإدارة ويسمعون منهم الأحاديث عن الموضوعات المختلفة. وكان بعض هؤلاء المؤلفين ممن اشتركوا في الحروب أو في الدواوين أو في الوزارة أو شغلوا مناصب رئيسية في الدولة فكان اعتمادهم عظيماً على اتصالهم بالرجال وبالأحداث نفسها. ولأولئك

المؤلفين أهمية خاصة في الكشف عن القيم الاخلاقية في عصرهم مما يتجلى في المثل العليا والأهداف عند الأشخاص الذين يصورونهم، كما أننا نستطيع في كثير من الأحيان أن نستنبط من مؤلفاتهم بيانات كثيرة عن الحياة اليومية في عصرهم. ويدخل في هذا النوع من التأليف ما كتبه بعض العظماء والعلماء عن سيرة حياتهم. ومن ذلك سيرة أسامة بن منقذ التي كتبها هذا الأمير العربي المتوفي سنة ٥٨٤ هـ (١١٨٨ م) والذي كان وثيق الصلة بكثير من الأحداث السياسية في عصره. وقد نشر هذه السيرة درنبور H. Derenbourg: Usâma Ibn Munquid. Paris 1889, Publ. Ec. des Langues Or., t. XII.

ونشرها فيليب حتي في برنستون Ph. Hitti: Usamah's memoirs, Princeton 1930.

ونشرها في القاهرة محمد حسين: بعنوان أسامة بن منقذ.

* * *

وقد مر بنا الكلام عن مؤلفات كتبت في فجر الإسلام وكان أصحابها يحذون حذو رجال الحديث في الرواية فيروون أحداثاً كانوا معاصرين لها وأخرى وصلت اليهم عن طريق الرواية. وهذه المؤلفات تعد من المصادر الأصيلة أيضاً، وطبيعي أن الاعتماد عليها لا يكون إلا بعد النقد العلمي الصحيح للروايات وخير مثال لهذا النوع تاريخ الرسل والملوك للطبري.

أما النوع الثاني من المؤلفات القديمة فإن أصحابها يعرضون لتاريخ العرب والمسلمين قبل عصرهم، كما يكتبون أيضاً في التاريخ المعاصر لهم. ويكون القسم الأول من كتبهم منقولاً عن كتب سابقة ولكن الجزء المعاصر يمتاز بالإحاطة والدراية وطبيعي أن الاعتماد في مثل هذه المؤلفات يكون على الأقسام التي يتحدثون فيها عن الأحداث المعاصرة أو عن تاريخ البلاد التي يعرفونها جيداً من ديار الإسلام فهي وحدها التي تعتبر من المصادر القديمة الأصيلة. ومن أمثلة هذا النوع كتاب «تجارب الأمم» لابن مسكويه الذي كان طبيباً ووزيراً وتولي الوزارة لبني بويه، فإن المؤلف يجمع من الكتب التاريخية السابقة، ما يكتبه إلى أن يصل إلى أحداث سنة ٣٤٠ هـ ولكنه يعتمد فيما يكتبه بعد ذلك على روايات شهود عيان وعلى مشاهداته وخبرته الشخصية. وكذلك نرى أن الجزء الثمين من كتاب «العبر وديوان المبدأ والخبر» لابن خلدون والذي يعتبر من المصادر الأصيلة إنما هو القسم الخاص بتاريخ البربر والأسرات الحاكمة في شمال إفريقية، وهو القسم الذي يمتاز بالشمول والعمق والدقة والأحكام الصائبة حتى انه ليرفع صاحبه إلى المرتبة الأولى بين المؤرخين، كما ترفعه مقدمة هذا التاريخ إلى مرتبة الأعلام بين المفكرين قاطبة بوصفها أبدع ما كتب في فلسفة التاريخ الإسلامي ولأنها تضع أساس كثير من المبادىء الأساسية في علم الاجتماع.

* * *

وهناك مؤلفات قديمة ولكنها ثانوية نقل فيها أصحابها عن كتب من النوعين السابقين أو عن كتب ثانوية أخرى، ومثل هذه المؤلفات ليست مصادر أصيلة لأن كلا منها مختصر لكتاب معين أو جمع من عدة كتب، تشبه إلى حد كبير كتب التاريخ التي يؤلفها المؤرخون في العصر الحديث ولكنها تقل عن كثير منها في سلامة المنهج. وعلى الرغم من أن هذا النوع لا يعتبر من المصادر الأصيلة، فإن كثيراً منها نافع جداً لأنه منقول عن مصادر أصيلة قد يكون من بينها ما لم يصل إلينا، فضلا عن أن الرجوع إليها يفيد الباحث من حيث التعرف على وجهات النظر المختلفة، ومن أمثلة هذا النوع تاريخ الخلفاء للسيوطي.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن بعض المؤرخين المحدثين كتبوا دراسات طيبة عن الكتابة التاريخية والمؤرخين المسلمين نذكر من بينها :

1 - Wüstenfeld, F.: Die Geschichtschreiber der Araber und iher Werke (Gottingen, 1882)

في هذا الكتاب أحصى وستنفلد ٥٩٠ مؤرخاً من العرب من مؤرخي عشرة القرون الأولى بعد الهجرة.

ونلاحظ أنه مضى على ظهور هذا الكتاب نحو ثلاثة أرباع قرن. وقد تقدمت في هذه الحقبة البحوث المختلفة عن المؤرخين

المسلمين والعـرب في العصـور الوسطـى، كما كشفـت ونشرت مخطوطات تاريخية مختلفة.

2 - Margoliouth, D. S.: Lectures on Arabic Historians (Calcutta, 1930)

وفي هذا الكتاب يعرض مارجليوث للمؤرخين في القرون الستة الأولى بعد الهجـرة (٧ - ١٢ م) ولا يعني بتحليـل مـؤلفـاتهم وبيان قيمتها بقدر ما يعني بتراجمهم.

3 - Brockelmann, C.: Geschichte der Arabischen Litteratur (2 Vols. Weimar, Berlin 1898 - 1902, Supplementband 3 vols. Leiden 1937 - 1942)

وهذا المعجم الثمين يعرض لجميع الكتب التي ألفها العرب في العصور الوسطى فيتحدث عنها في أقسام وفقاً للعصور التاريخية، ويضم كل قسم الكلام على المخطوطات والكتب وفقاً لموادها. ويعني عند الكتابة عن كل مؤلف بسيرته وبيان قائمة مؤلفاته ومكان حفظ المخطوطات التي وصلت إلينا، والطبعات التي نشرت منها وما كتب اختصاراً لها أو تعليقاً عليها. وقد رتب بروكلمان مادة الأجزاء الثلاثة التي نشرها بين سنتي ١٩٣٧ و ١٩٤٢ م ذيلا للجزئين الأساسيين من الكتاب وجعل الجزء الأول من الملحق ذيلا لما كتب في الجزء الأول، والثاني ذيلا لما كتب في الجزء الثاني. أما الجزء الثالث من الملحق فقد جعله ذيلا للأجزاء الأربعة جميعاً.

وقد انتفع بروكلمان فيما كتبه عن المؤلفات التاريخية بما كتبه قبله وستنفلد في كتابه عن المؤرخين العرب ومؤلفاتهم.

4 - Artcle "Tarikh" (Encyclopaedia of Islam, Supplement), by H. R. A. Gibb.

وهو بحث طيب عن نشأة الكتابة التاريخية وتطورها في الإسلام.

5 - Sauvaget, J.: Introduction à l'histoire de l'Orient Musulman (Paris, 1946).

6 - Rosental: A History of Muslim Histyoriography (Leiden, 1952).

7 - Heyworth - Dunne, G: A basic Bibliography on Islam (Cairo, 1953).

٨ - جورجي زيدان: تاريخ التمدن الاسلامي (٥ أجزاء - القاهرة ١٩٠٢ - ١٩٠٦).

٩ - يوسف اليان سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة (القاهرة ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م).

١٠ - يوسف هوروفتس: المغازي الأولى ومؤلفوها (ترجمة حسين نصار. القاهرة ١٩٤٩).

١١ ـ الدكتور عبدالعزيز الدوري.

A. A. Duri: A Study oin the Beginnings of History Writing is Islam (in Bulletin of the School of Afrcan and Oriental Studies, Feb., 1957).

الفصل السادس

ابن خلدون وكتابة التاريخ

يعتبر ابن خلـدون ٧٣٢ - ٨٠٩ هـ (١٣٣٢ - ١٤٠٦ م) أهم من أرخ للحضارة الإسلامية من المؤرخين المسلمين القدماء. فبينما نرى أن غيره من المؤرخين المسلمين اتجه إلى سرد الأحداث التاريخية والتأريخ للشخصيات ولم يعنوا بدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية، إذا بابن خلدون يعقد في مقدمته المشهورة فصولا طويلة للكلام على نظم الحكم والسياسة في العالم الإسلامي ويبحث ما عرفه المسلمون من مهن وصنائع ونظم اقتصادية وعلوم وفنون، ويضع لكتابة التاريخ منهجاً جديداً من نقد الحقائق وتعليلها، ويجعل المجتمع وتكوينه ونظمه وتطورها موضوعاً للدرس العميق والتفكير الحر.

ولكن مما يؤسف له أنه لم يطبق هذا المنهج حين عرض هو نفسه لكتابة تاريخه المشهور: «العبر وديوان المبتدأ والخبر».

وقد كتب ابن خلدون متحدثاً عن فن «التاريخ» في مقدمة كتابه (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر): فنراه يذكر المعنى

الظاهر لعلم التاريخ والباطن قائلا: « إذ هو في **ظاهره** لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال وتطرف بها الأندية إذا غصها الاحتفال، وتؤدي لنا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال، واتسع للدول فيها النطاق والمجال، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال، وحان منهم الزوال. وفي **باطنه** نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق. وإن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها، وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها، وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها، وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضبوها. واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها، وأدوها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها، ولا رفضوا ترهات الحديث ولا دفعوها، فالتحقيق قليل، وطرف التنقيح في الغالب قليل والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتقليد عريف في الآدميين وسليل... والبصيرة تنقد الصحيح إذا تمقل[1]، والعلم يجلو لها صفحات القلوب ويصقل.... »[2].

---

(١) تمقل: نظر: من مقله أي نظر إليه، ومقلته عيني أي نظرته.

(٢) ابن خلدون: المقدمة ص ٣ ـ ٤ (ط. الكشاف ببيروت) « فصل المقدمة في

وقد ذكر ابن خلدون[1] ولع الناس بالمبالغة قائلا: « وقد نجد الكافة من أهل العصر إذا أفاضوا في الحديث عن عساكر الدول التي لعهدهم أو قريباً منه، وتفاوضوا في الأخبار عن جيوش المسلمين أو النصارى، أو أخذوا في إحصاء أموال الجبايات وخراج السلطان ونفقات المترفين وبضائع الأغنياء الموسرين، توغلوا في العدد وتجاوزوا حدود العوائد وطاوعوا وساوس الإغراب، فإذا استكشف أصحاب الدواوين عن عساكرهم واستنبطت أحوال أهل الثروة في بضائعهم وفوائدهم، واستجليت عوائد المترفين في نفقاتهم، لم تجد معشار ما يعدونه، وما ذلك إلا لولوع النفس بالغرائب وسهولة التجاوز على اللسان والغفلة على المتعقب والمنتقد ».

ثم يتكلم ابن خلدون[2] **عن الأخبار الواهية التي يأتي بها بعض المؤرخين** فيقول: « ومن الأخبار الواهية للمؤرخين ما ينقلونه كافة في أخبار التبابعة ملوك اليمن وجزيرة العرب أنهم كانوا يغزون من قراهم باليمن إلى إفريقية والبربر من بلاد المغرب... وكذلك يقولون في تبع الآخر وهو أسعد أبو كرب... أنه ملك الموصل وأذربيجان ولقى الترك فهزمهم... وأنه بعد

= فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والالماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط وذكر شيء من أسبابها ».

(١) المقدمة ص ١١.

(٢) المقدمة ص ١٢ - ١٤.

ذلك أغزى ثلاثة من بنيه بلاد فارس وإلى بلاد الصغد من بلاد أمم الترك وراء النهر وإلى بلاد الروم، فملك الأول البلاد إلى سمرقند وقطع المفازة إلى الصين فوجد أخاه الثاني الذي غزا إلى سمرقند قد سبقه إليها فأثخنا في بلاد الصين ورجعا جميعاً بالغنائم وتركوا ببلاد الصين قبائل من حمير فهي بها إلى هذا العهد وبلغ الثالث إلى قسطنطينية فدرسها ودوخ بلاد الروم ورجع.

وهذه الأخبار كلها بعيدة عن الصحة عريقة في الوهم والغلط وأشبه بحديث القصص الموضوعة... الخ».

ويعرض أيضاً ابن خلدون[1] **لعدم تدقيق المؤرخين ونقدهم فيقول عن نكبة البرامكة:** «ومن الحكايات المدخولة للمؤرخين ما ينقلونه كافة في سبب نكبة الرشيد للبرامكة من قصة العباسة أخته مع جعفر بن يحيي بن خالد... وهيهات ذلك من منصب العباسة في دينها وأبويها وجلالها... فأين يطلب الصون والعفاف إذا ذهب عنها، أو أين توجد الطهارة والذكاء إذا فقدا من بيتها، أو كيف تلحم نسبها بجعفر بن يحيي وتدنس شرفها العربي بمولى من موالي العجم، وإنما نكب البرامكة ما كان من استبدادهم على الدولة واحتجافهم أموال الجباية حتى كان الرشيد يطلب اليسير من المال فلا يصل إليه فغلبوه على أمره وشاركوه في سلطانه ولم يكن له معهم تصرف في أمور ملكه فعظمت آثارهم وبعد صيتهم

(١) المقدمة ص ١٤ - ١٦.

وعمروا مراتب الدولة وخططها بالرؤساء من ولدهم وصنائعهم واحتازوها عمن سواهم من وزارة وكتابة وقيادة وحجابة وسيف وقلم... فكشفت لهم وجوه المنافسة والحسد...الخ».

وكذلك يحدثنا ابن خلدون **عن أخطاء المؤرخين فيما يتعلق بنسب الفاطميين،** أو العبيديين - كما تسميهم بعض المراجع نسبة إلى رأس دولتهم عبيدالله المهدي - فيقول: «ومن الأخطاء الواهية ما يذهب إليه الكثير من المؤرخين والإثبات في العبيديين خلفاء الشيعة بالقيروان من نفيهم عن اهل البيت صلوات الله عليهم والطعن في نسبهم إلى إسماعيل الإمام بن جعفر الصادق يعتمدون في ذلك على أحاديث لفقت للمستضعفين من خلفاء بني العباس تزلفا إليهم بالقدح فيمن ناصبهم...»[1].

وكذلك يذكر ابن خلدون[2] فيما يتعلق بنسب إدريس العلوي: «ومثل هذا وأبعد منه كثيراً ما يتناجى به الطاعنون في نسب إدريس بن إدريس بن عبدالله بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (رضوان الله عليهم) الإمام بعد أبيه بالمغرب الأقصى ويعرضون تعريض الحد بالتظنن في الحمل المخلف عن إدريس الأكبر إنه لراشد مولاهم قبحهم الله وأبعدهم ما أجهلهم...»

---

(١) المقدمة ص ٢١.

(٢) المقدمة ص ٢٣ - ٢٤.

الفصل السابع

المصادر والأصول للمؤرخين المحدثين في التاريخ الاسلامي

(أ)

ذكرنا من قبل أن على الدارسين في التاريخ الإسلامي أن يفطنوا إلى أهمية تاريخ الحضارة في بحوثهم فالواقع أن التاريخ السياسي وتاريخ الحضارة لازمان معا لفهم ماضي العرب وتراثهم في ركب المدينة كما هو لازم لفهم ماضي أي أمة فهما صحيحاً يبرر دراسة الماضي للاستعانة به في فهم الحاضر وإعداد العدة للمستقبل.

ومما يجدر ذكره أن دراسة المجتمع ونظمه الاقتصادية والاجتماعية لم تكن مجهولة تماماً عند المؤلفين المسلمين في العصور الوسطى. فإننا نجد قسطاً كبيراً منها ولكننا لا نظفر بها مجموعة أو مركزة عند طائفة معينة منه، فإننا نعثر عليها في كتب التاريخ والأدب والطبقات والفقه وكتب الخطط والرحلات وتقويم البلدان.

* * *

كتب الخطط

المعروف أن الخطة (بكسر الخاء) وجمعها خطط هي الأرض التي ينزلها الإنسان ولم ينزلها من قبله نازل، أو ما يختطه الإنسان لنفسه من الأرض أي يجعل لها حدوداً ليعلم أنها له. وقد اتسع معناها فامتد إلى الحي الذي تختص به القبيلة أو أصحاب مهنة واحدة أو طائفة من الناس عند تعمير مدينة من المدن.

وقد كتب بعض المؤرخين المسلمين القدماء في الخطط ولكن أشهر كتب الخطط «كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار» للمقريزي. والمقريزي في هذا الكتاب يصف المدن والأحياء المختلفة والأسوار والعمائر ويتكلم أيضاً على السكان وعلى مشيدي العمائر المختلفة كما يتطرق إلى تاريخ مصر في العصور الإسلامية ويعني عناية خاصة كما ذكرنا بآثارها وبحضارة الشعب المصري آنذاك.

* * *

كتب الطبقات

ومن المؤلفات العربية التي تضم كثيراً من البيانات عن الأحوال السياسية والاجتماعية والأدبية في المجتمع الإسلامي في العصور الوسطى كتب التراجم، وكتب الطبقات التي تتألف من سير طائفة معينة من الفقهاء أو العلماء أو الأدباء أو أصحاب المهن جيلا بعد جيل، ومن بين تلك المؤلفات:

ابن خلكان: وفيات الأعيان
ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات
ابن الأثير: اسد الغابة في معرفة الصحابة.
الصفدي: الوافي بالوفيات
ابن القفطي: إخبار العلماء بأخبار الحكماء
ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء
السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
الشوكاني: البدر الطالع في أعيان القرن السابع
ابن الفوطي: الحوادث الجامعة عن أخبار المئة السابعة
ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة
السخاوي: الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع
الزبيدي: طبقات النحويين

ابن بشكوال: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم
السبكي: طبقات الشافعية
السلمى: طبقات الصوفية
ابن يعلى: طبقات الحنابلة
ابن المعتز: طبقات فحول الشعراء
ابن جلجل: طبقات الأطباء والحكماء
ابن رجب: ذيل طبقات الحنابلة
الخشنى: قضاة قرطبة
النباهي: قضاة الأندلس
الرازي: كتاب الجرح والتعديل (من تراجم رجال الحديث النبوي)
ابن الأثير: اللباب في الأنساب
العيدروسي: النور السافر في أخبار القرن العاشر
الغزى: الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة

كتب الجغرافية

ذكرنا من قبل أن الجغرافية عند المسلمين كانت وثيقة الصلة بالتاريخ. وذكرنا أن المؤلفات الجغرافية العربية تضم حقائق كثيرة يجب الإفادة منها في البحوث التاريخية ولا سيما أن كثيراً منها كان يعنى بوصف البلاد وبيان المسافات بينها وحاصلات كل منها وما يؤلف شهرتها وعادات أهلها.

ونضيف إلى ما ذكرنا أن من بين تلك الكتب ما يهدف عدا ذلك إلى تثقيف القارىء وتسليته فيعرض لكثير من النواحي التاريخية والأدبية والاجتماعية والاقتصادية مما تصبح معه مصدراً عظيماً لأحوال العالم الإسلامي في العصور الوسطى.

وقد عني المستشرقون بطبع طائفة من الكتب التي ألفها المسلمون في تقويم البلدان وعلى رأسها المجلدات التي أخرجها دي جويه De Goeje باسم المكتبة الجغرافية العربية Bibliotheca Geographorum Arabicarum وتشمل.

المجلد الأول: ـ الاصطخري: مسالك الممالك (الطبعة الثانية. ليدن ١٩٢٧)

المجلد الثاني: ـ ابن حوقل: المسالك والممالك (ليدن ١٨٧٣) ثم نشرت له طبعة أكمل ومصحوبة بالخرائط على يد كرامرز .J

H. Kramers في ليدن ١٩٣٨.

المجلد الثالث: ـ المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (الطبعة الثانية. ليدن ١٩٠٦)

المجلد الرابع: ـ شروح وفهارس للمجلدات الثلاثة الأولى

المجلد الخامس: ـ ابن الفقيه الهمذاني: مختصر كتاب البلدان (ليدن ١٨٨٥)

المجلد السادس: ـ ابن خرداذبة: المسالك والممالك (ليدن ١٨٨٩).

المجلد السابع: ـ ابن رسته: الأعلاق النفيسة، واليعقوبي، كتاب البلدان (ليدن ١٨٩٢)

المجلد الثامن: ـ المسعودي: كتاب التنبيه والأشراف، ومعه شروح وفهارس للمجلدين السابع والثامن (ليدن ١٨٩٤)

* * *

ومن أهم المراجع الجغرافية الغنية بالبيانات التاريخية:

١ ـ ياقوت الحموي: معجم البلدان (ط. وستنفلد. ليدن ١٨٦٦ ـ ١٨٧٣ وطبعة القاهرة ١٣٢٣ هـ)

٢ ـ ابن الجيعان: التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية (القاهرة ١٣١٦ هـ/١٨٩٨ م)

٣ - الادريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (مختصر طبع روما ١٥٩٢ م)

٤ - الادريسي: صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس، عن نزهة المشتاق (ليدن ١٨٦٦ م)

* * *

ولعل المرجع الأساسي للبيانات المختلفة عن الأقوام الرحل في مناطق الاستبس وبلاد ما وراء النهر وجنوبي الروسيا هو الكتاب الفارسي المؤلف سنة (٣٧٢ هـ/ ٩٨٢ م) الذي يعرف باسم «حدود العال» وقد نشر النص الفارسي على يد المستشرق الروسي W. Barthold في لينينجراد سنة ١٩٣٠ م وقد نشر له الاستاذ فلاديمير مينورسكي ترجمة انجليزية في اكسفورد ١٩٣٧.

Houdoud al-alam. The Regions of the world. Translated by V. Minorsky (Oxford, 1937, Gibb Memorial Series)

* * *

ومن المراجع الجغرافية الحديثة والمستمدة من الكتب الجغرافية التي ألفها المسلمون في العصور الوسطى كتاب

G. Le Strange: The lands of the Eastern Caliphate (2nd ed. Cambridge 1930)

وهو يتناول وصف العـراق والجزيـرة وإيـران وأقـاليم آسيـا الوسطى منذ الفتح الاسلامي حتى أيام تيمور. وقد نقله إلى العربية وأضاف إليه تعليقات جغرافية وتاريخية وأثرية ووضع فهارسه الأستاذان بشير فرنسيس وكوركيس عواد، ونشر في مطبوعات المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٥٤ م[١].

* * *

(١) قارن الدكتور محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي (مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة. المجلد الثاني عشر، الجزء الأول ـ مايو ١٩٥٠) ص ١٧٠ ـ ١٧٢.

كتب الرحلات

حاز المسلمون في العصور الوسطى قصب السبق في ميدان الرحلات والاستكشافات والدراسات الجغرافية. وكان ازدهار الحضارة الإسلامية واتساع الفتوحات وسيادة المسلمين في البر والبحر، وروابط الدين واللغة والثقافة التي كانت تجمع المسلمين في أطراف امبراطوريتهم. والرحلة في طلب العلم أو لتأدية فريضة الحج، واتساع نطاق التجارة، وانتشار قوافل التجار المسلمين في القسم الأعظم من العالم المعروف في ذلك العهد، نقول كان هذا كله باعثاً عظيماً على القيام بالرحلات الطويلة.

وكتب المؤلفون المسلمون كثيراً عن رحلاتهم فيما بين القرنين الثالث الهجري (التاسع الميلادي) والتاسع الهجري (الخامس عشر بعد الميلاد)، ولكنهم لم يفعلوا ذلك في مؤلفات قائمة بذاتها إلا نادراً. أما معظمهم فقد أدمجوا حديث تلك الرحلات فيما ألفوه من كتب التاريخ أو تقويم البلدان.

وقد ذكرنا في كلامنا عن الجغرافية عند المسلمين أن أقدم ما وصل إلينا من قصص رحلات المسلمين إنما يصف الصين والهند وبلاد البلغار وجنوبي الروسيا. ثم بدأ الجغرافيون في القرنين الثالث والرابع الهجري يؤلفون في تقويم البلدان ويصفون أجزاء أمبراطوريتهم وما يجاورها من الأقاليم. وامتاز الجغرافيون في القرن

الرابع الهجري بأن معظمهم كانوا رحالة جمعوا كثيراً مما كتبوه بواسطة المشاهدة والأسفار.

وفي القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) قام ناصر خسرو الفارسي برحلات طويلة في الشرق الأدنى وخلف هذا الرحالة وصفاً دقيقاً لرحلته يحمل على القول بأنه كان يدون مشاهداته أولا فأول وأنه كان شديد العناية بالاتصال بالشعوب الإسلامية التي يزورها ويتفهم مظاهر الحضارة التي يشاهدها. وحسبنا أن نشير إلى وصفه لمدينة القاهرة وكلامه عن مصر في عصر الخليفة الفاطمي المستنصر بالله، وعنايته بدراسة الأعياد والحفلات والصناعات والفنون والأسواق وإلى وصفه الحرم الشريف بالقدس.

ثم زادت الرحلات في ديار الإسلام منذ القرن السادس الهجري وكان أهمها ما قام به من أهل المغرب إلى الشرق الإسلامي وعلى رأسهم بن جبير الأندلسي الذي سافر من ميناء سبتة Ceuta سنة ٥٧٨ هـ/١١٨٣ م على سفينة من سفن مدينة جنوه إلى الإسكندرية مارة بجزائر البليار وسردانية وصقلية. وفي مصر اتجه إلى قوص في الصعيد وسافر منها إلى عيذاب بطريق الصحراء. ثم عبر البحر الأحمر على ظهر مركب من المراكب التي تنقل الحجاج بين عيذاب وجدة. ويمم بن جبير شطر العراق بعد أداء فريضة الحج، واتجه بعد ذلك إلى الشام حيث استقل سفينة

جنوية إلى صقلية، ومنها في سفينة جنوية أخرى إلى ثغر قرطاجنة بالأندلس. وهكذا عاد إلى بلاده بعد أن غاب عنها نحو سنتين وثلاثة أشهر. وقام بن جبير برحلة ثانية إلى الشرق الإسلامي سنة ٥٨٥ هـ/١١٨٩ م، وبرحلة ثالثة سنة ٦١٤ هـ/١٢١٧ م. وقد دون ابن جبير أخبار رحلته الأولى في شبه مذكرات يومية غنية بالبيانات الممتعة عن البلاد التي مر بها وأحوالها وسماها «تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار» وقد ظهرت عدة طبعات لها أحسنها الطبعة الأوربية الجديدة التي راجعها المستشرق الهولندي دي جويه والتي ظهرت في لندن ١٩٠٧ م (Gibb Memorial Series) والطبعة التي حققها الدكتور حسين نصار وظهرت في القاهرة ١٩٥٥ م بعنوان «رحلة بن جبير».

ومن كتب الرحلات الغنية بالدراسات الاجتماعية كتاب «الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر» وهو وصف رحلة قام بها إلى مصر طبيب عراقي اسمه عبداللطيف البغدادي وكتب فيها عن وادي النيل في نهاية القرن السادس الهجري (أواخر القرن الثاني عشر الميلادي)، ويمتاز وصف رحلته بالدقة والتعرض لمختلف الشئون العمرانية والاجتماعية، فضلا عن الاتجاه العلمي المنتظر من طبيب مثل البغدادي والذي يتجلى في وصف نبات مصر وحيوانها وآثارها القديمة مثل الأهرام وأبي الهول والمسلات والمعابد في مصر العليا وفنار الإسكندرية وعمود السواري. وقد سجل البغدادي رأيا في

الآثار يدل على أن قيمة الآثار لم تكن غريبة على المسلمين في العصور الوسطى، فقد كتب:

«وما زالت الملوك تراعي بقاء هذه الآثار وتمنع من العبث فيها والعبث بها، وإن كانوا أعداء لأربابها. وكانوا يفعلون ذلك لمصالح: منها لتبقى تاريخاً يتنبه به على الأحقاب.، ومنها أنها تدل على شيء من أحوال من سلف وسيرتهم وتوافر علومهم وصفاء فكرهم وغير ذلك. وهذا كله مما تشتاق النفس إلى معرفته وتؤثر الاطلاع عليه».

وطبيعي أن يفيد الباحثون في التاريخ الإسلامي من رحلة ابن بطوطة في القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي). ولا عجب فهو من أعظم الرحالة المسلمين، ومن أكثرهم طوافاً في الآفاق وأوفرهم نشاطاً واستيعاباً للأخبار، وأشدهم عناية بالتحدث عن الحالة الاجتماعية في البلاد التي تجول فيها. والمعروف أن ابن بطوطة غادر وطنه طنجة في مراكش سنة ٧٢٥ هـ/ ١٣٢٥ م لأداء فريضة الحج، ومر ببلاد الجزائر وتونس وطرابلس ومصر والشام، ثم غادر الحجاز إلى العراق بعد موسم الحج، وطاف ببعض بلاد إيران والجزيرة وعاد إلى الحجاز ومنه إلى اليمن، ثم سافر إلى الشام وآسيا الصغرى وشبه جزيرة القرم والقوقاز وإقليم الفولجا والقسطنطينية. ثم خوارزم وبخارى وسمرقند وهراة ونيسابور وغزنة وكابل. ودخل بعد ذلك بلاد الهند واتصل

بسلطانها محمد بن تغلق. ثم تولى رياسة وفد أرسله هذا السلطان إلى ملك الصين وعاد ابن بطوطة من الصين معرجاً على سومطرة، ولكنه لم يعد إلى الهند بل اتجه إلى العراق ثم الشام ومصر وتونس، ووصل أخيراً إلى وطنه. ثم قام برحلة ثانية زار فيها الأندلس، وبرحلة ثالثة إلى مملكة المسلمين في السودان الغربي. وعاد بعد ذلك إلى بلاط السلطان أبي عنان المريني في فاس سنة ٧٥٤ هـ/ ١٢٥٣ م. وأعجب هذا السلطان بما كان بن بطوطة يقصه من أحاديث أسفاره، فأمر كاتبه محمد بن جزي الكلبي أن يدون ما يمليه عليه بن بطوطة. وقد تولى بن جزي كاتب السلطان كتابة الرحلة. وتلخيصها، وترتيبها، وإضافة بعض الأشعار اليها وتحقيق بعض أجزائها مستعيناً بكتب الرحلات آنذاك ولا سيما رحلة بن جبير. وقد سمى بن جزي رحلة بن بطوطة «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» وفرغ منها سنة ٧٥٧ هـ/ ١٣٥٦ م؛ ولم ينس بن جزي في خاتمة هذه الرحلة أن يثني على ابن بطوطة، كما افتخر بأن هذا الرحالة اختار الاستقرار في ديار مولاه السلطان دون غيرها بعد رحلة خمسة وعشرين عاماً.

والواقع أن ابن بطوطة خلف لنا صورة صادقة للعصر الذي كان يعيش فيه. أما بعض الاضطراب في رحلة ابن بطوطة فلعله يرجع إلى أنه لم يدون رحلته بنفسه وأن ابن جزي عدل في بعض أخبارها بالحذف أو الإضافة بعد أن راجع طائفة من كتب الأسفار الأخرى.

وقد طبعت رحلة ابن بطوطة في باريس مع ترجمة فرنسية في منتصف القرن الماضي على يد المستشرقين ديفريمري Defrémery وسانجنتي Sanguinetti كما طبعت في القاهرة طبعتين عربيتين.

ونشر الأستاذ جب Gibb ملخصاً لها بالانجليزية في سلسلة Broadway Travellers سنة ١٩٢٩ وقد صدره الاستاذ جب بحديث عن الرحالة وعصره[1].

* * *

(١) بخصوص الرحلات والرحالة المسلمون في العصور أنظر: الدكتور زكي محمد حسن: الرحالة المسلمون في العصور الوسطى، وما ذكره من مراجع.

القصص الشعبية

من المصادر التي يجب أن يأخذها المؤرخ الإسلامي بنظر الاعتبار القصص الشعبية. ولكن استنباط الحقائق التاريخية منها يجب أن يكون بحذر كبير وذلك لأنها اعتمدت في البداية على الرواية الشفهية فحسب ولم تسجل إلا في عصور متأخرة، فضلا عن أن هدف هذه القصص كان المفاخرة وتسلية السامعين وكسب إعجابهم بمواقف الابطال وسائر المواقف المثيرة في القصص؛ فلا عجب أن عمد الرواة إلى خيالهم في خلق مثل هذه المواقف وإلى نسج كثير من الأحداث غير التاريخية حول نفر من مشاهير العرب على النحو الذي نعرفه في الروايات والأفلام التاريخية في العصر الحاضر.

وقد قامت هذه القصص في البداية على أسس من الغزوات والفتوح الإسلامية فكانت سليمة في جوهرها إلى حد كبير، ثم قامت إلى جنب قصص المغازي قصص شعبية أخرى، بعضها عن أبطال العرب في الجاهلية مثل قصة عنترة، وبعضها الآخر عن الجهاد ضد بيزنطة، أو عن بني هلال ونزوحهم إلى شمال إفريقية، وبعضها عن أبطال التاريخ الإسلامي مثل قصة الظاهر بيبرس السلطان المملوكي [١].

* * *

(١) أنظر Sauvaget-Introduction a l'histoire de l'Orient Musulman pp. 26 - 28.

كتب الأدب

لا ريب في أن الكتب الأدبية القديمة معين لا ينضب للحقائق التاريخية المختلفة عن أحوال المجتمع الإسلامي في العصور الوسطى، ولا سيما من نواحي الذوق والعادات، والمقاييس الخلقية والمثل العليا، ومستوى المعيشة، والأعياد وأساليب التسلية، وأحوال المدن وغير ذلك من النواحي الاجتماعية. فضلا عن أننا نظفر فيها ببعض الحقائق عن التاريخ السياسي. والواقع أن كثيراً جداً مما نعرفه عن الدولة الأموية مستمد من كتب الأدب.

والملاحظ في كثير من كتب الأدب الإقبال على سرد النوادر المنسوبة إلى شخصيات معروفة في التاريخ الإسلامي. ولكن مثل هذه النسبة أمر لا يمكن الاطمئنان إليه. وحسبنا أن بعض تلك النوادر كانت من الأقاصيص التي تتكرر في كتب الأدب والتي تنسب إلى أشخاص مختلفين وفي مناسبات مختلفة.

وفيما يلي بيان بعض الكتب الأدبية التي يفيد منها الباحث في التاريخ الإسلامي:

الابشيهي: المستطرف في كل فن مستظرف (ط. القاهرة ١٣٥٢ م) الاصفهاني (أبو الفرج): كتاب الأغاني (بولاق ١٢٨٥ هـ/ ١٨٦٨ م في ٢٠ مجلداً والمجد ٢١ طبع ليدن ١٨٨٨ م على يد برنوف R. E. Brunnow كما طبعت الفهارس في ليدن ١٨٩٥ - ١٩٠٠ على يد جويدي Guidi)

ابن الأنباري: نزهة الألبا في طبقات الأدبا (مصر ١٢٩٤ هـ)
ابن حجة الحموي: ثمرات الأوراق
ابن عبدربه: العقد الفريد
ابن قتيبة: عيون الأخبار (القاهرة ١٩٢٥ - ١٩٣٠ م)
ابن قتيبة: كتاب المعارف (ط. مصر ١٣٥٣ هـ)
ابن الكلبي: كتاب الأصنام (ط. دار الكتب المصرية ١٩٣٤ م)
البغدادي (عبدالقادر بن عمر): خزانة الأدب
البيروني (أبو الريحان). الجماهر في معرفة الجواهر (حيد أباد الدكن ١٣٥٥ هـ)
التنوخي: الفرج بعد الشدة (مصر ١٣٥٧ هـ)
التنوخي: المستجاد من فعلات الأجواد (دمشق ١٩٤٦ م)
الثعالبي (عبدالملك): لطائف المعارف (ليدن ١٨٦٧ م)
الجاحظ: البيان والتبيين (٤ أجزاء القاهرة ١٩٢٨)
الجاحظ: البخلاء
الجاحظ: الحيوان
الجاحظ: التبصر بالتجارة (الطبعة الثانية القاهرة ١٩٣٥ م نصره وصححه وعلق عليه السيد حسن حسني عبدالوهاب التونسي)
الجاحظ: التاج في أخلاق الملوك. حققه أحمد زكي باشا (القاهرة ١٩١٤ م)

الخوارزمي: مفاتيح العلوم (ليدن ١٨٩٥ م)
الدميري: حياة الحيوان الكبرى
الراغب الأصفهاني: محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (مصر ١٣٢٦ هـ)
شيخ الربوة (محمد بن أبي طالب الدمشقي): نخبة الدهر في عجائب البر والبحر (سنت بطرسبورج ١٨٦٦ م)
الصابي (أبو اسحق): رسائل (بعبدا، لبنان ١٨٩٨ م)
الصولي: أدب الكتاب (القاهرة ١٣٤١ هـ)
الغزولي: مطالع البدور في منازل السرور (القاهرة ١٢٩٩ هـ)
القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الانشا (١٤ جزءاً) (القاهرة ط. دار الكتب المصرية ١٩١٣ - ١٩١٩ م)
المقرّي: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (بولاق ١٢٧٩ هـ)
الميداني: مجمع الأمثال (القاهرة ١٣٥٢ هـ)
النواجي: حلبة الكميت (مصر ١٢٧٦ هـ)
النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب (١٣ جزءاً ط. دار الكتب المصرية والباقي مخطوط بالدار)
الوطواط (جمال الدين): غرر الخصائص الواضحة (القاهرة ١٢٨٤ هـ)
وكيع (محمد بن خلف): أخبار القضاة (القاهرة ١٩٥٠).

كتب الفقه

الفقه كما نعلم هو استنباط الأحكام الشرعية من القرآن والحديث، والقياس والإجماع، وتعنى كلمه « الفقه » لغة الفهم أو المعرفة.

وترجع أقدم الكتب التي وصلت الينا في هذا العلم إلى القرن الثاني الهجري مثل كتاب « الخراج » لابي يوسف، و « الجامع الكبير » و « الجامع الصغير » و « كتاب السير الكبير » للشيباني و « الموطأ » لمالك و « الأم » للشافعي.

وطبيعي أن يجد المؤرخ في كتب الفقه بيانات كثيرة عن أحوال الشعوب الإسلامية ونظمها في العصور الوسطى، ولا سيما أن الفقهاء يتجهون في بحوثهم إلى كافة طبقات الشعب وإلى الجوانب المختلفة من حياة المسلمين، فلا عجب إذا كانت مؤلفاتهم غنية بالإشارات إلى مستوى المعيشة والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والمالية وإلى الأخلاق والعادات وإلى البدع المنتشرة بين طبقات الشعب. والواقع أن ما يكتبه الفقهاء عن هذه البدع وما نقرأه في مؤلفاتهم من الفتاوى في القضايا والحالات المعينة التي يطلب إليهم الفتيا فيها من قبل أولى الأمر والأمراء يعتبر مصدراً ثميناً للمعلومات عن الأحوال التي كان المسلمون يعيشون فيها والمشكلات التي كانت تطرأ في حياتهم والعادات التي كانت تنتشر بينهم.

ولكن على المؤرخ أن يكون حذراً في ما يستنبطه من كتب الفقه، فان ما يكتبه الفقهاء قد يكون نظرياً وبعيداً عن الواقع. ومن الأمثلة المشهورة لهذا الخلط ما ذهب إليه بعض الفقهاء عن المساواة بين الذميين بمصر في دفع الجزية، وما ذهب إليه فقهاء آخرون من أن ولاة الأمور كانوا يعتبرون في فرض الجزية أن الناس ثلاثة مستويات فقط، فيؤخذ من الموسر ثمانية وأربعون درهماً، ومن الوسط أربعة وعشرون، ومن دون الوسط اثنا عشر درهماً. ولكن الوثائق البردية التي ترجع إلى عصر الولاة، الذي يمتد من فتح العرب لمصر إلى مجيء أحمد بن طولون إليها، تبين أن الجزية كانت تختلف باختلاف كل شخص وقلما نجد شخصين يدفعان متساوية، فشخص يدفع ديناراً وآخر ديناراً ونصف وثالث ثلثي دينار ورابع ديناراً وثلث وهكذا. ويشهد هذا بأن الجزية كانت تقدر على أساس ثروة كل شخص.[1].

ومما يجب أن لا يغيب عن بال الباحث فيما يتعلق بالبيانات التاريخية في كتب الفقه أن دراساتها لبعض النظم ليست شاملة جامعة، فبعض الضرائب التي وضعتها الحكومات الإسلامية لا ذكر لها في كتب الفقه، كما أن من بينها دراسات قد تضلل الباحث لأنها تقوم على فرض حالات غير سائدة في المجتمع بغية

(١) أنظر: الدكتورة سيدة كاشف: مصر في فجر الإسلام (القاهرة ١٩٤٧) ص ٣٧ - ٤١.

مناقشتها والنظر في أحكامها. ولنذكر في هذا الميدان أن معظم الأمور والعادات والبدع التي تؤكد كتب الفقه على تحريمها أو كراهيتها لا بد أن كانت سائدة في المجتمع إلى حد شعر معه الفقهاء بضرورة التأكيد على محاربتها وتخليص المجتمع منها.

كتب الحسبة

من المؤلفات الغنية بالبيانات المختلفة عن الحياة الاجتماعية في ديار الإسلام كتب الحسبة[١] والمعروف أن المحتسب كان يسهر على مراقبة المجتمع وحماية الناس من غش التجار والصناع، كما كان يشرف على نظام الأسواق والطرقات والعمال والباعة ويعمل بوجه عام على حسن السلوك ومراعاة أحكام الشرع[٢].

وكتب الحسبة تفصل القول في واجبات المحتسب. ومن أهم هذه الكتب.

١ - محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ابن الأخوة): كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة (نشره Reuben Levy)، كمبردج

---

(١) أنظر الماوردي. الأحكام السلطانية (القاهرة ١٣٢٨ هـ) الباب العشرون ص ٢٠٨ وما بعدها، والمقريزي (الخطط ج ١ ص ٤٦٣ - ٤٦٤،
Grunebaum, G. E. Von: Medieval Islam (Chicago, Illinois, 1947) pp. 165 - 167.

(٢) أنظر: الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (ترجمة الدكتور محمد عبدالهادي أبو ريدة - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٤٠ م) ج ٢ ص ٢٣٣ - ٢٣٤، الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي ص ١٧٣ - ١٧٤ وما ذكر فيها من مراجع، الدكتورة سيدة كاشف: مصر في عصر الاخشيديين (القاهرة ١٩٥٠) ص ٢٢٩.

. Gibb (Memorial Series) ١٩٣٨

٢ ـ عبدالرحمن بن نصر الشيزري: نهاية الرتبة في طلب الحسبة (نشره السيد الباز العريني، القاهرة ١٩٤٦ م).

٣ ـ أحمد بن تيمية: الحسبة في الإسلام (القاهرة ١٣١٨ هـ).

٤ ـ أبو عبدالله السقطي: آداب الحسبة (باريس ١٩٣١ م).

(ب)

كذلك ينبغي للباحث الحديث في التاريخ الإسلامي أن يفطن إلى الصلة بين كتابة التاريخ الإسلامي وبين علم الآثار. والمعروف أن الآثار هو العلم الذي يدرس الماضي على ضوء جميع المخلفات التي تصل الينا منه. ويستخدم عالم الآثار في الوصول إلى أهدافه العلمية كل ما يتصل بعلم الآثار من أنواع الدراسات المختلفة مثل علم ما قبل التاريخ وعلم النميات أو المسكوكات، فضلا عن دراسة الكتابات التاريخية الأثرية، وعلم الأجناس، وتاريخ الفنون من عمارة ونحت وتصوير وفنون تطبيقية وزخرفية، ثم علم الأوراق البردية.

وعلم الآثار يساعد إلى حد كبير في سد الفراغ الذي نلمسه في المصادر الأدبية التاريخية، فضلاً عن أنه يصحح في بعض الأحيان

أخطاء تاريخية مشهورة. فقد كان من المعروف أن التربية والحياة في اسبرطة ببلاد اليونان كانت تتسم دائما بالقسوة والشدة وأن هذه الشدة ترجع إلى تقاليد قديمة في تاريخ اسبرطة. ولكن الحفائر التي تمت في هذا الإقليم بين سنتي ١٩٠٥ و ١٩١٢ م كشفت عن كثير من مظاهر البذخ والترف والغنى في حياة اسبرطة في القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد. وهكذا توصلنا إلى أن الشدة في الحياة الاسبرطية التي بدأت في القرن السادس قبل الميلاد لم تكن إلا رد فعل للقرنين السابقين اللذين ساد فيهما الترف ولذا لجأت اسبرطة إلى الشدة لدرء الخطر الذي تعرض له شعب اسبرطة بسبب ذلك الترف وبسبب قلة عدده بالنسبة للشعوب التي كانت تخضع له [١].

كذلك تكثر النصوص والروايات المختلفة من التحدث عن ظلم والي مصر قرة بن شريك (٩٠ - ٩٦ هـ) في خلافة الوليد بن عبدالملك ولكن أوراق بردى كوم اشقاو التي عثر عليها في سنة ١٩٠١ تشهد بأن هذه الروايات غير صحيحة في مجملها [٢].

والواقع أن الباحثين في تاريخ العصور القديمة يدركون تماما الصلة الوثيقة بين علم الآثار والتاريخ، فمؤرخ أي عصر من العصور القديمة لا بد أن يكون عالما من علماء الآثار فيه، أو على

---

(١) أنظر: الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي ص ١٥٤ - ١٥٦.

(٢) أنظر: سيدة كاشف: مصر في فجر الإسلام ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

أقل تقدير يعتمد كل الاعتماد على النتائج العلمية التي يصل إليها رجال الآثار في حضارة المناطق التي يشتغل بتاريخها لأن مخلفات تلك العصور هي المرجع الأساسي في تاريخها.

أما مؤرخو التاريخ الإسلامي فإن البعض منهم لا يزال يعتقد أن في الاستطاعة كتابة تاريخ الشعوب الإسلامية بغير استعانة بالآثار؛ ولكن هذا الزعم يؤدي إلى نتائج غير مرضية في دراسة التاريخ الإسلامي. فالمؤرخ الإسلامي لا بد أن يكون له المام بالآثار الإسلامية، أو يحسن - على الأقل - استخدام النتائج العلمية التي وصل إليها علماء الآثار الإسلامية. وحسبنا أن نذكر أن أعلام المؤرخين للتاريخ الإسلامي من بين المستشرقين منذ بداية القرن الحاضر من علماء الآثار الإسلامية مثل مرجليوث، وتوماس أرنولد، ولين بول، ولوسترنج من الإنجليز، وبيكر، وكالة من الألمان، وبلوشيه، وسوفاچيه، وڤييت، وجورج ماسيه، وليڤي پروڤنسال من الفرنسيين[1].

أما الدراسات المختلفة التي تؤلف علم الآثار الإسلامية والتي يجب أن يستخدمها المؤرخ إذا أراد أن تكون بحوثه في تاريخ العرب والمسلمين أقرب إلى الكمال فهي.

١ - دراسة الوثائق والأوراق البردية.

---

(١) راجع الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي ص ١٥٥ - ١٥٧.

٢ ـ دراسة الكتابات التاريخية الأثرية (على العمائر والتحف وشواهد القبور).

٣ ـ دراسة السكة أو النميات.

٤ ـ دراسة تاريخ العمارة وتاريخ الفنون الزخرفية والفنون التطبيقية الإسلامية.

* * *

الوثائق والأوراق البردية

قد تصلنا بيانات في مؤلفات تاريخية أو أدبية أو اجتماعية لها قيمة كبيرة في دراسة الشعوب الإسلامية ولكنها لا ترقى من حيث الثقة بها إلى قيمة الوثائق نفسها. ومثل تلك الوثائق معروفة في التاريخ الإسلامي في العصور الوسطى ولكنها نادرة وتكاد تكون مقصورة على الوثائق البردية.

والواقع أن الأمم الإسلامية فقيرة في المحفوظات والوثائق التي يمكن الرجوع إليها في دراسة حياة الشعب وأموره الادارية والقضائية والاجتماعية والفنية في العصور الوسطى. وهذا أمر يبدو عجيبا لأول وهلة، ولا سيما إذا تذكرنا كثرة الوثائق والمحفوظات في العصور الوسطى الأوربية، إذ أنه كان من المنتظر أن يصل الينا من العصور الإسلامية أكثر لأن المسلمين كانوا يتفوقون في ميدان الحضارة والثقافة بوجه عام، ولأن الكتابة كانت أكثر انتشاراً بينهم منها بين الأوروبيين.

والظاهر أن فقر الأمم الإسلامية في الوثائق والمحفوظات من العصور الوسطى يرجع إلى أسباب من أهمها أن القرآن والسنة كانا أساس الحكم في ديار الإسلام وأن مشيئة الخليفة أو السلطان أو الأمير لم تكن تنفذ إلا في حكمه، ولم تكن تكسب حقاً يحرص مكتسبه على الاحتفاظ بالوثائق التي تثبت هذا الحق، لأن مثل هذه

الوثائق كانت عديمة القيمة إذا لم يؤيدها الشرع. وفضلاً عن هذا فإن المسلمين كانوا متساوين أمام الشرع. ولم يكن في المجتمع الاسلامي هيئات لها شخصية معنوية كالكنيسة ورجالها في المجتمع الأوروبي، كما لم يكن فيها أمراء اقطاعيون بالمعنى المعروف في العصور الوسطى الأوروبية، ولا نقابات قوية، ولا مدن حرة شبه مستقلة في نظامها الإداري والمالي على النحو المعروف في أوربا في العصور الوسطى. وقد كانت كل هذه الهيئات تحتفظ بالوثائق التي تثبت ما تكتسبه من حقوق كما كانت تحتفظ بكثير من الأوراق الخاصة بشئونها الاقتصادية والمالية والاجتماعية [1]. وحتى في الشئون القضائية كان اعتماد القضاة في الإسلام على سماع الشهود العدول ولم تكن هناك وثائق كثيرة مكتوبة في هذا الميدان اللهم إلا في أمور الوقف.

وهكذا نرى أن معظم الوثائق التي وصلت إلينا من العصور الوسطى الإسلامية لا بد أن يكون معظمها وثائق حكومية. ومع هذا فانها قليلة حتى في هذا الميدان وذلك بسبب كثرة الأسرات الحاكمة، وان معظمها لم يكن ينحدر بعضه من بعض، أو له تقاليد متصلة، بل كانت بينها خصومات أساسية ربما صرفتها عن العناية بمحفوظات الأسرة التي سبقتها إن لم تكن قد دفعتها إلى

(١) أنظر: الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الاسلامي ص ١٥٧ - ١٥٨.

تدمير مثل هذه المحفوظات. وفضلاً عن هذا فإن ضياع معظم الوثائق الحكومية راجع بطبيعة الحال إلى عدم العناية بحفظها وعدم إدراك أهميّتها وأنها تعرضت للحرائق وما إليها من أسباب التدمير.

ومع أن الوثائق التي عثر عليها تبدو في مجموعها كثيرة العدد فالواقع أننا لا نستطيع أن نظفر منها بمثل ما يظفر به المؤرخون في تاريخ العصور الوسطى الأوروبية من الوثائق التي خلفتها تلك العصور، وذلك لأن الوثائق الإسلامية قليلة التنوع، فمعظمها وثائق تتعلق بالادارة وليس من بينها وثائق كثيرة خاصة بالنظم الاجتماعية والأحوال الاقتصادية والنظم المالية، كما أن هناك بعض الفترات في التاريخ الإسلامي وبعض الأقاليم في ديار الإسلام لم تصل إلينا عنها إلا وثائق قليلة جداً.

وترجع معظم هذه الوثائق إلى مصر في فجر الإسلام. ولهذه الوثائق شأن كبير في دراسة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمالية، إذ أن من بينها أوراقا بردية[1] تتعلق نصوصها بالجزية

---

(١) المعروف قبل استعمال الورق الحالي صنع المصريون القدماء الورق من نبات البردى. فكان لباب البردى يشق إلى شرائح يوضع بعضها عموديا إلى جوار بعض وتلصق عليه شرائح أخرى في وضع أفقى وتضغط الشرائح كلها وتصقل ثم يكتب عليها وكانت اللغة البردية تسمى درج البردى، وكان درج يتألف من عشرين ورقة ملصق بعضها ببعض وكانت الورقة الأولى تزخرف بكتابات كبيرة ورسوم ونقوش وتشير الكتابة إلى تاريخ الصناعة ومكانها واسم الصانع =

والخراج واسناد المناصب وأنظمة الإدارة وطرق التجارة وبناء العمائر والمساجد وإنشاء الأساطيل واثمان البضائع والبيوت والأرض فضلا عن عقود الزواج والبيع والشراء وما إلى ذلك من المكاتبات التي تكشف عن بعض العادات والمنظم الإجتماعية.

وقد اتجهت العناية إلى دراسة الأوراق البردية الإسلامية منذ عثر بعض الفلاحين في مصر في أوائل القرن التاسع عشر سنة ١٨٢٤ م على جرة صغيرة فيها ورقتان من البردى مكتوبتان باللغة العربية وأرسلها دروفتي Drovetti قنصل فرنسا في القاهرة حينذاك إلى المستشرق سلفستر دي ساس Silvestre De Sacy فكتب مقالا عنهما في « مجلة العلماء » Journal Des Savants في باريس سنة ١٨٢٥ . وفي النصف الثاني من القرن الماضي إزداد العثور - ولا سيما في إقليم الفيوم - على الأوراق البردية المكتوبة باليونانية والقبطية والعربية.

وبيع معظم هذه الأوراق إلى الأوروبيين فتفرق في المكتبات والمتاحف والمجموعات الأثرية ولا سيما في ڤينا وبرلين ولندن وباريس؛ ولكن دار الكتب المصرية لا تزال تحتفظ بمجموعة ثمينة

= وغير ذلك من البيانات الرسمية وتسمى الورقة الأولى من الدرج باليونانية Protocol (من Protos بمعنى الأول و Kolla بمعنى صمغ وتطلق هذه الكلمة في الاصلاح الدبلوماسي الحديث على النسخة الأصلية من أي وثيقة أو رسالة أو اتفاق أو معاهدة) أما في العربية فقد اطلق لفظ طراز على الكتابة الرسمية التي كانت تكتب على الورقة الألى في درج البردى.

من أوراق البردى العربية التي كشفت في الفيوم أو في غيرها من البلاد المصرية كاخميم وسقارة والأشمونين وميت رهينة واهناسيا وادفو.

ومن الوثائق البردية النفيسة ما عثر عليه في قرية كوم اشقاو[1] التي كانت تعرف باليونانية باسم Aphrodito ، ومعظمه محفوظ الآن في المتحف البريطاني وفي متحف المعهد الشرقي بجامعة شيكاغو كما تحتفظ دار الكتب المصرية بمجموعها منها.

وتكشف هذه الوثائق عن بيانات طيبة عن المجتمع المصري والإدارة في عصر قرة بن شريك الذي كان واليا على مصر من قبل الوليد بن عبدالملك بين سنتي ٩٠ و ٩٦ هـ (٧٠٩ - ٧١٥ م).

ويعتبر المستشرق النمسوي آدولف جرومان A. Grohman الحجة في دراسة الأوراق البردية وقد نشر أبحاثا وكتبا كثيرة عنها. كذلك نشر كثير من الأوراق البردية على يد المستشرقين أمثال مارجليوث Margoliounth ، وبيكر Becker ، بل Bell ، هوفمير Hofmeier ، دي ساس De Sacy ماسبيرو Maspero ، أبوت N. Abbot بالاضافة إلى مجموعة الأرشيدوق رينر[2].

---

(١) تقع كوم اشقاو بين أبوتيج وطهطا في مديرية أسيوط وكانت في العصر الإسلامي كورة من كور الصعيد تسمى أشقوه.

(٢) بخصوص المراجع المختلفة الخاصة بالأوراق البردية، أنظر: الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي ص ١٥٨ - ١٦١.

وها هي نماذج من بعض المعلومات التي نستنبطها من نصوص الأوراق البردية العربية التي وصلت إلينا:

دكتورة سيدة كاشف: مصر في فجر الإسلام: ص ٢٣، ٣٠، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٧٥، ٨١، ٩١، ٩٤، ٢٠١، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٦٥، ٢٧٨، ٢٩١، ٢٩٢. (الطبعة الأولى القاهرة ١٩٤٧).

دكتورة سيدة كاشف: مصر في عصر الأخشيديين: ص ١٢٦، ١٤٧، ١٧٧، ١٨١، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٤٢، ٣٤٤. (الطبعة الأولى القاهرة ١٩٥٠).

ومن الوثائق التي تفيد الباحث في التاريخ الإسلامي وثائق الوقف. والوقف[1]، أو الأحباس، أو الحبوس، نظام يقصد به أن يصبح العقار غير قابل للتبديد وأن يخصص دخله لذرية مؤسس الوقف وفقاً للأنصبة التي يحددها في وثيقة الوقف، أو يخصص لمؤسسة دينية أو خيرية.

والراجح أن هذا النظام قديم في ديار الإسلام وربما كانت

(١) أنظر مادة «وقف» في دائرة المعارف الإسلامية والمراجع التي وردت في المقال.

بدايته في العصر الأموي. والمعروف أن إنشاء ديوان الأحباس أو الأوقاف بمصر يرجع إلى عصر الولاة الأمويين منذ سنة ١١٨ هـ، وكان القضاة هم الذين يشرفون عليه. وأول قاض بمصر وضع يده على الأحباس هو توبة بن نمر الحضرمي (١١٥ - ١٢٠ هـ) وكانت الأحباس قبل ذلك في أيدي أهلها وفي أيدي أوصيائهم فقال توبة: «ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين، فأرى أن أضع يدي عليها حفظاً من التواء [١] والتوارث، فلم يمت توبة حتى صارت الأحباس ديوانا عظيماً [٢].

وقد ذاع نظام الوقف وأقبل الناس إليه اما بدافع من التقوى للقيام بالمشروعات الخيرية كبناء المساجد والمدارس والبيمارستانات والسقايات [٣]، وضمان الإنفاق على صيانتها بعد وفاة المؤسس، واما للحيلولة دون تجزئة الثروة بسبب الإرث، إذ يصبح العقار سليما يمكن استغلاله بإشراف ناظر الوقف ويوزع الدخل على ذرية الواقف.

ويذكر المؤرخون أن ابن طولون حبس على مسجده الجامع وقناطره (سقايته) ومارستانه دخل بعض الأبنية [٤].

---

(١) التواء أو التوى معناها الخسارة والضياع والهلاك.

(٢) الكندي: الولاة والقضاة ص ٣٤٦ (نشر Guest بيروت - ١٩٠٨ Gibb Memorial Series.

(٣) السقاية ما يبنى لجمع الماء، أو قناطرة المياه.

(٤) أنظر: الدكتور زكي محمد حسن: الفن الإسلامي في مصر ص ٦٧.

ولسنا نعرض هنا لمحاسن نظام الوقف [1] ولا لمساوئه التي أدت إلى إلغائه في بعض الدول الإسلامية في العصر الحديث، ولكن الذي يعنينا أن العقود التي كان يحررها الواقفون والتي وصل إلينا عدد كبير منها تضم في وصف العقار وتحديده وبيان أهداف الواقف وغير ذلك أموراً يمكن أن نستنبط منها معلومات ثمينة عن المجتمع وعن المصطلحات المعمارية والقانونية والإدارية.

ولكن وثائق الوقف التي لا تزال محفوظة إنما ترجع إلى العصور المتأخرة من التاريخ الإسلامي، فضلاً عن أن الوصول إلى دراستها ليس سهلا للمؤرخين بسبب قيمتها المادية وحفظها بين وثائق المحاكم والحكومات، ومما يزيد في صعوبة الاهتداء اليها والإفادة منها أنها في معظم الدول الإسلامية لم تنظم تنظيماً علميا أو تفهرس بحيث تسهل دراستها.

وقد وصلت إلينا «وقفية» من العصر الأخشيدي، ذكرها المقريزي في كلامه عن «سبع سقايات» شيدها الوزير جعفر بن الفضل بن جعفر بن الفرات لسكان الفسطاط حين أصبحوا يحتاجون في موسم الجفاف إلى جلب الماء من منطقة جزيرة الروضة

---

(١) أنظر في الوقت أيضاً:

Gaudefroy Demombynes: Les Intitutions musulmanes o. 168 et suiv.

وانظر ترجمة هذا الكتاب بعنوان «النظم الاسلامية» بقلم صالح الشماع وفيصل السامر (بغداد ١٩٥٢) ص ١٩٥ وما بعدها.

بسبب جفاف الخلجان وانحسار مياه النيل إلى تلك المنطقة [1] . وقد حفر هذا الوزير بئراً بخط الحمراء في الفسطاط لينقل منها الماء إلى سبع السقايات التي أنشأها وحبسها لجميع المسلمين وكتب عليها :

« بسم الله الرحمن الرحيم . لله الأمر من قبل ومن بعد وله الشكر وله الحمد ومنه المن على عبده جعفر بن الفضل بن جعفر بن الفرات وما وفقه له من البناء لهذه البئر وجريانها إلى السبع سقايات التي أنشأها وحبسها لجميع المسلمين ، وحبسه وسبله وقفا مؤبداً لا يحل تغييره ولا العدول بشيء من مائه ولا ينقل ولا يبطل ولا يساق إلا إلى حيث مجراه إلى السقايات المسبلة (فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم) [1] وذلك في سنة خمس وخمسين وثلثمائة وصلى الله على نبيه محمد وآله وسلم » .

وقد حفظ لنا المقريزي نص هذه الكتابة حين تحدث عن بئر الوطاويط [2] . ومن الطريف أن هذه الكتابة وجدت على لوحة كبيرة من الحجر في حي الصليبية عند مدخل الشارع الصغيرة الذي يصل شارع الصليبية بجامع ابن طولون والذي كان يعرف باسم عطفة بير الوطاويط . ولكن هذه اللوحة كسرت وضاعت بعض أجزائها فلم يبق منها إلا نحو ثلاثة سطور قرأها فان برتم وقيت [3] .

---

(١) المقريزي : الخطط ج ١ ص ٣٤٤ .
(٢) سورة البقرة آية ١٨١ .
(٣) المقريزي : الخطط ج ٢ ص ١٣٥ .
(٤) Wiet: Corpus Inscriptionum Arabicarum, Egypte II. pp. 91 - 94 .

وهذه الكتابة وثيقة عظيمة الشأن لأنها تشهد بأن المقريزي جدير بالثقة فيما يكتبه وبأنه يحرص على الدقة فيما يسجله عن الآثار، ولأنها أقدم «وقفية» وصلت إلينا في تاريخ مصر الإسلامية.

والملاحظ أن هذه البئر لم تكن تعرف عند إنشائها باسم بئر الوطاويط، وقد ذكر المقريزي أن السقايات خربت بمرور الزمن وبنى فوق البئر وتولد فيها كثير من الوطاويط فعرفت ببئر الوطاويط [١].

كذلك ينسب إلى أبي بكر محمد بن علي الماذرائي دار تسمى دار تبر. وقد وقفها هذا الوزير على ولده، وبعد انقراض عقبه، على الفقراء والمساكن بمدينة الرسول [٢].

وقد نشر الأستاذ ماير «وقفية» من عصر السلطان المملوكي قايتباي [٣].

* * *

وإن كنا في معرض الكلام عن الوثائق والأوراق البردية فينبغي

---

(١) أنظر: سيدة كاشف: مصر في عصر الأخشيديين ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٢) ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار ج ٤ ص ٩ (بولاق ١٣٠٩ هـ نشر المستشرق فولرز Vollers)، وسيدة كاشف: مصر في عصر الأخشيديين ص ٢١١.

(٣) Mayer, L. A. : The Buildings of Qaitbay (London 1928).

أن نذكر أن الجمهوريات والممالك والمدن التجارية الكبيرة في العصور الوسطى والحديثة كالبندقية وچنوة ونابولي وبيزا وبرشلونة كانت لها علاقات تجارية مهمة مع ديار الإسلام وقد خلفت هذه العلاقات عددا من الوثائق الورقية السياسية والتجارة تعتز به دور المحفوظات في تلك البلاد.

ولكن معظم هذه الوثائق الورقية خاص بعلاقة الدول الأوروبية بالدولة العثمانية في الحقلين السياسي والاقتصادي، ولذلك نراه محفوظا في وزارات الخارجية والحربية والبحرية وفي الڤاتيكان فضلاً عن دور المحفوظات العامة.

* * *

والمعروف أن معظم الوثائق الورقية المحفوظة في ديار الإسلام لا ترجع إلى ما قبل العصر التركي فهي لذلك لا تفيدنا كثيرا في التاريخ الإسلامي في العصور الوسطى وإنما هي وثائق عظيمة الشأن في دراسة الشرق الإسلامي في العصر العثماني أي العصر الحديث.

* * *

ونذكر أخيراً أن بعض المؤرخين والكتاب المسلمين في العصور الوسطى نقلوا صور وثائق حكومية في مؤلفاتهم. ومع أننا قد نفيد من هذه الصور في استنباط كثير من البيانات [١] إلا أن مثل هذه

(١) أنظر: حميد الله الحيدر بادي: مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة =

الفائدة محدودة لسببين رئيسيين: الأول أننا لا نستطيع أن نجزم بصحة هذه الصور، فقد تكون منقولة عن كتب أقدم وليست عن الوثائق الأصلية نفسها، وقد تكون موضوعة ومنتحلة لتأييد وجهة نظر خاصة، فضلاً عن أن نقلها على يد الكتاب من جيل إلى جيل قد يكون سببا لإدخال كثير من التحريف والتصحيف والحذف والإضافة وما إليها. أما السبب الثاني فهو أن هذه الصور المنقولة عن الوثائق الأصلية قليلة التنوع فلا تكاد تتجاوز بعض المراسلات والخطب والمحالفات. وعلى رأس المؤلفين المسلمين الذين نجد في مؤلفاتهم عدداً كبيراً من مثل هذه الوثائق المنقولة القلقشندي في كتابه صبح الأعشى في صناعة الانشا.

* * *

= الراشدة (القاهرة سنة ١٩٤١)، والدكتور جمال الدين الشيال: مجموعة الوثائق الفاطمية (القاهرة).

النقوش الكتابية التاريخية الاثرية

لا شك أن الكتابات التاريخية الأثرية لها شأن كبير في دراسة التاريخ الإسلامي فهي كتابات محايدة ومعاصرة للأحداث التي تسجلها لم تتغير من ناقل إلى ناقل أو من راو إلى راو. وهذه الكتابات كتبت على جدران المساجد وفي التحف الأثرية وعلى شواهد القبور وفي الأضرحة والتكايا والمنازل وسائر العمائر وعلى المنسوجات. وقد وصل إلينا الألوف من هذه الكتابات المليئة بالأدعية والآيات القرآنية والحقائق المؤرخة. ولا شك أن المسلمين أقبلوا على الكتابة إلى حد كبير كالفراعنة القدماء وذلك لأنهم اتخذوا الكتابة عنصراً من العناصر الزخرفية [١].

حقاً ان الكتابات الأثرية الإسلامية لا تضاهي في قيمتها التاريخية الكتابات الأثرية الفرعونية والسبئية واليونانية واللاتينية، وذلك لأن الكتابات في التاريخ القديم لها شأن عظيم بالنسبة إلى قلة المصادر المدونة؛ أما الكتابات الأثرية الإسلامية فإنها ليست إلا مصدراً تقف إلى جنبه مئات الكتب التاريخية والأدبية وغيرها مما ذكرنا التي تعتبر من المصادر الأساسية في دراسة التاريخ الإسلامي.

---

(١) أنظر الدكتور زكي محمد حسن: فنون الاسلام (فصل الزخارف الكتابية في الفن الإسلامي) ص ٢٣٤ - ٢٤٨.

كذلك نلاحظ أن الكتابات التاريخية الإسلامية ينقصها التنوع ويكثر فيها التكرار فالغالب عليها كتابة آيات القرآن الكريم والترحم على الموتي أو كتابة الأدعية المختلفة لصاحب التحفة مثلا ، أو لمشيدي المساجد والمدارس والسبل والعمائر، أو الإشادة بذكر الخليفة أو السلطان أو الأمير مع بيان ألقابه. هذا بالإضافة الى أن ما وصل إلينا من الكتابات التاريخية الإسلامية في بعض أقاليم الإمبراطورية الإسلامية نادر بحيث لا يستطيع هذا المصدر أن يفيدنا كثيراً في دراسة تلك الأقاليم. والواقع أننا نلاحظ أن بعض الأقاليم الإسلامية غني بالكتابات التاريخية الأثرية مثل مصر والشام وبلاد الجزيرة، وبعضها فقير مثل بلاد المغرب ولا سيما تونس.

ومع ذلك فإن كل الذي ذكرناه لا ينقص القيمة التاريخية للكتابات الأثرية الإسلامية بوصفها مصدراً من المصادر الأصيلة في دراسة التاريخ الإسلامي. ذلك لأنها تمتاز بأنها معاصرة للحقائق والأحداث التي تسجلها وبأنها أكثر حياداً من كتابات المؤرخين المسلمين الذين قد يتعصبون للأسرة الحاكمة التي يكتبون في ظلها، أو يتعصبون لمذهب ديني سائد في دولتهم. وتمتاز الكتابات التاريخية بأن تواريخها صحيحة، كما يقل التحريف والتصحيف في الأسماء المختلفة فضلا عن أنها تزيد المعروف من أسماء الموظفين، وتلقي ضوءاً في بعض الأحيان على الإدارة وأحوال المجتمع ونظمه المالية والاقتصادية. وبالإضافة إلى هذا كله فإنها تحدد تاريخ العمائر والتحف فتسدي أجل خدمة لتاريخ

الفن ولعلم الآثار بوجه عام. ونلاحظ أيضاً أن الكتابات التاريخية تفيد كثيراً في مراقبة أقوال المؤرخين وإثبات صحتها أو الكشف عن أخطائها[١]. فمثلا نرى المؤرخين المصريين في العصور الوسطى يختلفون في تاريخ إنشاء جامع أحمد بن طولون فيذكر الكندي[٢] أن ابن طولون ابتدأ في تشييده سنة ٢٦٤ هـ وأتمه في سنة ٢٦٦ هـ. وذكر بن دقماق[٣] وأبو المحاسن بن تغري بردي[٤] أن الشروع في تشييده كان سنة ٢٥٩ هـ. أما المقريزي[٥] فقد ذكر أن بنيان الجامع ابتدأ سنة ٢٦٣ هـ وأن الفراغ من بنائه كان في سنة ٢٦٥ هـ. وقد صحح أقوال هؤلاء المؤرخين التاريخ الوارد في الكتابة التاريخية التي وجدت على لوح من الرخام في الجامع ومنقوشة بالخط الكوفي وهي تثبت أن الفراغ من بناء الجامع كان في سنة ٢٦٥ هـ كما ذكر المقريزي[٦].

وكيفما كانت الحال فإن المفهوم أو المستنبط من النقوش الكتابية الأثرية هو الذي ترجح كفته دائماً في حالة الاختلاف بين ما يذكره أي كتاب تاريخي وما نفهمه من أي نقش كتابي أثري.

---

(١) أنظر الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي ص ١٦١ - ١٦٢.

(٢) كتاب الولاة والقضاة ص ٢١٩.

(٣) الانتصار لواسطة عقد الأمصار ج ٤ ص ١٢٣ (ط. بولاق ١٣٠٩ هـ).

(٤) النجوم الزاهرة ج ٣ ص ٩ (ط. دار الكتب المصرية).

(٥) الخطط ج ٢ ص ٢٦١.

(٦) الدكتور زكي محمد حسن: الفن الإسلامي في مصر ج ١ ص ٣٧.

ولكن الطريقة المثلى في الإفادة من النقوش الكتابية الأثرية هي الموازنة بين نصوصها وبين الحقائق المستمدة من المؤلفات التاريخية ثم التعليق عليها وشرحها وإظهار ما يمكن استنباطه منها مؤيداً للحقائق المستمدة من المؤلفات التاريخية أو مخالفاً لها. وعلى رأس من قاموا بمثل هذه الدراسات الفنية المستشرق السويسري ماكس ڤان برشم Max van Berchem الذي يعتبر بحق رائد المشتغلين بعلم الكتابات الأثرية الإسلامية.

ولقد ولد ڤان برشم سنة ١٨٦٣ م ودرس على كبار المستشرقين وعلماء الآثار في سويسرا وألمانيا وفرنسا، ثم ظهر نبوغه في قراءة الكتابات الأثرية العربية وتفسيرها وربطها بالحقائق المستمدة من المؤرخين المسلمين ومن سائر الكتابات الأثرية العربية حتى أصبح أكبر حجة في هذا الميدان. واقتفى أثره علماء هذه الناحية من الدراسات الإسلامية في العصر الحاضر. وقد زار ڤان برشم بلاد الشرق الإسلامي ورجع منها بمحصول وافر من المواد والوثائق العلمية اللازمة للعمل العظيم الذي كان يعده، وهو وصف العمائر الإسلامية في الشرق الأدنى وجمع ما عليها من كتابات أثرية لتظهر في مؤلف كبير وغني بالشروح والتعليقات الأثرية، وهذا المجلد سماه جامع الكتابات الأثرية العربية Corpus Inscriptionum Arabicarum. وقد استعان ڤان برشم في هذا العمل الجليل بأعوان من خيرة زملائه وتلاميذه فجمعوا معه الكتابات الأثرية في مصر وسورية وفلسطين. وقد أدرك مجمع

الآداب الرفيعة في باريس Académie des Belles Lettres ما لهذا المجلد الكبير من عظيم الشأن فشمل نشره برعايته وجعله لاحقاً لكتاب « جامع الكتابات السامية Corpus Inscriptionum Semiticarum الذي نشر قبل ذلك على يد العالم الفرنسي أرنست رينان Ernest Rénan (١٨٣٢ - ١٨٩٢ م).

ومن خير الأمثلة لبحوث ڤان برشم في ميدان النقوش الكتابية الأثرية كتابه عن النقوش العربية في سوريا.

Inscriptions Arabes de Syrie (Mém. prés. Inst. Egt. t. III, 1897, pp. 417 - 520)

وقد كتب ڤان برشم مع ادمون فاتيو وصفاً لرحلته بين المعالم الأثرية في سورية عرض فيه لوصفها والحديث عما يتصل بها من الأحداث التاريخية[١] ويعتبر هذا الكتاب من أنفس المراجع في تاريخ الشام وآثارها، والعلاقات بين الشرق والغرب في عصر الحروب الصليبية.

وقد أبعدت الحرب العالمية الأولى كثيرين من تلاميذ وأعوان ڤان برشم عنه فتوقفت الدراسات في هذا الميدان إلى حد كبير. ولما عاد السلام وعاد إلى العلم طلابه وأساتذته لم ينعم ڤان برشم بعودة السلام طويلا إذ مات هذا الرائد العظيم في سنة ١٩٢١ م.

---

(١) Max Van Berchem et Edmond Fatio: Voyage en Syrie. II vols. (Mém. publ. par les Membres de l'Instit. Français d'Archéol. Orientale du Caire 1914 - 1915).

لكن علم النقوش الكتابية الإسلامية كـان قـد نما واستقـرت قواعده عند وفاة ڤان برشم، وقد خلفه في حمل عبئه نخبة من تلاميذه وعلى رأسهم جاستون ڤيت الذي أتم الجزء الخاص بمصر من « جامع الكتابات العربية » فكتب الجزء الثاني من هذا المجلد الكبير [١].

وكانت الخطة في « جامع الكتابات الأثرية العربية » التي بدأها ڤان برشم أن يكون لكل بلد من ديار الإسلام قسم فيه، وأن ترتب الكتابات الأثرية في كل بلد ترتيباً تاريخياً وفقاً للعمائر التي توجد فيها.

وقد عمل تلاميذ ڤان برشم وأعوانه على تحقيق رغبته في جمع النصوص العربية المكتوبة على العمائر والتحف في مختلف أنحاء العالم الإسلامي فتضافروا على تنفيذ هذا المشروع ونهض بأعبائه ڤيت Weit (G.) وكومب Combe (Et) وسوڤاجية Sauvaget (J.) معتمدين على المشتغلين بالآثار الإسلاميـة والتـاريـخ الإسلامـي. وهكذا ظهر « السجل التأريخي للكتابات العربية ».

Répertoire Chronologique d'Epigraphie Arabe

وقد أهدى هذا السجل الجامع الشامل إلى ذكرى ڤان برشم. وقد اختيرت عبارة عربية أخذت من كتابة أثرية في المدرسة

---

(١) (Gaston): Matériaux pour un Corpus Inscriptionum Arabi Egypte II Mémoires de l'Institut Français d'ArchéologieWiet Orientale t. 52. 1930) carum,

المرجانية ببغداد لتكتب تحت الاهـداء وهـي « إذا مـات إنسـان انقطع عمله إلا عن علم ينتفع به »[1].

ولا شك أن اختيار هذه العبارة كان موفقاً إلى أبعد الحدود. وقد ظهر الجزء الأول من هذا السجل سنة ١٩٣١ وتم إلى اليوم ظهور أربعة عشر جزءاً.

وقد جمع هذا السجل كل الكتابات المؤرخة أو التي يمكن معرفة تاريخها باسم أمير أو حاكم، أو بطرازها الفني، أو بغير هذا من الأدلة والقرائن. والمعروف أن التحف التي يمكن معرفة تاريخها يؤتى بها في الترتيب التاريخي في آخر سنة من حكم الأمير الذي تنسب الى حكمه. وتنتهي بعض أجزاء هذا السجل بعدد من الكتابات فات المشرفين على إخراج السجل وضعها في ترتيبها التاريخي فجعلوهـا ذيلا يكشـف عما فـات ادراجـه في الأجـزاء السابقة.

ولا ريب في أن هذه الكتابات الأثرية تكشف عن كثير في سيرة بناة العمائر وأصحاب التحف وفي تطور الأنظمة والعادات والأحداث السياسية والعلاقات التجارية وغير ذلك، فضلا عن أنها تكشف عن أسماء بعض المهندسين والصناع الفنيين[2]

(١) أنظر الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي ص ١٦٥ - ١٦٦ وما ذكره من المراجع التي عرضت للكتابة الأثرية.

(٢) أنظر الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي ص ١٦٢ - ١٦٤.

علم النميات أو النقود أو السكة

النميات جمع النمى ومعناها الفلوس أو الدراهم. وهذه الكلمة مشتقة من اللاتينية واليونانية Nomos, Nummus بمعنى الفضة المضروبة أو النقد والأنواط. ومنها مادة Numismatics في اللغات الأوروبية.

وكان ضرب النقود في ديار الإسلام من اختصاص رئيس الجماعة السياسية من خليفة أو سلطان أو أمير أو الذين يمثلونه من الولاة والحكام[1] ولذا كانت دراسة السكة الإسلامية من الدراسات التي يفيد منها التاريخ الإسلامي أكبر فائدة ولا سيما التاريخ السياسي. فالكتابات المنقوشة على السكة تشتمل على ألقاب الأمراء والحكام وتاريخ الضرب وبعض عبارات خاصة بمذهبهم الديني فهي بذلك سجل للألقاب والأسماء، كما أنها تبين تبعية الولاة للخلافة أو استقلالهم عنها ومدى هذا الاستقلال. ولا شك أن قيمة هذه النميات كبيرة في هذا الشأن لأنها وثائق صحيحة وقديمة ورسمية وليس من السهل الطعن فيها[2].

---

(١) أنظر ما جاء عن السكة في الفصل السادس والثلاثين من مقدمة ابن خلدون «في شارات الملك والسلطان الخاصة به».

(٢) الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي ص١٦٧، سيدة كاشف: مصر في عصر الأخشيديين ١٩٢ - ١٩٥.

وعلاوة على هذا كله فان السكة الإسلامية تخلد أسماء مدن كانت تضم دوراً لضرب النقود مما يشهد بما كان لهذه المدن من شأن إداري كبير. ثم ان العثور على كميات من السكة الإسلامية يشير في كثير من الأحيان إلى الآفاق البعيدة التي امتدت إليها التجارة الإسلامية كما يشير في الوقت نفسه إلى أنواع السكة التي كان الإقبال عليها عظيماً.

وقد أخرج العالم العراقي الأب انستاس ماري الكرملي سنة ١٩٣٩ كتاباً سماه «النقود العربية وعلم النميات» جمع فيه أهم ما كتبه في هذا الميدان المؤلفون العرب في العصور الوسطى [١] ولا سيما البلاذري والمقريزي فضلا عما كتبه بعض المؤلفين المحدثين. وأضاف الأب انستاس إلى ذلك شروحاً وتعليقات لأسماء الرجال والكني والنعوت والألقاب والصفات المعظمة التي ترد في الكتابات على النقود، والمواد التي تتخذ منها النقود، والموازين والمكاييل والمقاييس والأثمان وغير ذلك، مما يكشف الكثير عما يفيده الباحث من الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دراسته للنقود الإسلامية [٢].

---

(١) أنظر المقريزي: شذور العقود في ذكر النقود القديمة والإسلامية ط. القسطنطينية ١٢٩٨ هـ، والمقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، القاهرة طبعة الدكتور محمد مصطفى زيادة والدكتور الشيال، ابن خلدون: المقدمة، القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الانشا. ط. دار الكتب المصرية.

(٢) الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي ص ١٦٧ - ١٦٨.

وقد كتب كثير من المستشرقين كتباً وبحوثاً لها قيمتها في دراسة النقـود والنميـات الإسلاميـة مثـل ستـانلي لين بـول .St lane-Poole ولاڤوا La voix ، وسوڤير Sauvaire وغيرهم[1] .

(١) فيما يتعلق بالمراجع في النقود الإسلامية أنظر المصدر السابق ص ١٦٨ - ١٦٩ ، وسيدة كاشف: مصر في عصر الأخشيديين ص ١٩١ - ١٩٦ .

تاريخ الفنون

يعني علم الآثار بفحص المخلفات القديمة كلها، أما تاريخ الفن فيعني على الخصوص بالأشياء التي لها قيمة فنية.

وهناك تعريفات كثيرة للفن، وخلافات بين الفلاسفة والعلماء حول ماهيته. وقد بسطه بعضهم بأنه ما يخرجه الإنسان من عالم الخيال إلى عالم الحس ليحدث في النفس اعجاباً أو طرباً أو دهشة أو تأثراً بالعواطف الانسانية مع الشعور بالجمال.

ويبدو أن البواعث على الإنتاج الفني مختلفة ومتنوعة منذ أقدم العصور، فقد أراد الإنسان منذ تلك العصور القديمة أن يزخرف الأشياء التي يستعملها في حياته ليمتع نظره برؤيتها ولأجل أن تروق في نظر غيره، كما كان يرسم المرئيات في بعض الأحيان ليخلد ذكرها أو ليحظى بإعجاب بني جنسه أو ليسجل بعض الأحداث كالصيد والحروب. وكان في رسومه هذه يتجاوز الحدود الضرورية للمسكن والمأكل والمشرب وينشد ما يزين ويمتع نفسه ويعبر عن مشاعره.

وكان الإنسان البدائي يخشى قوى الطبيعة الثائرة كالعواصف والرعد والبرق والزلازل ويعتقد أنها آلهة خفية تسبب له الرعب والمرض والمصائب؛ فكان السحرة يصنعون التماثيل والتمائم للوقاية أو الشفاء من الأمراض ولاتقاء الكوارث وإبعاد الشياطين. وهكذا

كانت المعتقدات الدينية ذات صلة بقيام الفن منذ البداية.

وعندما تحضر الإنسان كان للعقائد الدينية أثر كبير في ازدهار الفن ودليل ذلك تشييد المعابد والمدافن وتزيينها بالرسوم فضلا عن نحت التماثيل.

والمعروف أن الفنون الجميلة تنقسم إلى قسمين أساسيين. الفنون الشكلية Plastic arts، وفنون الحركة أو الفنون الزمنية dynamic arts أما الفنون الشكلية فهي التي ينقل فيها الفنان أشكال المرئيات ويجسمها فيتمتع الانسان برؤيتها كالمباني والتماثيل والصور والزخارف وتشمل هذه الفنون العمارة architecture والنحت aculpture والتصوير painting والفنون الزخرفية decorative arts وقد تسمى الفنون الزخرفية، الفنون التطبيقية applied arts والفنون الفرعية minor arts والفنون الصناعية industrial arts.

واصطلاح الفنون الزخرفية أوفق هذه التسميات وأعمها لأنه يشمل كل فروع الفنون الشكلية فتدخل تحته زخرفة المباني بالنحت أو بالألوان أو بمواد مختلفة وكذلك أثاث المنزل وأدوات الأكل والشرب والأقمشة والمصنوعات التي يدخل فيها شيء من الزخارف.

أما الفنون الزمنية أو فنون الحركة فهي الفنون التي لا يشعر بها الانسان إلا بالأذن أي بحاسة السمع وتحتاج إلى مدة من الزمن حتى يتم تأثيرها كالقطعة الموسيقية والقصيدة.

وأما الرقص فإنه يدرك بالنظر ولكنه يحتاج لزمن لإتمام الخطوات على الايقاعات الموسيقية. وكذلك يتمتع الإنسان بالفن المسرحي بالسمع والبصر وكل فصل من فصول الرواية المسرحية يحتاج إلى مدة من الزمن.

أي أن الفنون الزمنية أو فنون الحركة تشمل الموسيقى والرقص والشعر والبلاغة والفصاحة والتمثيل. ولا شك أن دراسة الكتب الأدبية والقصص الشعبية تمدنا بالكثير عن هذه الفنون الزمنية.

أما الفنون الشكلية فذات شأن عظيم في تاريخ المدنية الإسلامية. فان دراسة العمائر والتحف تلقي الضوء على كثير من الأمور ذات الصلة الوثيقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتكشف عن مستوى المعيشة وازدهار الصناعة أو تدهورها، كما تبين تطور العلاقات بين الأقاليم المختلفة في ديار الإسلام، وبينها وبين سائر أنحاء العالم. وإذا أردنا ان ندرس الأزياء والملابس والأسلحة والحلى فلا يكفي أن ندرس ما وصل إلينا من المنسوجات الأثرية والأسلحة والحلى القديمة لأن ما وصل إلينا منها قليل. وإنما يجب أن ندرس الرسوم الآدمية في الصور الموجودة في المخطوطات وفي الرسوم الموجودة على التحف، والرسوم المستقلة فاننا نفيد من درس ما في هذه الصور من رسوم الملابس والأسلحة والحلى[1].

---

(١) الدكتور زكي محمد حسن: دراسات في مناهج البحث في التاريخ الإسلامي ص ١٦٩.

كما أن دراسة الرنوك الإسلامية ـ أي الشارات التي كان يتخذها الأمراء رمزاً لهم ـ على العمائر والتحف تكشف عن كثير من جوانب نظم الفروسية والاقطاع في العصور الوسطى. لذلك يجد المشتغلون بدراسة الحضارة الإسلامية أن العمائر والتحف والتصاوير من المصادر الأصلية التي يمكنهم ان يستنبطوا منها كثيراً من الحقائق في هذا الميدان، ولكن عليهم ان يتأكدوا من اصالة تلك التحف والتصاوير وبعدها عن التزييف وذلك بالاعتماد في دراستها على آراء الاختصاصيين في الآثار الإسلامية.

ومن المراجع العامة في الآثار الإسلامية:

(١) الدكتور زكي محمد حسن: أطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الإسلامية (من مطبوعات كلية الآداب والعلوم في بغداد ١٩٥٦ م) ـ طبعة جديدة ـ دار الرائد العربي ـ بيروت. ص.ب. ٦٥٨٥.

(٢) الدكتور زكي محمد حسن: فنون الإسلام (القاهرة ١٩٤٨ م) ـ طبعة جديدة ـ دار الرائد العربي ـ بيروت. ص.ب. ٦٥٨٥.

(٣) الدكتور زكي محمد حسن: الفنون الإيرانية في العصر الإسلامي (من مطبوعات دار الآثار العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة ١٩٤٦ م) ـ طبعة جديدة ـ دار الرائد العربي ـ بيروت. ص. ب. ٦٥٨٥.

(٤) الدكتور زكي محمد حسن: الصين وفنون الإسلام (من مطبوعات المجمع المصري للثقافة العلمية، القاهرة ١٩٤١ م) ـ طبعة جديدة ـ دار الرائد العربي ـ بيروت. ص. ب. ٦٥٨٥.

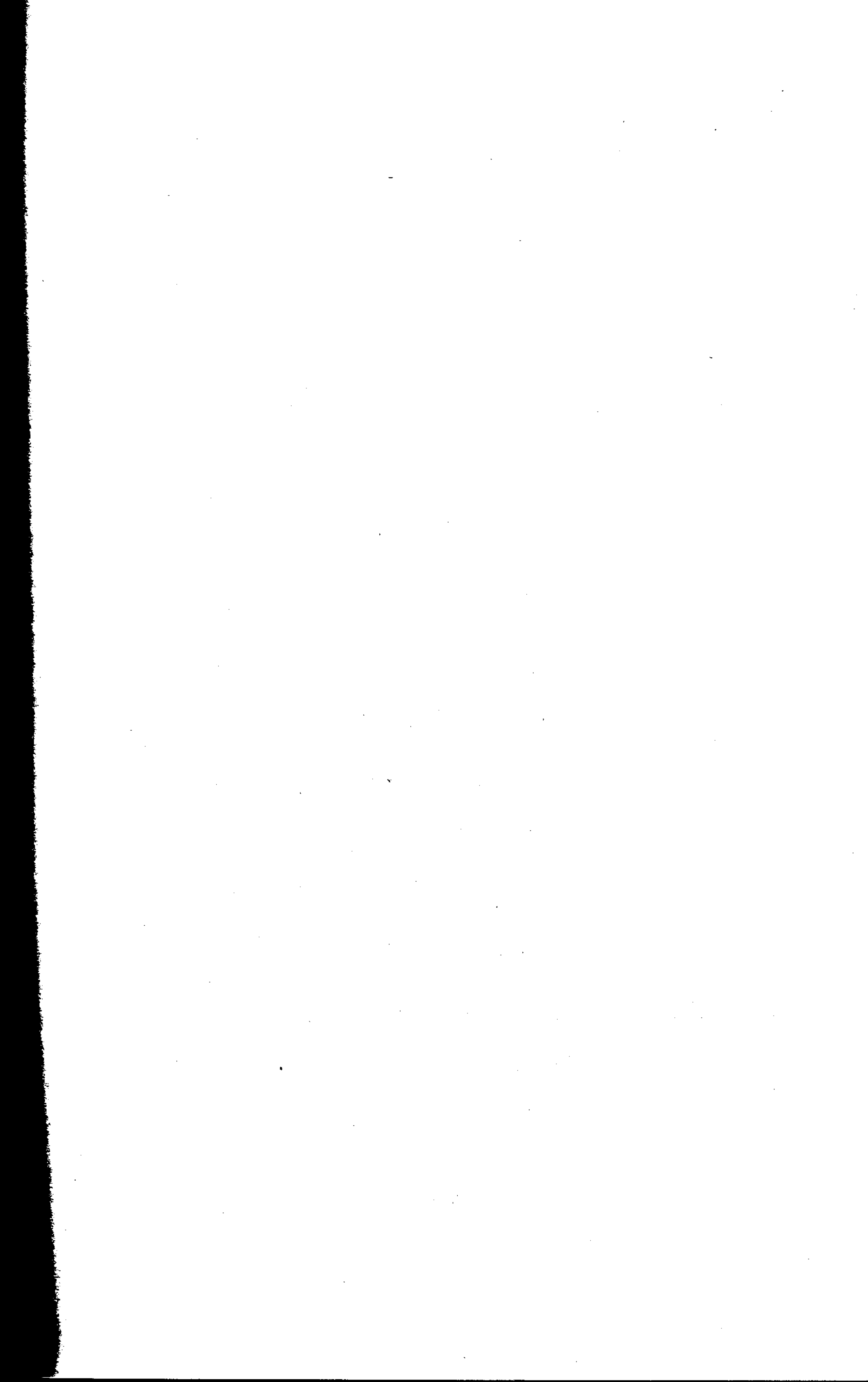
(٥) الدكتور زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين (من مطبوعات دار الآثار العربية بالقاهرة ١٩٣٧ م) ـ طبعة جديدة ـ دار الرائد العربي ـ بيروت. ص. ب. ٦٥٨٥.

(٦) الدكتور زكي محمد حسن: التصوير في الإسلام عند الفرس (من مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٦ م) ـ طبعة جديدة ـ دار الرائد العربي ـ بيروت. ص. ب. ٦٥٨٥.

(٧) الدكتور زكي محمد حسن: الفن الإسلامي في مصر (من مطبوعات دار الآثار العربية بالقاهرة ١٩٣٥ م) ـ طبعة جديدة ـ دار الرائد العربي ـ بيروت. ص. ب. ٦٥٨٥.

ونلاحظ أن كلا من المراجع السابقة يضم ثبتاً كبيراً بالمراجع الرئيسية في الآثار وتاريخ الفنون الإسلامية.

ويجدر أن نشير هنا أيضاً إلى ما نشرته مديرية الآثار القديمة بالعراق بعنوان «حفريات سامراء» في جزءين ١٩٤٠ م.



الفصل الثامن

المؤرخون المحدثون ونقد النصوص والاستنتاج والربط والتأليف

جدير بالباحث في التاريخ أن يكون حكيماً وحذراً في الاعتماد على النصوص التي يقرأها وان يعرف سيرة المؤلف ليتبين ميوله واهواءه وأثرها في كتاباته[1] وقد ذكر ابن خلدون في بداية الكتاب الأول من المقدمة بعنوان [الكتاب الاول في طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيه من البدو والحضر والتغلب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما لذلك من العلل والأسباب] : « اعلم انه لما كانت حقيقة التأريخ انه خبر عن الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس، والعصبيات، واصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش، والعلو والصنائع، وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال. ولما كان الكذب متطرقاً للخبر

---

(١) سبق ان اشرنا الى ذلك في ص ٦٤ من الكتاب

بطبيعته وله اسباب تقتضيه، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب. فان النفس اذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر، أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبيّن صدقه من كذبه. واذا خامرها تشيع لرأي او نحلة قبلت ما يوافقها من الاخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاءً على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله. ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين وتمحيص ذلك يرجع الى التعديل والتجريح. ومنها الذهول عن المقاصد، فكثير من الناقلين لا يعرف القصد [1] بما عليه أو سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب. ومنها توهم الصدق، وهو كثير، وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين. ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع فينقلها المخبر كما رآها، وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه. ومنها تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك فيستفيض الأخبار بها على غير حقيقة. فالنفوس مولعة بحب الثناء، والناس متطلعون الى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها. ومن الأسباب المقتضية له أيضاً وهي سابقة على جميع ما تقدم، الجهل بطبائع الأحوال في العمران،

---

(١) القصد: الطريق المستقيم الموصّل الى الحق

فان كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً، لا بد من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله. فاذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض. وكثيراً ما يعرض للسامعين قبول الأخبار المستحيلة وينقلونها، وتؤثر عنهم، كما نقله المسعودي عن الاسكندر لما صدّته دواب البحر عن بناء الاسكندرية، وكيف اتخذ صندوق الزجاج وغاص فيه الى قعر البحر حتى صوّر تلك الدواب الشيطانية التي رآها وعمل تماثيلها من أجساد معدنية ونصبها حذاء البنيان، ففرت تلك الدواب حين خرجت وعاينتها، وتم بناؤها في حكاية طويلة من احاديث خرافة مستحيلة من قبل اتخاذه التابوت الزجاجي ومصادقة البحر وامواجه بجرمه[1]، ومن قبل ان الملوك لا تحمل أنفسها على مثل هذا الغرور ومن اعتمن منهم فقد عرض نفسه للهلكة وانتقاض العقدة[2] واجتماع الناس الى غيره وفي ذلك اتلافه، ولا ينتظرون به رجوعه عن غروره ذلك طرفة عين، ومن قِبَل ان الجنّ لا يُعرف لها صور ولا تماثيل تختص بها، إنما هي قادرة على التشكل، وما يُذكر من كثرة

(١) الجرم (بكسر الجيم وسكون الراء): الجسم.

(٢) انتقض البناء: انتكث وانحل إبرامه. ويقال: انتقض عليه البلد: اذا تغيّر عليه اهله وخلعوا الطاعة. والعقدة هنا بمعنى الولاية على البلد أو البيعة المعقودة للحاكم. وانتقاض العقدة: اي تغيّر الناس على الملك وخلعهم طاعته.

الرؤوس لها فإنما المراد به البشاعة والتهويل لا أنه حقيقة. وهذه كلها قادحة في تلك الحكاية. والقادح المحيل لها من طريق الوجود أين من هذا كله، وهو ان المنغمس في الماء ولو كان في الصندوق يضيق عليه الهواء للتنفس الطبيعي، وتسخن روحه بسرعة لقلته فيفقد صاحبه الهواء البارد المعدّل لمزاج الرئة والروح القلبي ويهلك مكانه. وهذا هو السبب في هلاك اهل الحمامات اذا أطبقت عليهم عن الهواء البارد، والمتدلين في الآبار والمطامير العميقة المهوى اذا سخن هواؤها بالعفونة ولم تداخلها الرياح فتخلخلها، فإن المتدلي فيها يهلك لحينه. وبهذا السبب يكون موت الحوت اذا فارق البحر، فان الهواء لا يكفيه في تعديل رئته اذ هو حار بافراط والماء الذي يعدّله بارد، والهواء الذي خرج اليه حار فيستولي الحار على روحه الحيواني ويهلك دفعة. ومنه هلاك المصعوقين وامثال ذلك. ومن الاخبار المستحيلة ما نقله المسعودي أيضاً في تمثال الزرزور الذي برومة، تجتمع اليه الزرازير في يوم معلوم من السنة حاملة للزيتون ومنه يتخذون زيتهم. وانظر ما أبعد ذلك عن المجرى الطبيعي في اتخاذ الزيت. ومنها ما نقله البكري في بناء المدينة المسماة، ذات الأبواب، تحيط بأكثر من ثلاثين مرحلة [١] وتشتمل على عشرة آلاف باب، والمدن انما اتخذت للتحصن والاعتصام كما يأتي وهذه خرجت عن أن يحاط بها فلا يكون فيها حصن ولا

---

(١) المرحلة: المسافة التي يقطعها المسافر في يومه.

معتصم. وكما نقله المسعودي ايضاً في حديث مدينة النحاس، وانها مدينة كل بنائها نحاس بصحراء سجلماسة ظفر بها موسى بن نصير في غزوته الى المغرب، وانها مغلقة الأبواب وأن الصاعد اليها من أسوارها اذا أشرف على الحائط صفق ورمى بنفسه فلا يرجع آخر الدهر، في حديث مستحيل عادة من خرافات القصّاص، وصحراء سجلماسة قد نفضها الركاب والأدلاء ولم يقضوا لهذه المدينة على خبر. ثم إن هذه الأحوال التي ذكروا عنها كلها مستحيل عادة منافٍ للأمور الطبيعية في بناء المدن واختطاطها، وان المعادن غاية الموجود منها أن يُصرف في الآنية والخرثى[1] وأما تشييد مدينة منها فكما تراه من الاستحالة والبعد.

وامثال ذلك كثيرة، وتمحيصه انما هو بمعرفة طبائع العمران وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار، وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة. ولا يرجع الى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع. وأما اذا كان مستحيلا فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح.ب

ولقد عدّ أهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبل العقل. وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية لأن معظمها تكاليف انشائية اوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها، وسبيل صحة الظن

---

(١) الخُرثيّ: أثاث البيت، أو أردأ المتاع وسقطه.

الثقة بالرواة بالعدالة والضبط. وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة فلذلك وجب ان ينظر في امكان وقوعه وصار فيها ذلك اهم من التعديل ومقدماً عليه، اذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة. واذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة ان ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له. وإذا فعلنا ذلك كان لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار، والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه.

وحينئذ فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بتزييفه وكان لنا معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه»[1].

واذا درسنا نص ابن خلدون السابق بامعان تبين لنا كيف تطور منهج الكتابة التاريخية عند المسلمين. واكد ابن خلدون الذي عاش ما بين القرنين الثامن والتاسع الهجري، والرابع عشر والخامس عشر الميلادي (٨٠٩/٧٣٢ هـ/ ١٣٣٢ - ١٤٠٦ م) ان اساليب المحدّثين لكتابة التاريخ لم تعد كافية لكتابة التاريخ

(١) ابن خلدون: المقدمة (مطبعة الكشاف ببيروت) الكتاب الأول ص ٣٥ - ٣٨.

الاسلامي وذلك للفرق بين الأخبار الشرعية وبين الروايات التاريخية. كذلك وضّح الاسباب التي تجعل المؤرخ لا يحكم حكماً سليماً كأن يكون معتنقاً لرأي او مذهب معين أو لا يكون محايداً، أو ان يكون واثقاً ممن روى الخبر فيوقع نفسه في الخطأ. كما عرض ايضاً للأخبار المستحيلة التي تتنافى مع طبائع العمران ومع العقل.

وللاستاذ أسد رستم رأي في كلام ابن خلدون عن طبائع العمران فيذهب الى أن كلام ابن خلدون عن طبائع العمران لا يمكن قبوله إلا فيما يختص بطبائع العمران المتعلقة بالطبيعة فان نواميسها ثابتة وظواهرها منتظمة. أما طبائع العمران المتعلقة بالمجتمع البشري فإنها تقريبية وغير ثابتة في كثير من الأحوال[1].

ويجب ان يلاحظ المؤرخ المحدَث ان قيمة النصوص القديمة تختلف في كثير من الأحيان باختلاف المؤلفين في القرب أو البعد عن زمن الحوادث التي يروونها او يكتبون عنها. فقيمة المؤلف المعاصر للحوادث أعظم بوصفه أقدر على معرفتها وأبعد عن الخلط بينها، وأدرى بملابساتها من المؤلف المتأخر الذي تفصله بين الأحداث فترات، والذي يعتمد على الرواية والمخطوطات مع ما يدخلها من الدس والنسيان وأغلاط النساخ. ومن ناحية أخرى فقد يكون للمؤلف شأن خاص اذا توفر فيه البعد عن الغرض وكان في الوقت نفسه ممن شاهدوا الحوادث أو اتصلوا بابطالها.

---

(١) انظر: اسد رستم: مصطلح التاريخ ص ١٣٠

وقد يكون لمؤلف آخر قيمة خاصة في موضوع بالذات حين يثبت لنا أن ثقافته مكنته من الإفادة من نصوص أجنبية لم يستطع غيره الوصول اليها ، أو حين نعرف من سيرته وأسفاره ونحو ذلك أنه اتصل بمصادر لم يستطع غيره أن يتصل بها وفضلاً عن هذا كله فإن من واجب المؤرخ المحدث أن يفرّق بين المصادر الاصيلة والتي عاصرت الاحداث من ناحية، وبين المصادر التي اعتمدت على المصادر الاصيلة بدقة وأمانة ، أو تلك التي اعتمدت على المصادر الاصيلة دون الدقة والأمانة مما يجعل الباحث لا يستطيع الاطمئنان اليها .

واذا تعددت الروايات التاريخية وتناقضت في عرض واقعة من الوقائع أو تعليلها أو شرح نتائجها فواجب الباحث قبل الشروع في التأليف أن يتابع البحث والتنقيب لعله ينته الى ما يرجح احدى هذه الروايات فيقبله مع الإشارة إلى سائر الروايات وأسباب ضعفها . وإن لم يرجح احداها وظل الشك قائماً فحسبه أن يعرضها جميعاً وأن يذكر انه لا يستطيع الحكم بينها .

وعلى الباحث ان يذكر دائماً أنه لا يستطيع تغلب عدد من الروايات على رواية واحدة تخالفها مستنداً في ذلك على ترجيح رأي الأكثرية على رأي الاقلية ، فان مثل هذا الأسلوب لا يصلح للوصول الى الحقيقة التي ينشدها المؤرخ ، اذ أن العبرة بالكيف لا بالكم. وقد تكون تلك الرواية التاريخية التي تخالف وحدها سائر

الروايات صادرة عن راوٍ أقدم ممن نقلوا الروايات الأخرى وأبعد منهم عن كل مظنة. وقد تكون شروط المشاهدة العلمية الصحيحة متوفرة فيه اكثر من توافرها في أصحاب الروايات الأخرى. وقد تكون هذه الروايات العديدة الأخرى متسلسلة عن رواية واحدة، او عن رواية أو مصدر غير معروف للباحث.

وعلى الباحث أن يذكر، فضلا عن هذا كله، أن مهمته ليست الوصول الى موقف وسط بين ما تقرره الروايات المختلفة، لأن ما يفعله بمثل هذا الموقف لا يخرج عن كونه رواية جديدة.

ومن ذلك ما وقع فيه الاستاذ فيليب حتّي حين كتب عن واقعة اليرموك: «وكان هرقل قد حشد جيشاً بلغ زهاء خمسين ألفاً وولّى عليه أخاه تيودورس، وتحفز للوقوف في وجه العدّو وقفة حاسمة. فاسرع خالد الى الجلاء المؤقت عن حمص ودمشق وسواهما من مراكز الخطر الحربي، وحشد خمسة وعشرين ألفاً من جنوده في وادي اليرموك.»[1] ثم كتب الدكتور فيليب حتّي، حاشية (رقم ٢ في نفس الصفحة) تعليقاً على ذلك، نصها «قدرت الأخبار العربية عدد جيش الروم بين مئة ألف ومئتين واربعين ألفاً، وجعلت جيش المسلمين نحو اربعين ألفاً. ولا يعتد

---

(١) انظر: دكتور فيليب حتي: تاريخ العرب (مطّول). ترجمة الدكمر ادورد جرجي والدكتور جبرائيل جبور: ج ١ ص ٢٠٤ (بيروت - دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ١٩٥٢ م).

بالارقام التي وصلتنا سواء منها ما دونته المصادر العربية أو المصادر اليونانية. »

وهكذا نرى ان الأستاذ فيليب حتي لم يأخذ برواية المصادر من عربية ويونانية، وإنما اتخذ موقفاً وسطاً، فقدّر الجيش البيزنطي بخمسين ألفاً والعربي بخمسة وعشرين ألفاً. والراجح أنه لم يفعل ذلك إلا بعد ان أخذ بعين الاعتبار مبالغة العرب في رفع عدد الجيش البيزنطي بالنسبة إلى جيشهم، وانه فعله لاعطاء فكرة شبه واضحة عن عدد الجيش والنسبة بينهما. ولكن كان ينبغي له ان يعرض الروايات العربية واليونانية المختلفة في هذا الصدد، وان ينبه الى المبالغة الملحوظة بين الطرفين. أو ان يضيف إلى الحاشية التي كتبها الاسباب التي قادته إلى التقدير الذي انتهى اليه [1].

واذا تعددت الروايات واتفقت في امر معيّن، فان على الباحث ان يرفض الأخذ بها كلها اذا كانت تناقض الظواهر والنواميس الطبيعية. ولا عبرة في ذلك بتعدد الروايات وتوافقها في هذا الأمر، فقد يستطيع الباحث، اذا تابع التنقيب ان يتبيّن ان كثيراً من هذه الروايات منقولة بعضها عن بعض، أو منحدرة من أصل واحد.

والواقع ان على الباحث ان يحذر دائماً من ان يكون تعدد

(١) انظر: أسد رستم: مصطلح التاريخ ص ١٤١ - ١٤٣.

الروايات المتوافقة ليس إلا صورياً، لكونها منقولة عن مصدر واحد أو متسلسلة منه. وقد يِساعد الباحث في الكشف عن ذلك، وجود خطأ معيّن في النسخ او في الرواية مشترك بينها جميعاً، او وجود انطباق شديد بينها. ولا عجب فان خير الروايات التاريخية عن أمر معيّن هي التي تنسجم وتتآلف بعضها مع بعض فتتآزر في إكمال الصورة التاريخية المطلوبة.(١)

ويجدر بالباحث ان يكون حذراً من الجزم بأن شيئاً معيّناً لم يكن معروفاً في العصر التاريخي الذي يتصدى للبحث فيه، لا لشيء إلا لأن المصادر لم تذكره. وموطن الخطر في مثل هذا الجزم ان الباحث قل ان يستطيع التأكد من ان المصادر قد وصلت الينا كلها، وانه استطاع الإحاطة بها جميعاً، او ان مثل هذا الشيء الذي يريد الجزم بأنه لم يحدث، أو لم يكن معروفاً، كان من الأهمية عند المصادر القديمة بحيث لم تكن لتسكت عنه. وهذا الأمر الأخير عسير جداً، ولا سيما اذا ذكرنا ان مقاييس الأهمية في الظواهر والاحداث التاريخية تختلف من عصر إلى عصر ومن مكان إلى مكان.

وليس من شك من أن علم التاريخ في هذا القرن العشرين ومنذ القرن الماضي، أصبح علماً يقوم على المنهج العلمي كسائر العلوم الاخرى، كما يحاول الوصول إلى الحقيقة، مثله في ذلك مثل العلوم

---

(١) انظر: أسد رستم: مصطلح التاريخ ص١٤٣ - ١٤٥.

الطبيعية والرياضية. ومع ذلك فإن التاريخ ليس علماً من العلوم الجازمة لأن التأكد من أن المؤرخ قد قام بالإطلاع على جميع المصادر أمر عسير جداً، فقد يكون بعضها قد ضاع ولم يصل الينا. وقد يؤدي كشف مخطوط أو كتابة أثرية او وثيقة بردية، الى تغيير بعض الآراء أو الى التعديل فيها. وفضلا عن ذلك فإن المؤرخ لا يستطيع دائماً ان يوفق في ربط الحقائق التاريخية كما يفعل العلماء في ربط حقائق العلوم الطبيعيـة، لأن هـؤلاء يشـاهـدون في معظـم الأحيان المجموع الذي تتفرع منه الحقائق بينما لا تتيسر مثل هذه المشاهدة للمؤرخ فيضطر الى الاعتماد على مشاهدة الأقدمين وما دوّنوه في المصادر التي خلفوها ولا يستطيع ان يعرف كل شيء عن علاقة هذه الحقائق بعضها ببعض ولا عن وزنها في المجتمع الذي تتعلق به.

وقد عرض الدكتور اسد رستم لمنهج البحث التاريخي من حيث أن التاريخ ليس علماً من العلوم الجازمة، وذلك في الباب التاسع من كتابه « مصطلح التاريخ » وعنوان هذا الباب « الاجتهاد »[1] فقال: « وقد تتوفر الحقائق المفردة في ناحية من نواحي الماضي وتعدم في الناحية الأخرى فيجتهد المؤرخ في تلافي ما قد يقع من فراغ... وقد يقع مثل هذا الفراغ في علم من العلوم الطبيعية فيتلافاه العلماء بالتجربة والاختبار وإعادة المشاهدة فلا ينفكون عن ذلك حتى يتم

---

(١) أنظر: أسد رستم: مصطلح التاريخ ص ١٨٩ - ١٩٦.

لهم ما أرادوا فيضيفونه الى سائر المعلومات ويسدون الثلم. أما المؤرخ فانه بعيد عن المشاهدة عديم التجربة فيضطر والحالة هذه أن يجتهد في الأمر فيتذرع بالمنطق ويعمل أحياناً بما نريد ان نسميه، الاجتهاد السلبي، واحياناً أخرى بالاجتهاد الايجابي. والاجتهاد السلبي هو ما عبّر عنه المناطقة بقولهم: السكوت حجة. ومعناه أن يتمكن المؤرخ من القول بأن كذا وكذا لم يحدث لأن الأصول خالية منه، وهو أمر خطر للغاية. فقد يكون السكوت حجة، وقد لا يكون. ولا بد من التأكد من أمور ثلاثة قبل التذرع بمثل هذه الحجة وهي ما يأتي:

١) أن يكون المؤرخ على يقين جازم من أمر اطلاعه على جميع الاصول.

٢) أن لا يعتريه شك في أن ما لديه من الأصول هو جميع ما دوّنه السلف في الموضوع الذي يبحث وانه لم يضع منها شيء... وليس من حق المؤرخ اذا فقدت الأصول ان يقطع برأي ما...

٣) أن يتأكد من استحالة السكوت في الاصول عن الموضوع الذي يدرس. فقد تسكت الأصول عن أمور شتى تكون قد وقعت في الماضي وذلك لأسباب منها جهل الراوي لها، وقلة اعتنائه بها، ومنها تحذير الحكومة نشرها»[1].

---

(١) انظر: أسد رستم: مصطلح التاريخ ص ١٨٩ - ١٩٢.

ويمكننا ان نضرب مثالا في أن المؤرخ لا يستطيع الجزم بأن شيئاً معيناً لم يحدث لأن المصادر سكتت عنه، تلك هي قصة المودة بين شارلمان وهارون الرشيد والسفارات والهدايا التي تبودلت بينهما. ذلك ان المصادر الإسلامية - وهي المصادر الأساسية في التاريخ الإسلامي - لم تشر اليها، ولكن مصدرها روايات عند مؤرخي العصور الوسطى الاوروبية وعلى رأسهم ايجنهارد الذي كان من المتصلين بشارلمان نفسه.

وقد عرض لهذه القصة بعض الباحثين المحدثين واختلفوا في شأنها بين التأييد والنفي، ولكن الذي يعنينا هنا أن بعضهم انكر صحتها بحجة ان المؤرخين المسلمين والعرب لم يذكروها. والرأي عندنا وفقاً لأساليب البحث العلمي الصحيح ان الاستناد إلى هذه الحجة وحدها لا يكفي لنفي القصة. فمن المحتمل أنها ذكرت في بعض المصادر التي لم تصل الينا. ومن المحتمل ان المصادر التي نعرفها لم تذكر القصة لأنها كانت تجهلها بوصفها سرا من أسرار الدولة، ولا سيما ان اهدافها لم تكن مما يُستحب إعلانه. فإن تفسير المودة والسفارات التي تشير إليها هذه القصة هو أن شارلمان كان يهدف من مصادقة الرشيد إلى الاستعانة به على الدولة البيزنطية، بينما كان الرشيد يرحب بهذه الصداقة استعانة بشارلمان على الدولة الأموية في الاندلس، أي أن مصالح الطرفين في هذه الصداقة كانت متبادلة بسبب وجود عدوين مشتركين لهما. ولكن ربما تحرج خليفة العباسيين من أن يعلن لرعاياه اتفاقه مع ملك مسيحي ضد

دولة اسلامية فأبقى أمر هذه المودة والسفارات في طيّ الكتمان.

وبعد فإنه ينبغي للمؤرخ المحدث أن يرتب الحقائق التاريخية التي يعرضها بطريقة منطقية وامنية، فيوضح الحقائق البحتة، ويحرص على فصل هذه الحقائق عن آرائه الخاصة من استنتاج وتعليل وتوضيح. كذلك لا بد للمؤرخ من ربط الحقائق التاريخية بعضها ببعض، وكشف العلاقة بينها، ومعرفة تطورها، باظهار الأسباب والنتائج، والتعمق في كشف الدوافع النفسية، والأهداف الظاهرة والخفية، وتحليلها بالوقوف على اتجاهاتها وبالمقابلة بينها. وطبيعي أن المؤرخ يصل إلى توضيح كثير من الحقائق التاريخية بحقائق أخرى سابقة أو معاصرة أو لاحقة لها، ولكن هذا لا يكفي فلا بد له من ان يكون ملماً بطبيعة البلاد التي يكتب عنها، والناس الذين عاشوا فيها، وبسنن المجتمع الانساني وتطوره.

كلمة ختامية

ولا يفوتنا في هذا المجال أن ننبه الباحث عند النظر في المصادر المخطوطة أن يتأكد من أصالتها وأن يحذر مما قد يكون قد دخل فيها على يد النساخ من اضافة أو حذف أو تعديل وذلك بالموازنة بين المخطوطات المختلفة التي نعرفها من الكتاب الواحد.

ومن ضروب ما يحدث في المخطوطات أن بعض أصحابها او قرائها يضيفون في هوامشها او في نهاية فصولها، أو بين سطورها نصوصاً أو شروحاً أو تعليقات. وقد يحدث أن يختلط الأمر على بعض النساخ في العصور التالية فيدمجون هذه الاضافة إلى المتن وهكذا تصبح منسوبة إلى المؤلف على الرغم من تأخرها عن عصره ومن أن ما فيها قد يكون مخالفاً لرأيه.

ومن الأمثلة الطريفة في هذا الصدد ما رواه الدكتور أسد رستم عما وقع لزميله الأستاذ جبرائيل جبور عند كتابة رسالته عن ابن عبدربه. كتب الدكتور أسد رستم[1]: «وقد وجد الاستاذ جبور

---

(١) مصطلح التاريخ ص ٢٧ - ٢٨.

عندما درس كتاب العقد لابن عبدربه، أن ناشري الطبعات التي بين أيدينا لهذا الكتاب، اعتمدوا على نسخة خطية دست فيها جملة كثيرة من الأخبار، فأثبتوا الأصل والزيادة في طبعاتهم دون ان ينتبهوا إلى الأمر أو يشيروا إليه، والغريب أن بعض هذه الأخبار المدسوسة كانت ظاهرة، لا يحتاج أمر اكتشافها الى كثير من العناء أو التدقيق، فإنك إذا قرأت العقد ترى أنه قد ترجم فيه في كتاب اليتيمة الثانية لأربعة خلفاء من بني العباس، هم الراضي والمتقي والمستكفي والمطيع وكلهم توفي بعد وفاة ابن عبدربه أي بعد سنة ٣٢٨ هـ. وترى في ترجمة الأخير أنه قد خلع نفسه سنة ٣٦٣ هـ أي بعد موت ابن عبدربه بـ ٣٥ سنة. أو ليس من المؤسف أن يقدم الناشر المحلي على مثل ما تقدم بعد أن يكون العلامة تيودور تولدكه قد نبه في كتابه أمراء غسان إلى هذا الدرس».

والواقع أن الأستاذ جبور قد استطاع في رسالته سالفة الذكر أن يكشف عما دس على ابن عبدربه في كتاب العقد الفريد [1].

* * *

ومن الإنصاف أن نذكر أخيراً أن الاستهانة بالمؤلفات الحديثة، أمر فيه نكران لجهود الباحثين، بل ان قراءة المراجع الحديثة واجبة على المؤرخ ليستطيع أن يقف على سير البحوث

(١) أنظر الدكتور أسد رستم: مصطلح التاريخ ص ٢٧ - ٣٢.

العلمية التاريخية، ولا سيما أن بعض هذه الكتب او المقالات يمتاز بعمق البحث ويشهد بالجهود المضنية التي بذلها أصحابها في الرجوع إلى المصادر الأصيلة وفي نقد رواياتها واستنباط الحقائق التاريخية منها. وطبيعي أن كثيراً من الكتب الحديثة سطحى، أو يقصد به تأييد وجهة نظر خاصة من دون التقيد بأساليب البحث العلمي الصحيح، أو يهدف إلى التثقيف العام، ومثل هذا كله لا يصح أن يكون مرجعاً في البحوث العلمية التاريخية. والمعروف أيضاً أن الكتب الحديثة التاريخية تتفاوت في منهجها العلمي من حيث سداد المنهج ونقد الروايات وذكر المصادر وعمق البحث وسلامة العرض وإفادة القارىء بالفهارس المفصلة. وليس عسيراً على الباحث أن يميز ما يمكن أن ينتفع به من الكتب الحديثة. ومن المفيد أن نذكر عبارة الإمام الغزال «إذ الشكوك هي الموصلة إلى الحق فمن لم يشك لم ينظر ومن لم ينظر لم يبصر ومن لم يبصر بقي في العمى والضلال».

دكتورة

سيدة اسماعيل كاشف

١٩٨٣/٢/٥

فهرس الكتاب

صفحة

